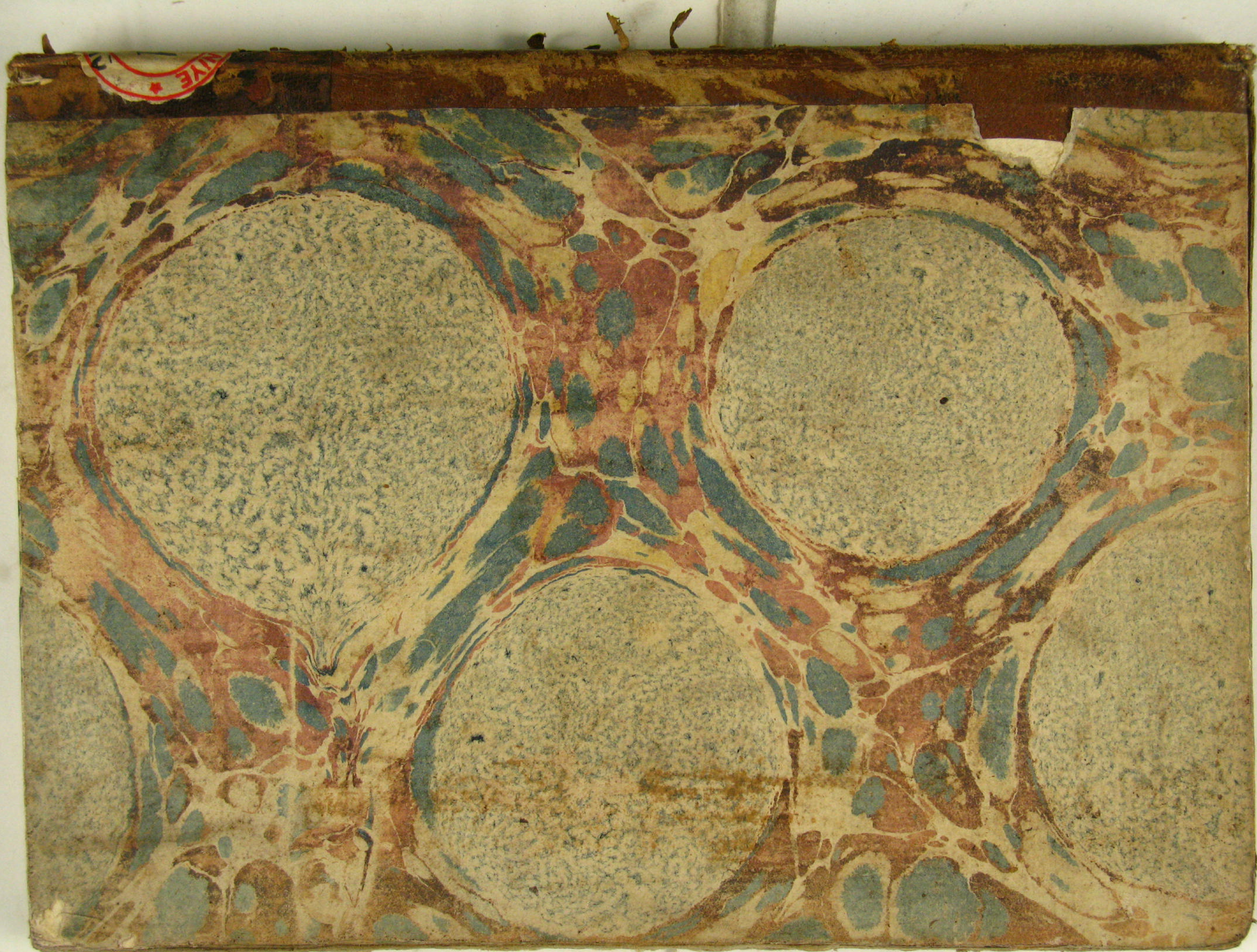


حاشيه قسطول

فروق فقهيه ابن هو محمد حاشا
سفرلي

٦

1461

قوله فصل اعلم ان القصر القصر لغة الحبس واصطلاحا
جعل احد طرفي النسبة في الكلام سواء كانت اسنادية
او غيرها مخصوصا بالاخر بحيث لا يتجاوزه اما على الاطلاق
او بالاضافة بطرق معهودة وفي قوله كما يجري بين المبتداء
والخبر يجري بين الفعل والفاعل اشعار بانه اراد بالمسند
اليه والمسند فيما سبق من قوله القصر كما يكون للمسند
اليه على المسند يكون ايضا للمسند على المسند اليه ثم
ليس هو مختصا بهذا البين المبتداء والخبر كما ارادهما
ايضا بالمسند اليه والمسند في مواضع كثيرة من كلامه
فيما سبق والمراد بقصر الفاعل على المفعول قصر فاعليته
عليه اى قصر الفعل المنسوب الى الفاعل على المفعول وقس
عليه عكسه وما بين المفعولين ومعنى قصر ذى الحال على
الحال ان زيدا مثلا في حالة المجيء مقصور على صفة الركوب
ومعنى قصرها على ذى الحال ان المجيء على صفة الركوب مقصور
على زيد قوله وبين كل طرفين اراد به التكثير وذلك كالموصوف
والصفة والتمييز وما انتصب عنه والفاعل وما عدا المفعول
به من ساير المفاعل لا الاستغراق الحقيقي فلا يرد انه لا يجري

في

يقال قصرت اللقحة على فرسي اذا جعلت درها واحدا وقال الله تعالى حور مقصورات في الخيام

في نحو من زيد واين عمرو ولا بين المعطوف عليه قوله والمعطوف
وانت اذا تفقنته اراد به الاعتذار عن تخصيصه
بالذكر بيان القصر في امثلة اكثرها من المسند اليه والمسند
بل من المبتداء والخبر ولذلك قال في الاخر واذ قد ذكرنا
القصر فيما بين المسند اليه والمسند بالطرق التي سمعت
فقد حان ان نذكره فيما بين غيرهما كالفاعل والمفعول قوله
وحاصل معنى القصر يريد ان القصر منحصر في نوعين قصر الموصوف
على الصفة اى قصر المنسوب اليه على المنسوب وقصر الصفة
على الموصوف اى قصر المنسوب على المنسوب اليه اذ لا بد
من اعتبار نسبة بين طرفي القصر فهناك منسوب ومنسوب اليه
يقصر احدهما على الاخر وان كل واحد من هذين النوعين
ينقسم الى قصر افراد وقصر قلب وقوله تخصيص الموصوف
عند السامع يشعر بان المراد هو القصر الغير الحقيقي كما
يشعر به ايضا قوله لمن يعتقده شاعرا او منجما الى قوله
من غير ترجيح فان الحقيقي لا يعتبر فيه اعتقاد السامع
ولا تردده اصلا ولولا هذا الاشعار لحكمنا باندراج الحقيقي
فيه ايضا فان قوله ثان واخر ساول الواحد وما هو اكثر منه

بل اعتبر فيه نفس الامر

في قوله ثان او بوصف مكان آخر

تعليل لانحصاره في هذين القسمين

وذلك لانه لا يتصور ان السامع العاقل اعتقد ثبوت جميع الصفات لموصوف واحد حتى تثبت بعضها وتنفي الباقي وكذا لا يتصور تردده في ذلك منه

وكذا لا يتصور ... ان تعريف الصنف يتناول الحقيقي ايضا

والايخرج عن تفسير القصر بعض اقسام غير الحقيقي ايضا وهو
ان يكون القصر بالنسبة الى اوصاف او موصوفات اكثر
من اثنين قوله بوصف وارد على الاستعمال الاصلي كما
يعني ان الباء داخل على المقصور عليه
مر غير مرة وقوله دون ثان في موقع الحال اي متجاوزا وصفا
يصدق عليه انه ثان بالقياس الى الاول واحدا كان او اكثر
قوله لمن يتوهم زيدا على احد الوصفين اي يعتقده متصفا
باحد الوصفين مطلقا و يتردد بين الخصوصيتين قوله
ويسمى هذا اي هذا المذكور المتناول للمثالين فادرج قصر
التعيين في الافراد ولامشاحة في الاصطلاح الآن في قصر
التعيين ازالة الشركة الاحتمالية قوله او بوصف مكانَ آخرَ
عطف على قوله بوصف دون ثان ولفظ مكان منصوب
على الظرف اي بوصف واقعٍ في مكانِ وصف اخر واحدا
كان او اكثر وقوله مازيد منجم بل شاعر وارد على اللغة التميمية لرعاية
الموافقة بين المعطوفين في الاعراب الظ وكانه نبّه بايراد
المثال من الشعر والتنجم على انه لايشترط في قصر القلب تنا
في الوصفين والايخرج المثال المذكور من اقسام القصر
كما انه نبّه بايراد المثال في الافراد من القيام والقعود على انه

لايشترط

3

لايشترط فيه عدم التنافي الوصفين اذا ادرج فيه
قصر التعيين الجاري بين المتنافيين وغيرهما قوله او
الى تخصيص الوصف بموصوف عطف على قوله الى تخصيص
الموصوف عند السامع بوصف وقوله قصر افراد
نصب على المصدر وقائم مقام دون موصوف ثان
وقوله او قصر قلب عطف عليه وقائم مقام مكان موصوف
آخر وقوله ماشاعر الازيد وكذا ماقائم الازيد كلام
من مبتداء وخبره بطل فيه عمل ما بتقديم الخبر و بانتقاض
النفي بالّا وتقديره ماشاعر او ماقائم احد الّا زيد فزيد
في الحقيقة بدل من المبتداء الذي هو احد وفي الظ
مبتداء قدّم عليه خبره وجاز ان يكون زيد فاعل ما
شاعر او ماقائم على انه صفة رافعة لظاهر وان كان
الفاعل في الحقيقة هو المستثنى منه المقدر ولو قال
او قولك ماقائم الّا زيد لمن يتوهم ان هناك قائما لكنه
تردد بين شخصين لكان اظهر ازح يكون قد تعرض
لقسمي الافراد معا وفي قوله او اكثر دلالة على انه لم يرد
بقوله ثان امرا واحدا وقوله في جهة من الجهات

معينة يريد به مثل بلدة او قرية او ما اشبههما وهذا
قيد معتبر في المثالين معا ليكون القصر صادقا موافقا
للاستعمال الشايع قال الشيخ عبد القاهر اذا قلنا ما قايم
الا زيد لم نرد به ان ليس في الدنيا قايم سواه لاستحالته
بل نريد ما قايم حيث نحن او بحضرتنا او ما اشبه ذلك
وانت خبير بانه لا فرق في ذلك بين الشاعر والقايم كما
يدل عليه تقييده الشاعر في مثال القلب بقبيلة معينة
او طرف معين هذا وقد يقال لا ينحصر القصر في ما ذكر
من ان السامع يعتقده كذا او تردد فيه بل ربما اعتقد
المتكلم ان السامع يعتقد انه اعتقده منجما وشاعرا
او اعتقده على خلاف ما هو عليه من الشعر والتنجيم او
يتردد في امره فيقول ما انت الا شاعر بناء على ظنه خطاء
كان او صوابا ومنه قوله تعالى ان انتم الا تكذبون كما سيأتي
ويجاب عنه بانه لقلته لم يتعرض له ههنا ولهذا ايضا لم يصرح
بالقصر الحقيقي فان احد قسميه اعني قصر الصفة على الموصوف
وان كان ممكنا لكنه قليل وسيأتي مثاله واما قسمه الاخر اعني
قصر الموصوف على الصفة فلا يكاد يوجد اصلا الا على طريقة

الادعاء اعني جعل ما عدا تلك الصفة بمنزلة العدم واعلم
ان القصر الحقيقي على تقدير صحته لا يعتبر فيه الانقسام
الى الافراد والقلب كما اشرنا اليه قوله وللقصر طرق
اربعة يعني بطرق القصر طرقه العامة فلم يذكر ضمير الفصل
وتعريف المسند لاختصاصهما بالمبتداء والخبر مع تعديهما
ايضا لخلاف التقديم فانه وان تقدم ذكره لكنه عام يجري
في امور كثيرة واما التصريح بلفظ الاختصاص وما في حكمه
فلا يعد من طرق القصر اصطلاحا وقوله بحسب مقام
السامع اشارة الى ان تعيين الامثلة المذكورة للافراد
او للقلب انما هو بالنظر الى حال السامع واعتقاده و
ايراد بل بعد النفي للقصر افرادا او قلبا مبني على مذهب
طائفة من النحاة كما مر واقتصر في ذكر لكن لقصر القلب
في بحث العطف ايضا
على ما تقدم قوله بالاعتبارين يعني الافراد والقلب وقد
اشار في امثلة القصر بطريق العطف الى تقديم الاثبات
تارة وتقديم النفي اخرى قوله بتقدير لا غير زيد وح يكون
من قصر الصفة على الموصوف كما قصده ويجوز ان يقدر
لا غير شاعر لكنه يكون ح من قصر الموصوف على الصفة وسيصرح بالتمثال

واما ايراد بل بعد الاثبات فلا يتصور فيه
القصر كما لا يخفى منه

يعني ان لكن لقصر القلب فقط لا كما سبق
في العطف وههنا لم يذكر اكتفا او على ما سبق

وليس في كلمات العطف ما يصلح طريقا
للقصر سوى هذه الثلث وانما اقتصر
في لكن على ما تقدم لانه لا يصلح طريقا
الا للقلب بخلاف بل ولا منه

تقديم الاثبات في كلمة لا وتقديم النفي في كلمة بل

ثم انه اورد في قصر الموصوف كلمة لا
او لا وعوظ واخرنا في الصفة بما تعلق
بها من حيث لا غير فتدبر قصر منه

لاغير في كلا القصرين ويبنى غير بالضم على نحو بناء الغايات وذلك
لكون المضاف اليه منويا كما في قبل وبعد مع المشابهة في الابهام
واذا بنيت غير لم يتغير حركته بتغير اعراب المعطوف عليه فتقول
رايت زيد الاغير مررت بزيد لاغير واما ذكر ليس غير وليس الا
مهنا فعلى سبيل الاستطراد للمناسبة اذ لا يخفى انهما ليس
من طريق العطف بل من طريق النفي والاستثناء ولهذا
قدر اسم ليس نكرة ليعم بالنفي ويكون اخراج المذكور من
ذلك العام مفيدا للقصر عليه كما يفيده قولك ابتداء
ليس شاء غير زيد او الا زيدا فان قلت ليس شاء الا
المذكور يشتمل على تعريف المسند مع تنكير المسند اليه و
وقد منع في كلام العرب قلت المسند في الحقيقة هو المستثنى منه
المحذوف اي ليس شاء احدا الا المذكور قوله فتجعل النفي
عاما ليتناول كل شاء يعتقد ممن عدا زيد ولا شك
انه يتناول زيدا ايضا والا لم يصح استثناؤه منه فكانه
خص بالذكر من عدا زيد اليقاع على ذلك النفي دون زيد
قوله وثانيها اي وثاني الطرق الاربعة النفي باداته كليس وما
وان المذكورة مهنا وكغيرها من كلمات النفي والاستثناء

فليس غير يناسب لاغير وليس الا يناسب ليس غير منه

الاستثناء من النفي العام

فان قيل لم لا يكون المذكور اعني شاء ويكون الخبر محذوفا كما في لا اله الا الله اجيبت بان المختار الرفع والكلام في النصب منه

بعد هذا الكلام هكذا او تقول ليس غير او ليس الا بتقدير كذا فتجل منه

٢ الظاهر ان يعتقد صيغة مبنية للمفعول لكن المعتبر قيدها على بناء الفاعل اي يعتقد السامع منه

بالا

بالا او احدى اخواتها واما الاستثناء من الاثبات كقولك
جاءني القوم الا زيدا فلم يعده اي غيره من طرق القصر فتامل وذكر
في الامثلة الصفة الثابتة كالشعر والمنتقلة كالقيام في صيغتي
الاسم والمضارع واورد لقصر الافراد امثلة اربعة من التنزيل
ولقصر القلب مثالا واحدا قوله نزل المخاطبون يعني انهم
وان لم يعتقدوا بعده عن الهلاك الا انهم لما استعظموا عدم
بقائه لهم نزلوا منزلة المبعدين لهلاكه وجعلوا كانهم
يعتقدون فيه وصفين الرسالة والبعد عن الهلاك فرد
عليهم بانه مقصور على الرسالة ولا يتجاوزها الى البعد عن الهلاك
فهو من اخراج الكلام لا على مقتضى الظ ولا شك ان دعوى
البعد عن الهلاك والتنزيل منزلة المبعدين انسب بالصحابة
من دعوى التبري عنه والتنزيل منزلة المنكرين كما زعمه
بعضهم قوله مقصور على الاتصاف بعلى زيد اي مقصور
على الكون على زيد لا يتعداه الى الكون على عمرو ولما لم يكن معنى
الوصفية في الظرف الواقع خبرا ظاهرا صرح بذكر الاتصاف
تنبيها على ان الظرف يتضمن معنى يتصف به المبتدا اعني
الحصول والثبوت على زيد وكان هذه المبالغة منه في توضيح

٦ ولعل السر في ذلك ان المستثنى الذي يظهر بالتامل الصادق هو ان المستثنى اذا كان جزئيا للمستثنى منه كما في المفرغ من المنفي نحو ما جاءني الا زيدا وكما في الذي يؤول اليه هذا المفرغ اذ لم يصرح فيه بالمقدر نحو ما جاءني احد الا زيد حسن ان يعتبر فيه اعتقاد المخاطب في الشركة او العكس او تردده في ذلك الجزئي ومقابله من الجزئيات الاخر واما اذا كان المستثنى جزءا من المستثنى منه كما في قولك جاءني القوم الا زيدا او قولك قرات الا يوم كذا فانه لا يحسن فيه ذلك الاعتبار كما يشهد به الذوق السليم منه

٢ ادخل الباء على زيد وعلى قصدا الى الحكاية ومن المعلوم ان ليس الحجاب متصفا بلفظ على زيد بل معناه ان الكاين والحاصل على زيد ولذلك فسره في الشرح بقوله اي مقصور على الكون على زيد وترك لفظ الاتصاف اذ لا حاجة اليه بحسب المعنى ثم نبه على فائدة ذكر الاتصاف بقوله ولما لم يكن منه المعنى

دفع لان يتوهم ان المقصد قصر الحساب على المجرور الذى هو
الرب فيكون من قصر الصفة على الموصوف دون عكسه الذى
هو المقصد قوله انا مقصور على النذارة بكسر النون مصدر
بمعنى الانذار وهذا ايضا من اخراج الكلام لا على مقتضى الظ
لان القوم لم يعتقدوا جامعا بين وصفى الانذار والطرد ولا ترددوا
بينهما لكن نزل طماعيتهم وحرصهم على ذلك منزلة اعتقادهم
الجمع قوله فالمراد لستم فى دعواكم للرسالة عندنا بين الصدق
وبين الكذب لا يخفى ان رسل عيسى عم كانوا جازمين بصدقهم
فقول الكفرة ان انتم الا تكذبون يكون قصر قلب لكنه حمله
على قصر الافراد اعنى على قسمه المسمى بقصر التعيين وهذا مبنى
على ما ذكرناه من ان المتكلم اذا اعتقد ان السامع يعتقد
تردده كان له ان يسلك معه طريق القصر وبيانه ان قوله
عندنا ليس ظرفا للدعوى اذ لا طائل فيه بل هو ظرف للخبر
اعنى بين الصدق وبين الكذب فيكون التردد من المتكلم
اى لستم كائنين عندنا ~~بين عندنا~~ بين الصدق والكذب
والمعنى لسنا مترددين بين كونكم صادقين وكاذبين
بل نحن جازمون بانكم كاذبون وعلى هذا يتضح التشبيه

بظاهر

6

بظاهر حال ان يتردد السامع بين صدقه وكذبه وينطبق
على ما ذكرناه غاية الانطباق قوله بل انتم عندنا مقصورون
على الكذب واما قوله لا تتجاوزونه الى حق كما تدعونه فمعناه
لا يمكن عندنا ان تكونوا على الحق الذى تدعونه حتى نتردد بين صدقكم
وكذبكم ومن زعم ان التردد ههنا من المخاطب على انه لا ينبغى لكم
ان تجزموا بصدقكم فى نفس الامر بل غاية امركم ان تترددوا كما
هو ظاهر شان المدعى عند الدعوى فان اراد تردد المدعى بين
صدقه وكذبه بحسب نفسه فهو بط اذ ليس ظاهر حاله ذلك
وان اراد تردده بين صدقه وكذبه عند السامع كان المعنى
ينبغى ان تترددوا بين الصدق والكذب فى نفس الامر كما يتردد
المدعى بين صدقه وكذبه عند السامع وانه ركيك جدا اذ المقصد
انكم مدعون فينبغى ان تقتصروا على ما هو ظ حال المدعى وليس لك
ان تقول مراده ان غاية امركم ان تترددوا بين صدقكم وكذبكم
عندنا حتى يتناسب المشبه والمشبه به لانه لا يلايم الحكم بانه لا ينبغى
لكم ان تجزموا بصدقكم فانه بحسب نفس الامر قطعا كما نبهنا
عليه هكذا احسن الكلام والله الموفق للمرام قوله الا نذير الى ما قبله
اى ما قبل قوله ما قلت لهم الا ما امرتنى به وهذا تنوير لكونه

المدعى فان ظاهر حاله صح

مقولا فی مقام الشتمل علی المعنی الذی ذکره وذلک ان تقدیم
انت ههنا للتقوی والهمزة للتقریر فقد جعل عیسی عم
بمنزلة من قال للناس غیر ما امر الله تعا به وهو دعاءهم الی عبادة
نفسه وامه ولم یقل لهم ما امره به من دعائهم الی عبادته وهذا توبیخ
لاولیک الناس حیث ترکوا عبادة الله واختاروا عبادة غیره
کان عیسی ما دعاهم الا الیها وما امرهم الا بها فیکون ح قول عیسی
قصر قلب[2] قوله وفی قصر الصفة علی الموصوف عطف علی قوله
فی قصر الموصوف علی الصفة واورد ههنا الجملة الفعلیة بجریان
قصر الصفة فیها دون قصر الموصوف ولم یذکر مثال الافراد
من التردد اکتفاء بما تقدم وقوله لمن یری ان زیدا لیس
بشاعر وان زیدا لیس بعالم یعنی ویری ان عمرا شاعر وان عمرا
جاء قوله وتحقیق وجه القصر وجه القصر فی طریق العطف
ظ مکشوف لان کل واحد من المثبت والمنفی مذکور فیه مصرح
به کما هو حقه بخلاف طریق النفی والاستثناء فان المنفی لیس
مذکورا فیه صریحا اذا کان الاستثناء مفرغا بعد نفی والکلام
فیه فلذلک تعرض لتحقیق وجه القصر فیه وقال وتحقیق وجه
القصر فی الاول یعنی فی قصر الموصوف علی الصفة قولک بعد

علمک

لا قصر افراد اذ لم یجعل الله تعا بمنزلة القابل للامرین معا ولا بمنزلة من قال احدهما لا بعینه منه

اذ لم یمکن قصر الفاعل علی الفعل بطریق النفی والاستثناء منه

سواء کان المثبت متقدما علی المنفی کما فی العطف بلا او موخرا عنه کما فی العطف ببل وفی مثل قولک لا غیر المنفی مصرح به وان لم یکن منصوصا علیه بخصوصه منه

بهذه الطریقة وهی النفی والاستثناء علامة

علمک متعلق بعنی قلت وهذه الشرطیة جزائک وقوله وتحقیق
ذلک یطلب من علوم اخر ای من غیر علوم العربیة جملة معترضة
بین اسم ان وخبرها ثم انه نقل المص ان انفس الذوات التی یمتنع
نفیها هی الاجسام فانها علی ما قیل لا تحتمل النقصان لامتناع الخلاء
ولا الزیادات ایضا لامتناع التداخل وهذا مع کونه مبنیا علی فاسد
کما تری لا یجدی نفعا لان القصر الواقع فی الاعراض کقوله تعا
ان حسابهم الا علی ربی وقولک ما السواد الا قابض للبصر
خارج عنه والقول بان الاعراض تقاس علی الاجسام مما
لا یلتفت الیه لان علة الحکم اعنی امتناع النفی لیست
بمشترکة وذکر بعضهم ان المراد بالذات حقایق الاشیاء
سواء کانت جواهرا او اعراضا وهی عند المعتزلة ثابتة
متقررة فی انفسها لیست مجعولة بجعل جاعل ولا یمکن
توجه النفی الیها بل انما ینفی عنها الوجوه وما ینبع من
الاصفات کما حقق فی علم الکلام وهو ایضا بط لان المص
قد صرح فی مباحث هل بان النفی والاثبات لا یتوجهان
الی الذوات وانما یتوجهان الی الصفات ولا شک ان
تحقق الاشیاء فی انفسها بلا جعل جاعل انما تقتضی استحالة صح

ای متی قلت مع جزائه منه

من امتناع الخلاء منه

ای عن هذا التحقیق

یعنی ان العلة لامتناع انتفاء الاجسام لزوم الخلاء وذلک غیر متصور فی الاعراض منه

یتجه علیه ح انه لیس شاملا للقصر الواقع فی الممتنعات اذ لیست ثابتة متقررة عندهم ولا یکون الضابطة ههنا ایضا کلیة کما فی المنقول عن المص منه

توجه النفی والاثبات الیها بمعنی جعلها منتفیة فی الواقع صح

اوثبوتها ص هذا هو اللايق بحال العاقل لكن الحكم الكاذب يحسب ان يندرج في القواعد اللغوية منه

لا يخفى عليك ان مثل ذلك جار في امتناع الاجتماع على تقدير صحته قال الحكم بالانتفاء يكون كاذبا ولا شك في وجود الاحكام الكاذبة في اللغة فالضوابط يجب ان يكون شاملة منه

اوثابتة فيه واما بمعنى الحكم بانتفائها فلا استحالة فيه نعم يكون الحكم
بالانتفاء كاذبا فلا يقصد لذلك لكن الحكم بالثبوت صادق فالصواب
ان يقال المراد بالذوات ما يستقل بالمفهومية وهو الذي
يصح ان يعلم ويخبر عنه وبالصفة ما لا يستقل كما مر في مباحث
النعت ولا شك ان النفي والاثبات انما يتوجهان الى النسبة
الحكمية التي لا تستقل بالمفهومية يعلم ذلك من علوم تبيّن
فيها موارد السلب والايجاب بل نقول اذا رجع العاقل
الى وجدانه ظهر له ذلك فانك اذا تصورت معنى زيدا
وانسان مثلا ولم تتصور معه نسبة شيء من الوجود وغيره
اليه ولا نسبته الى شيء لم يكن منك هناك نفي ولا اثبات قطعا
فاذا قلت ما زيد توجه النفي الى الوصف اعني نسبة شيء اليه
ولا يمكن ان يكون متوجها الى نسبة اي شيء كان فان نسبة بعض
الاشياء اليه ثابتة لا محالة بل الى نسبة الاشياء التي وقع النزاع
فيها بين المتكلم والمخاطب فاذا اخرج شيء منها بالاستثناء
كان ثابتا وما عداه منتفيا وهو معنى القصر ومما قررناه تبين
امتناع قصر الموصوف على الصفة قصرا حقيقيا قوله وحين
لا نزاع بمنزلة الشرط وتناولهما جزاؤه وعامل فيه قوله

لارتفاع النقيضين

يعني قوله ان نسبة بعض الاشياء اليه ثابتة لا محالة وذلك البعض متعدد بلا ريبة فانه لا يخلو عن واحد من كل نقيضين بالضرورة ولا يمكن قصر زيد على صفة واحدة قصرا حقيقيا صادقا الا ان يكون ادعائيا منه

وتحقيق

وتحقيق وجه القصر في الثاني اي في قصر الصفة على الموصوف
قوله على الوصف المسلم ثبوته وهو وصف الشعر لم يرد
ان مفهوم الشعر في نفسه وصف قابل للنفي لانه بذلك الاعتبار
من قبيل الذوات بالتفسير المذكور بل اراد انه من حيث قيامه
بالغير ونسبته اليه يطلق عليه الوصف وان كان الوصف في الحقيقة
نسبته الى ذلك الغير فان هذه النسبة غير مستقلة بالمفهومية
وقابلة لورود النفي عليها او اراد بالوصف هنا معنى آخر اعني
القيام بالغير وقد سبق منه مثل ذلك في مباحث الصفة وايا ما
كان فالشعر نفسه لا يقبل نفيا فاما ان تنفى نسبة الوجود اليه
بان يقال الشعر ليس بموجود منه
او تنفى نسبته الى الغير لكن الاول ليس بمراد فان ثبوته في نفسه مسلم
فوجب ان تتوجه النفي الى ثبوته للمدعى له اي الذي وقع النزاع بين
المتكلم والمخاطب في ثبوت الشعر له قوله ان عاما اي ان كان المدعى
ثبوته له عاما توجه النفي اليه عاما وان خاصا فخاصا ثم العام اما
مطلق او مقيد فمثل لهما وفي الاول منهما اشارة الى القصر الحقيقي
مثل في قبيلتكم كذا شعراء
فانه ممكن بل واقع في قصر الصفة على الموصوف قوله فيتناول عطف
على توجه وقوله لذلك اشارة الى المدعى وانت خبير بان حاصل ما
ذكره مع احالته به على علوم اخر هو ان النفي اذا ورد على المحكوم عليه

كان متوجها الى نسبة شيء ما اليه واذا اورد على المحكوم به كان متوجها
الى نسبة شيء ما الى ذلك الشيء يتعين بمعونة المقام وقرائن الاحوال
سواء كان عاما او خاصا مثبتا ولا يتعدد فاذا اخرج منه بعضه
كان مثبتا وما عداه نافيا على النفي وهو معنى القصر وفيما ذكره من
التحقيق تصريح بان الاستثناء من النفي اثبات عند ارباب اللغة
بلا شبهة ح وثالثها الطرق الاربعة الاستعمال انما ذكر الاستعمال ههنا
دون ساير الطرق لان الطريق ما يسلك ويشتغل به ليتوصل الى مط
ولا شك ان العطف والنفي والاستثناء والتقديم معان مصدرية
يشتغل بها المتكلم للوصول الى معنى القصر بخلاف لفظ انما فذكر
معها معنى مصدريا قوله انما زيد جاء على صيغة اسم الفاعل ولو
قال لمن يردده بين المجيء والذهاب او يبراهما منه لكان تصريحا
بالقسم الاول من الافراد ايضا لما صرح بتقسيمه معاني قصر الصفة
على الموصوف حيث قال او يبراه منهما وذكر الشيخ عبد القاهر ان
قولك انما جاءني زيد كلام مع من زعم ان الجائي عمرو لا من زعم انهما
جائيان قال وان زعمت ان المعنى انما جاءني من بين القوم زيد وحده
كان تكلفا الا ان المصنف لم يلتفت اليه قوله ويضف اليه مستدرك قطعا
والصواب ان يقال بدله ويضيف المجيء الى عمرو لان الكلام في قصر الصفة

فقولنا لا اله الا الله توحيد عام تام مشتمل على النفي والاثبات صريحا من غير التفاته بان الشارع جعله توحيدا كذلك على ما قيل ولا حاجة ايضا الى حمل الاثبات فيه من قبيل الاشارة كما توهمه بعضهم ولما الى القول بان ثبوته تعالى لم ينكره احد انما البيان في نفي ما عداه منه

اي كلمة انما يستعمل في قصر القلب ولا يستعمل في قصر الافراد بمعنى قطع الشركة والمص لم يلتفت الى ما ذكره بدليل قوله او يبراه منهما منه

لاقصر المو

9

لاقصر الموصوف قوله والسبب في افادة انما لما كان في افادة انما معنى
القصر نوع خفاء حتى تردد فيها جماعة اشار الى ان السبب في تلك
الافادة هو ان الواضع ضمن انما معنى ما والا ولما لم يكن ذلك
وهو الوجه اللطيف الذي يسند الى ابن عيسى الربعي
التضمن امرا جليا استشهد بما يدل عليه من قول المفسرين
وقول النحاة وايده بالمناسبة المحسنة للتضمن ونبه ايضا على
تضمنه معناهما بجريان بعض احكام ما والا فيه قوله وهو المطابق
اي ما قالوه من ان معناه ما حرم عليكم الا الميتة هو المطابق
بقراءة الرفع اي رفع الميتة مع كون حرم مبنيا للفاعل فانها
قراءة مذكورة في بعض كتب التفاسير ويتعين فيها ان يكون
وهو الكواشي منه
ما موصولة والعايد محذوفا اي ان الذي حرمه الله عليكم الميتة
ولم يرد رفع الميتة مع كون حرم مبنيا للمفعول والا يتوجه
لبنائه له وايضا لم يتعين ح كون ما موصولة لاحتمالها ان يكون
كافة كما اختاره الزجاج وان رجح ابو علي كونها موصولة لبقاء ان
على عملها وايضا الحاء في قوله صلته حرم عليكم مقيد بالفتح في نسخ
الرواية واما ما توهم من ان قوله ان المحرم عليكم يقتضي البناء
للمفعول فجوابه انه تبيان للمعنى لا للتقدير ولا شك ان المحرم
عليكم والذي حرمه الله عليكم يتساويان في المعنى كما ان المنطق

زيد والذى ينطلق زيد يتساويان فى اقتضاء الحصر قوله وترى عطف
اى بعد ان تسمع وترى مبالغة اى قوله وترى مبالغة فى كثرة السماع حتى صار المسموع مرئيا منه

على تسمع وفى احسار ترى مبالغة فى كثرة سماعه منهم حتى صار مرئيا

مشاهدا قوله ويذكرون عطف على يقولون لذلك اى لكون انما الاثبات

ما يذكر بعدها ونفى ما سواه مما يقابله وقيل عطف على قوله والسبب

هو تضمنه معنى ما والا فالضمير للعلماء وذلك اشارة الى تضمنه معناهما
وعلى الاول للنحاة وذلك اشارة الى تقدم منه

والربعى منسوب الى ربعه قوله لتاكيد اثبات المسند للمسند اليه

فاذا فرض ان المسند نفى كانت ان لتاكيد ثبوت ذلك النفى للمسند اليه

كقوله تعالى ان الله لا يستحيى قوله على ما يطمه حال من لا النافية اى كائنة

على الوجه الذى نطقنه وانما قال بعلم النحو على تضمين الوقوف معنى

الاحاطة والمراد بمن لا وقوف له على علم النحو هو الامام الرازى

بناء على ان قوله لا النافية مع ما تتعلق به من كلام السكاكى
قوله بناء الى قوله الربعى لو كان معدما على قوله وانما قال لكان اولى وارتبط منه

مدرجا فيما اسند الى الربعى فانه ذكر فى المحصول ان كلمة ان

للاثبات وما للنفى فاذ النفى فاذا اجتمعتا لم يتوجها الى واحد
وانما قال بناء لانه على تقدير كونه من كلام الربعى لا يصح ان يكون المراد منه الامام الرازى لعدم وجوانه زمان الربعى منه

للزوم التناقض فوجب ان يتوجه احديهما الى المذكور والاخرى

الى غير المذكور وانما تعين كلمة ان للمذكور لكونها اسبق و

بالمحافظة عليها احق لكونها للاثبات الذى هو اشرف لكن

يلزم مما ذكره بطلان صدارة ما وتوالى حرفى الاثبات والنفى

10

ثم تعقيبهما فقط بالمثبت وجواز اعمال ما فى انما وكل ذلك

فاسد كما ترى بل قد علم فى النحو انها كافة قطعا قوله صاعف

جواب لما وفاعله مستتر راجع الى مصدر اتصلت وفاعل

ناسب مصدر تضاعف بتاويل ان يضاعف او لفظ انما

كما هو فاعل ان تضمن وانما قال ناسب ان يضمن لان التاكيد
يعنى ان المصدر المونث يجوز تذكره تاويله بالفعل مع ان منه

على التاكيد ليس معنى القصر كما لا يخفى بل القصر مشتمل عليه كما ذكره

على انه منظور فيه اذ الموجود فى القصر فيما اورده من المثال
زيد جاء لا عمرو

كما صرح به اثبات صريح معقب باثبات ضمنى فيتاكد الاول

بالثانى ولم يكن هناك تاكيد على تاكيد كما فى انما وقد يتكلف فيقال
بل هناك تاكيد لاثبات سابق منه

اذا اعتقد المخاطب الشركة فى المثال المذكور كان الاثبات الاول
اى تاكيدا لذلك الثبوت الذى اعتقده المخاطب منه

بعد اعتقاد الثبوت تاكيدا او تكرارا والاثبات الثانى تاكيدا

للتاكيد واما اذا تردد فيه كما ذكره فيحمل لتجويز السامع

ان يكون الواقع هو الامر الذى لاحظته كذلك والتفاته اليه نوع

اثبات لهذا حتى يكون الاثبات الاول تاكيدا له واما فى

صورة القلب فيجعل الاثبات الاول تاكيدا لاعتقاد ثبوت

المجى فى الجملة وهذا التاويل جار فى الكل وايضا ما ذكره من الاثبات
اى التاويل المذكور فى قصر القلب جار فى الافراد بقسميه على ما لا يخفى منه

الصريح والضمنى انما يظهر فى صورة العطف دون قولك

اى عن النطق الآخر
ماشاع الآزيد وعمي انا وقد يجاب بان نصحح المناسبة بكيفيه بعض
الصور ولكن ان نقول ماذكره الامام بيان للمناسبة ايضا لاحكم
بان الكلمتين باقيتان على حالهما ولا شك ان رعاية المعنى الاصلي
حتى يتوهم عليه انه يخالف لقواعد النحو منه
بقدر الامكان اولى وان هذه المناسبة اقوى قوله وبالعكس اى القصر
اى من المناسبة التى ذكرها الربعي منه
الكاين بالعكس او كاينا بالعكس فى قوله ضمنا صفة اثباتا ضمنيا قوله
اي
ومما ينبه انما كان هذ امنتها لان اسباب انفصال الضمير معدودة لايتاتى
همهنا شئ منها سوى تعذر الفصل لغرض بان يكون انما يضرب انا
فى معنى ما يضرب الا انا قوله مثله اى مثل انفصال الضمير فى ما يضرب
الا انا فان قلت كيف سند الفعل الغايب اعنى يضرب الى ضمير
المتكلم قلت هو فى الحقيقة مسند الى الغايب اعنى المستثنى منه
المقدر اى ما يضرب احد الا انا فان قلت اذا اريد حصر الفعل
فى الفاعل المضمر بطريق انما فهل يجب انفصاله اولا قلت ان ذكر
بعد الفعل شئ من متعلقاته وجب انفصاله وتاخيره دفعا
للالتباس وان لم يذكر احتمل الوجوب طردا للباب وعدم الوجوب
بان يجوز الانفصال نظرا الى المعنى والاتصال نظرا الى اللفظ اذ لا
الضمير الذى فى فعله معه راجع الى انما كما سيتضح
فاصل لفظا فقوله صحة انفصال الضمير مع اداته مانع الوجوب
وغيره الزايد الطارد وذمار الرجل ما يتعلق به مما يلزمه حمايته وحفظه

اى تاخير الفاعل المضمر عن ذلك المتعلق كقولك انما ضرب اليوم انا فانه اذا لم ينفصل ولم يوجز عنه نتوهم ان المقصود القصر على ذلك المتعلق منه

من حماه

من حماه وحريمه والحسب ما يعده الرجل من مفاخرنفسه
وآبايه يقال قطر الفارس الفاه على قطره اى جانبه قوله ورابعها
التقديم اى تقديم ما حقه التاخر فانه يفيد القصر على ما قدم سوا
بقى بعد تقديمه على حاله كخبر المبتدا او المفعول اولا كقولك
انا كفيت مهمتكم انه اقتصر فى قصر الموصوف على احد قسمى الافراد
اعنى صورة التردد وفى قصر الصفة على قسم الآخر اعنى صورة
الشركة قوله بالاعتبارين بمعنى الافراد والقلب قوله وكذا زيدا
اضربت فضله لانه من قصر الفاعل على المفعول بتقديمه على
الفعل وعقبه بمثال النفى تنبيها على ان التقديم فيه يفيد الاختصاص
لانفيه كما يتوهم الآن الضرب يكون منفيا عن المذكور ومثبتا
لغيره وليس ما زيدا ضربت فى افاده القصر كقولك زيدا لم اضرب
لان الاختصاص فى الاول يعتبر فى الضرب وفى الثانى فى عدمه كما يشهد
بذلك الفطرة السليمة وهذه الطرق تتفق من جهة قد سبق
ان المخاطب بقصر القلب له حكم مشوب بصواب وخطاء فصوابه
الحكم بثبوت الصفة لاحد الموصوفين او باتصاف الموصوف
وهو الذى يعتقده ويحققه علامه
باحدى الصفتين وخطاؤه تعيين احدهما او احديهما والخطاء
وهو الذى يعتده ويحققه علامه
والصواب فى قصر الافراد اظهر واما قصر التعيين فلا خطاء فيه

بل المقصر به تقرير صوابه ونفي تردده قوله وتحقق في قصر الافراد حكمه في بعض
وهو صوابه وتنفيه عن البعض وهو خطاؤه انما يصح في احد قسميه
دون الآخر اعني قصر التعيين وقد سلف تحقيقه هذا كله فيما اذا كان
المخاطب ممن يصح عليه الخطاء والتردد لا في مثل اياك نعبد قوله
ويختلف من وجوه عطف على تتفق من وجه قوله بوساطة الوضع
وجزم العقل اي بسبب ان الواضع وَضَعَهَا لمعان تفيد القصر
بحيث يجزم العقل بالقصر اذا نظر الى تلك المعان ودلالة التقديم
عليه بوساطة الفحوى اي بسبب مفهومه الخطابي وحكم الذوق
فان من له ذوق سليم اي قوة دراكة لدقايق تراكيب البلغاء ولطايف
اعتباراتهم فيها اذا نظر في مفهوم الكلام المشتمل على التقديم فهم منه
التخصيص واما من ليس له هذه القوة فربما انكر مع كمال قوته
الادراكية في المعقولات والمنقولات روي عن بعض العلماء انه
اذا سئل عن فائدة التقديم في التنزيل اجاب بانه فاعل مختار
يفعل ما يشاء وقال الشيخ ابن الحاجب وما يقال انه للحصر فلا دليل
عليه قوله والطرق الاخرة الاصل فيها النص على ما يثبت دون ما
اي الثلث الاخيرة وهي ما والا وانما والتقديم منه
ينفي كما ترك الاصل المذكور في طريق العطف كراهة الاطناب
على ما قرره في الكتاب واوضح كذلك ترك هذا الاصل في مثل قولك

اي بتلك الحروف اعني العطف وما والا وانما حروف وضعت لمعان اذا نظر العقل اليها جزم بوساطة وضعها لها على استلزامها التخصيص مطت

مازيدا ضربت

مازيدا ضربت وما انا قلت اذ المقصر به قصر الفعل على غير المذكور لا قصر عدم
الفعل على المذكور كما اشرنا اليه فيكون النص ههنا بما ينفي دون ما يثبت
قوله والطريق الاول لا يجامع الثاني هذا هو الوجه الثالث من وجوه الاختلاف
وهو ان العطف بلا لا يجامع الطريق الثاني اعني النفي والاستثناء ويجامع
الطريقين الاخرين اعني انما والتقديم والسبب في انه لا يجامع الثاني هو ان
لا العاطفة وضعت لان ينفي بها عما بعدها ما وجب لما قبلها كما في قولك جاءني
زيد لا عمرو وهو ظ وفي قولك زيد شاعر لا منجم فانه قد نفي فيه عن منجم ما اوجب
لشاعر وهو كونه مسندا الى زيد فمن شرط منفيها ان لا يكون منفيا قبلها
بغيرها اي بغير تلك العاطفة المخصوصة من كلمات النفي اي الكلمات الموضوعة
له كليس وما وان وما اشبهها واحترز بقوله من كلمات النفي عن ان يكون
منفيا بحكم العقل او بفحوى التقديم او بانما او بافعال يتضمن معنى النفي
كابى وامتنع فان المنفي بلا يجوز ان يكون منفيا قبلها بهذه الامور كما
سيأتي واورد لتحقق الشرط المذكور مثالا واحدا من قصر الصفة على
الموصوف وثلثة امثلة من قصر الموصوف على الصفة تتنافى فيها الوصفان
اما بالتضاد كالقيام والقعود او بالعدم والملكة كالحركة والسكون
او بالسلب والايجاب كالوجود والعدم فيكون المنفي بلا في هذه الثلثة
منفيا قبلها بحكم العقل قوله يكشف لك الغطاء ويك لان الذي سبق في تحقيق وجه القصر

في النفي والاستثناء وهو ان النفي في قصر الموصوف على الصفة او الصفة
الموصوف توجه الى المتنازع فيه وصفا كان او موصوفا فاذا وقع
بعد لا العاطفة شيء من ذلك المتنازع فيه كان منفيا قبلها باداة النفي
فيمتنع شرط تحقق منفيها اذا جامعت طريق النفي والاستثناء
فلذلك لم يوجد مجامعتها اياه في كلام العرب العرباء وان كثرت
في عبارة العلماء ففي الكشاف فما ارسلناك الا نذيرا لا حفيظا ومهيمنا
عليهم وما كان ذلك الاختلاف الا حسدا منهم بينهم لا شبهة في الكلام
وما هي الا شهوات لا غير وانما قلنا بعد تلك العاطفة المخصوصة
دفعا لما يتوهم من جواز مثل جاءني الرجال لا النساء لا عند قوله وهو
ما سمي لا عمرو وقد يقال هذا المثال يحتمل التخصيص والقوي على سواء
فكان الاولى به ان يمثل بنحو زيدا ضربت لا عمرا وقوله ووجه صحة
مجامعته لا لما كان انما بمعنى ما والا كان من المستبعد ان يصح مجامعته
لا العاطفة احدهما دون الاخر فبين ان الوجه في ذلك هو ان النفي
في انما ضمني لا صريح كما في ما والا وانما في حكم الافعال المتضمنة للنفي
لا في حكم ادوات النفي ولا العاطفة تجامع النفي الضمني دون الصريح
اذ لا شبهة في صحة قولك امتنع عن المجيء زيد لا عمرو مع انه يمتنع
ما جاء زيد لا عمرو والسبب في ذلك هو انه اثبت في الاول

الامتناع

13

الامتناع عن المجيء لزيد ونفي ذلك الامتناع بلا عما بعدها فقد
وجد ههنا شرط منفيها ونفي في الثاني المجيء عن زيد ولا يتصور
تحقق ذلك الشرط قوله ضمنا لا صريحا يعني كما ان امتنع عن
المجيء زيد يتضمن نفي المجيء عنه ويجامعه لا العاطفة كذلك انما
يجيء زيد يتضمن نفي المجيء عن عمرو ويجامعه لا العاطفة بخلاف
قولك ما جاء زيد فانه صريح في نفي المجيء عن زيد فلا يجامعه لا العاطفة
وكذلك ما جاء الا زيد صريح في نفي المجيء عن عمرو فلا يجامعه ايضا
فالاشتراك بين انما وامتنع في مجرد كون النفي ضمنا اما
راجعا الى ما بعد لا كما في انما والى ما قبلها كما في امتنع وكذلك
الاشتراك بين ما جاءني زيد وما جاءني الا زيد في مجرد كون النفي
صريحا اما راجعا الى ما قبل العاطفة كما في الاولى او الى ما بعدها
كما في الثانية واعلم انك اذا قلت انما جاء زيد لا عمرو او زيدا
ضربت لا عمرا كان القصر مستندا الى انما والتقديم لتقدمهما
وكانت العاطفة مؤكدة لذلك القصر واذا قلت انما تميمي
انا كان القصر مستفادا من انما وتقديم الخبر ههنا كتقديمه في قولك
ما تميمي الا انا واذا قلت انما زيدا ضربت كان القصر مستفادا
من التقديم لعدم احتياجه الى تاويل حتى يكون المقصور عليه

يعني اذا جامعت العاطفة انما والتقديم
كان الحصر مستندا اليهما ويكون العاطفة
لتاكيد ذلك الحصر منه
فكما ان تقديم الخبر في ما تميمي الا انا ليس الا لقصره على المسند اليه كذلك في انما تميمي انا اي ما
تميمي الا انا منه

اي اذا وجد في الكلام التقديم مع انما ففيه
تفصيل وهو انه ان امكن تقدير الكلام بما والا
من غير تغيير لاجزائه عن وضعها واعرابها كقولك
انما تميمي انا اسند القصر الى انما ويجعل التقديم
ههنا كلا تقديم وما والا وان لم يمكن اسند القصر
الى التقديم ويجعل التاويل لما والا مؤكدا له كما قرره
ومنهم من قال ان القصر في انما زيدا ضربت وانما تميمي انا
مستفاد من التقديم فلم يفرق بين المثالين وزعم ههنا
ان التقديم اقوى ثم صرح عن قريب بان دلالة التقديم
اضعف والتعويل على ما فصلناه منه

زيد اوكان انما موكد الذلك القصر نظرا الى ان زيدا هو الجز الاخير

اذ لا يمكن تقديره بما والّا الابتاخير زيد كما لا يخفى ومن البيّن فى ذلك

قوله اسماميا لم تزده معرفة وانما الخفة ذكرناها قوله لكن التداك من

قوله وبجامع الصريقين الاخيرين وفاعل جامعه كلمة لا والعاطفة

لها ومفعوله انما وجامعتها جواب اذا وقوله بشرط يريد انه شرط

لصحة المجامعة كما يصرح به قوله واذا كان له اختصاص لم يصح فيه استعمال

لا العاطفة وقد صرح الشيخ عبد القاهر بانه شرط لحسن المجامعة لا

العاطفة التقديم بهذا الشرط اصلا لا وجوبا ولا استحسانا لكون

دلالته على الاختصاص اضعف من دلالة انما قوله الا من يسمع

ويعقل اشارة الى ان المراد بالسماع فى الاية ما يكون مقرونا بتعقل

المسموع كما ان قوله انما يكون انذارا ويكون له تاثير اشارة الى ان

المراد بالانذار وهو التخويف مع تبليغ دعوة ماله تاثير فانه

المختص بمن يخشى الساعة اى عقابها وهذه الخشية موقوفة على الايمان

بالله وبالبعث والقيمة واحوالها ولما كان اختصاص الاستجابة

بمن يسمع ويعقل فى غاية الظهور جعله معلوما لكل عاقل

مطلقا وحيث لم يكن اختصاص الانذار بمن يخشى كذلك جعله

مما لا يخفى على احد ممن به مسكة اى قدر من العقل تمسك به

واما

ولعله اقرب واما لم يعتبر فى بجامع

واما اختصاص المحلل عن يخشى الفوت فهو اولى مرتبة منهما اذ قد

يعجل من لا يخاف الفوت فلذلك جعله مركوزا فى العقول ثابتا

فيها بحكم العادة لهذا مع ان التضمن فى العبارة سط ايضا وهذه الامثلة

الثلثة من قصر الصفة على الموصوف اما الاول والثالث ولا اخفاء

فيهما فلان المقصود منه قصر الانذار فيمن يخشاها كما ذكره وانما يظهر

ذلك على قراءة تنوين منذر كما فى نسخ الرواية فان قلت اذا كان

الموصوف ظاهر الاختصاص باحدى الصفتين فالظاهر مما ذكره

امتناع المجامعة هناك ايضا فلا مجال لمن اشتهر بان امره التذكر

لا السيطر مع انه قد ورد انما انت مذكر لست عليهم بمسيطر قلت

له ان يقول ليس الاختصاص ههنا كالاختصاص فيما ذكرناه

او يقول هذا الحكم مخصوص بلا العاطفة وطريق النفى والاستثناء

هذا هو الوجه الرابع من وجوه الاختلاف وهو ان طريق النفى

والاستثناء يسلك مع مخاطب يعتقد فيه المتكلم انه مخطئ وهو مصر

على خطائه وطريق انما يسلك مع مخاطب يعتقد فيه المتكلم انه مخطئ

لا يصر على خطائه او يجب عليه ان لا يصر عليه دل على ذلك الاستعمال

مع ظهور المناسبة فينبغى ان لا يسلك طريق النفى والاستثناء

مع المتردد وان جاز ذلك فى القياس واما العطف والتقديم

واما على قراءة الاضافة فيكون من قصر الموصوف وهو النبى عم على الصفة وهى كونه مقدرا من يخشى القيمة فلا يكون مثالا لما نحن فيه وهو ان يكون للوصف المقصور مزيد اختصاص بالموصوف الذى قصر الوصف عليه منه

لا السيطر انما انت مذكر

فان النفى والاثبات فى كلمة انما ليسا مثلهما فى ما والا منه

فلا يعتبر فيها للاصرار ولا عدمه قوله وما قال الكفار كأنه قيل ان الرسل
لم يكونوا ينكرون انهم بشر وكان الكفار يعلمون ذلك فكيف
خاطبوهم بقولهم ان انتم الا بشر مثلنا مع انه لا خطاء ولا اصرار
من المخاطب فاجاب بانه لم يقل الكفار للرسل هذا الكلام
الا والحال ان الرسل عند الكفار في معرض من يدّعي انه منتفٍ
ومتنزه عن صفة البشرية ومنسلخ عن حكمها بالكلية وذلك
لان الكفار كانوا يعتقدون ان الرسل يمتنع ان يكون بشرا
فاصرار الرسل على دعوى الرسالة بمنزلة الاصرار على انكار البشر
يه عند الكفار فلذلك جعلوهم منكرين للبشرية وخاطبوهم
بما خاطبوهم قوله نبأ مفعول لمضمون ما تقدم او حال اي جعلوا
الرسل في ذلك المعرض للنبأ او بانيين وقوله ان الرسل يمتنع
ان يكون بشرا بدل من جهلهم ولا يجوز ان يكون مفعولا لجهلهم فانه اذا جعل
لفساد المعنى قوله او ما نسمع اي الا انتبه وما نسمع قولهم في موضع
آخر مقولا في حقك كيف تجد ما حكى عنهم هناك اي في ذلك الموضع
ويرشح ثاني مفعولي تجد وفاعله ضمير ما حكى ومن تقريره بيان لما ثلث
وكلمة هذا صفة لجهلهم اي جهلهم الذي هو ان الرسول يمتنع
ان يكون بشرا او دعوى ما حكى عنهم ما انتم الا بشر الآية وانما

مثلنا وما انزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون

جعله

15

جعله مقررا لذلك الجهل تقريرا واضحا لانهم عقبوا انكار الرسالة
عنها على طريقة الحصر في البشرية بانكار انزال الرحمن شيئا وتكذيب
الرسل تصريحا وعقبوا هناك بقولهم تريدون ان تصدونا عما كان
يعبد اباؤنا فاتونا بسلطان مبين وكان هذه الاية في تقرير
ذلك الجهل اقوى من تلك قوله واما قول الرسل لهم جواب عما
يقال من الكفار لما ادعوا منافاة البشرية للرسالة وقصروا
الرسل على البشرية بمعنى انهم لا يتجاوزونها الى ما ينافيها اعني الرسالة
ووافقهم الرسل على ذلك القصر بقولهم ان نحن الا بشر مثلكم لزم
تسليمهم انتفاء الرسالة عنهم وكونهم مقصورين على البشرية
وتقرير الجواب ان قولهم هذا من باب المجاراة وارخاء العنان
مع الخصم بتسليم بعض مقدماته اذا كان حقا ليعثر حيث يراد
تبكيته والحامه باظهار بطلان مقدمته الباطلة وفي ذلك
استدراج الخصم الى ان يصير مسكتا لا متشبث له اصلا ومثاله
ان تريد اذلال صاحبك فتماشيه في الارض المستوية حتى
اذا وصلت الى مزلقة ازلقته فكان الرسل قالوا سلمنا
انا بشر فانه حق لكن لا نم انها لا تجامع الرسالة فان الله
يمن على من يشاء من عباده وانما اوردوا تسليم البشرية
منشأ ايراد

فكان تلك الاية في تقرير ذلك الجهل اقوى من هذه

وهي بالراء المهملة التماشي مع الغير يقال جاراه مجاراة وجراء اي جرى معه وجاراه في الحديث وتجاروا فيه علامه

اي ليعثر الخصم من العثار الزلة وقد عثر في ثوبه يعثر عثارا ويقال عثر به فرسه اذا اسقط علامه

يعني ان ثبوت البشرية مقدمة صادقة فسلموها الا ان الكفار لما اوردوها في صورة الحصر وافقهم الرسل في صورة العبارة بلا قصد الى الحصر الا يرى الى قولهم ولكن الله يمن على من يشاء من عباده منه

في صفة الحصر ليكون على وفق كلام الخصم في الصورة فانه اقوى في المجاراة
ولم يقصدوا بذلك تسليم الخصم واللام في ليعثر متعلقة بالمجاراة
وحيث يراد ظرف ليعثر وهو من العثار بمعنى الزلة قوله انما تحقيقا
اذ اخرج الكلام على مقتضى الظاهر كما في مثال الشبح المرفوع لكما من
بعيد بخلاف قوله ان انتم الا بشر مثلنا فانه من اخرج الكلام لا
على مقتضى الظ ايضا كقوله عم قائلا ان انت الا نذير اي انت نذير
لا تسمع من في القبور يعني الكفار المصرين على الكفر كانهم اموات
في القبور قوله لما كان النبي عم جوابه ابرز لذلك وقوله وما كان
متمناه ومنى رامه معطوفان على خبر كان اعني شديد الحرص لا على
كان وتداخله جواب متى ومن بيان لما والوجد الحزن والكآبة
سواء الحال والانكسار من الحزن وضم كاد ويبخع للنبي عم وضم له
لما اي تداخله الوجد الذي كان النبي يبخع اي يهلك نفسه لذلك
الوجد وتساقط عطف على جملة متى رامه تداخله اي كان النبي
يتساقط اي يلقي نفسه في السقوط والهلاك لاجل الحسرات
على توليهم وما كانت عطف على تساقط ويلقي حال من مفعول
تدعه واللام في ليهيموا متعلقة بيلقي يقال هام في الارض اي ذهب
متحيرا وبل كانت اضراب من قوله وما كانت ولفظ عوده قيدت
من العشق وغيره

كما يقال بخع نفسه نخعا اي قتلها غما ومنه قوله تعالى لعلك باخع نفسك منه

في بعض

في بعض النسخ بالنصب وقدمر وقد مر بحثه وقوله عسى متعلق
بمعنى ما تقدم اي كان يدعوهم ويزين لهم الايمان رجاء ان يسمعوا ويعوا
اي تحفظوا كما في ذلك اي في الدعاء وتزيين الايمان والصعب
من الابل ما لم يذلل وقوله لذلك اشارة الى ما ذكر من كونه شديد
الحرص وما عطف عليه قوله لست هناك اي في محل ان يملك غرس
الايمان في قلوبهم فقوله ان انت الا نذير قصر افراد اخراج على خلاف
مقتضى الظ قوله وقوله عم وعلا المبتدأ اخره مصبوب في هذا القالب
اي في قالب قوله وما انت بمسمع من في القبور ان انت الا نذير
فكانه عم بواسطة قربه من الله واصابته في الامور وارشاده
الى المنافع والمضار اعتقد القوم فيه انه يملك لنفسه نفعا وضرا
وانه يعلم الغيب فامر بان يقول لهم لست هناك بل انا مقصور
على النذارة والبشارة لا اتعداهما الى ملك النفع والضر وعلم
الغيب وانما قال لقوم يؤمنون لان التبشير والانذار انما يحر بان
بالقياس اليهم ويؤثران فيهم او اراد نذير للكافرين وبشير
للمؤمنين فحذف للعلم به قوله في مقام صفة مخاطب كما بين في مقام
وجملة لا يمر على خطائه وما عطف عليها صفة مقام بتقدير العايد
اي لا يمر فيه وقد اورد لكل واحد من فقر الموصوف على الصفة

حيث جعل النبي عم كالمخطئ في ظنه هذا المعنى عليه اخرج الكلام مخرج الانكار مع الاصرار فقيل له اي للنبي عم لست هناك اي في المحل الذي يملك غرس الايمان في قلوبهم علامه

اي مخاطب ملكه ملك رافة ليس فيه جبروت ولا كبر وبعده يتقي الله في الامور وقد افلح من كان همته الاتقاء

ويعكس مثالاً فيما يتلقاه المخاطب و لا يصر فيه على خطائه قوله انما الله
يعني قوله انما زيد نبي و انما نبي زيد منه سر
آله واحد مثال لقصر الموصوف على الصفة فيما يجب تلقيه على السامع
واما قصر الصفة على الموصوف فيما يجب تلقيه عليه فقولك انما
خالق كل شي الله قوله والاصل في انما ذا اموالجاس من وجوه الاختلاف
فان كون الحكم بحيث لا يعنو زك تحقيقه اى تسهل عليك
تحقيقه معتبر في استعمال انما بخلاف ساير الطرق فانه لم يعتبر
فيه ذلك لانه اعتبر فيه عدمه وقد يقال هو تتميم وتحقيق
لما ذكره في طريق انما من انه يسلك مع مخاطب في مقام
لا يصر على خطائه الى اخره يقال اعوزه الشئ اذا احتاج
اليه ولم يقدر عليه وترقيق الرجل جعله رقيق القلب
شفيقا والتحفي هو التعطف وقوله انما هو اخوك من قبيل
اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظ قطعا بخلاف قوله انما
الله آله واحد فانه مع كونه جليا في نفسه بالادلة القاطعة
الظاهرة وقع فيه لصاحب الشركة خطاء اما الامثلة الثلثة
السابقة فالظ فيها الاخراج لا على مقتضى الظ مع احتماله الاخراج
على مقتضاه قوله ومن التاى قول الشاعر هو ابن قيس الرقيات
يمدح مصعب بن الزبير قوله بشهاب اى كوكب ثاقب في رفعه
اى مضئ
المحل

مثال م

ط
قيل الرقيات لقب قيس فيضاف اسمه الى لقبه كما في سعيد كرز وزيد قفة وقيل لقب ابيه فيجرى عليه عطف بيان له وسبب التلقيب انه كان له ثلث جلات اسم كل واحدة منها رقية او انه كان شبب بثلث نسوة اسم كل واحدة رقية منه سر

روى ان مصعبا امر بقتل رجل من ابناء المختار فقال الرجل ما اقبح لي ان اقوم يوم القيمة الى صورتك الحسنة ووجهك الجميل فاتعلق باذيالك واقول يارب سل مصعبا فيم قتلني قال الطلقوه فقال ايها الامير اجعل ما وهبت لي من الحيوة في خفض فامر له بمائة الف درهم فقال اشهد الله واشهد الامير ان نصفها لابن الرقيات فقال لم قال لقوله انما مصعب فضحك فقال اراك محلا للصنيعة وامره بلزومه منه رح

اى بالملازمة علامة
اى لان
للصنيعة

17

المحل والاضاءة تجلت اى انكشفت الظلماء عن وجهه فيهتدى
الناس به والجلاء بالفتح الوضوح ويقذلني اى يلومني والافناء
وقيل الافناء الخدم
الاخلاط والاوباش يقال هو من افناء الناس اذا لم يعلم ممن
عطف تفسير
هو عليهم اى على مدحهم اياهم والضمير لمدوحيه وما قلت اى ما حكمت
ولا انبت في مدحهم الا بالفضايل والكمالات التي علمت لها
فبيله سعد قوله لا ادعى ذكر الادعاء ليناسب التسليم قوله
ان كل امرى فاعل الظرف الواقع صلة اعنى لديه مثل له اى هل
للممدوح نظير اى ظ لا نظير له قوله وما حكى عطف على قوله الشاعر
اى ومن التا ما يحكى عنهم في هذه الاية وهو انما نحن مصلحون
والابيات الثلثة المتوسطة بينهما استشهادات على ادعا
الظهور في كل ما يمدحون به ممدوحيهم وقوله ادعوا بيان
لكون المحل من قبيل التا وقوله على مجرى صفة للمصدر اى ادعاء
كاينا على مجرى عادتهم او حال اى جارين على ذلك المجرى قوله ولذلك
اى ولانهم ادعوا ذلك الادعاء المشتمل على التاكيد بايراد الاسمية
ومع فعله رن كعكسهم مصلحون امنه
وبالقصر وبانه امر جلى والاضافة في قوله الخ وهو سطه الفضل
من اضافة اسم المفعول الى فاعله وتانيثهما باعتبار الضمير العايد
منهما الى ذى الحال اعنى الجملة واذ قد ذكرنا القصر فيما بين المسند

ثم

معرفة م

والمسند اليه اكثر الامثلة التي ذكرها من باب المسند والمسند اليه
بل من المبتداء والخبر كما نبهنا عليه وفيها امثلة كثيره من
اى في الامثلة التى ذكرها فيما سبق
الفعل والفاعل وقد ذكر ايضا مثال قصر الفاعل على المفعول
كقوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به وانما حرم عليكم الميتة و
كقوله زيد اضربت وما زيد اضربت قوله ونحن نذكره
اى القصر في ذلك اى فيما بين غير المسند والمسند اليه
فلهما في طريقي النفي والاستثناء وانما هناك اى في القصر
فيما بين غير المسند والمسند اليه عدة اعتبارات لجواز
تقديم الفاعل مثلا اذا اريد قصر المفعول عليه في ما والا دون انما
لا التباس
قوله فتقدم وتوخر بالنصب عطفا على تقول كانه مفصل له
اى لك ان تقدم المستثنى مع الاداة سواء كان فاعلا او مفعولا
وتوخر غيره عنه لان ما يلي اداة الاستثناء هو المقصور عليه
قدم او اخر فلا الباس هاهنا كما في انما الا ان هذا التقديم والتاخير
قليل الدور في الاستعمال كما ذكره قوله لان الصفة المقصورة على عمرو
الخ تصريح بان المراد من قصر الفاعل على المفعول هو قصر الفعل مقيد
بفاعله على المفعول وهذا معنى ما قيل من ان المراد قصر فاعليته عليه
وتصريح ايضا بانه من قصر الصفة على الموصوف وذلك لانه لا شك

ان ذلك

18

ان ذلك الفعل باعتبار تعلقه بالمفعول صفة له فهو اعني قصر الفاعل على المفعول
يكون راجعا الى قصر الصفة على الموصوف كانه قيل ما مضروف لزيد الا عمرو
وقس على ذلك قصر المفعول على الفاعل وذهب جماعة من النحاة الى
فانه قصر الفعل المتعلق بالمفعول على الفاعل وكونه صفة للفاعل في غاية الظهور منه
امتناع هذا التقديم والتاخير نحو واما ضرب الا عمرو زيدا وما ضرب
اى على تقدير ان يستثنى باداة واحدة شيان من شيئين
الا زيد عمروا وهذا على تقدير جواز تعدد الاستثناء المفرغ ظاهر و
كما صوره في المثالين منه
يلزم الحصر في الفاعل والمفعول معا كانه قيل ما ضرب احد احدا
الا عمرو زيدا وما ضرب احد احدا الا عمرو زيدا واما على تقدير امتناع تعدده
لان الاداة الواحدة
لا تعمل
فهو الحق فلا ظهور له بل الظ ما اختاره المص وتوئيده قوله تعالى
وما نريك اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادي الراي وقول الشاعر على ذلك
لا اشتهي يا قوم الا كارها باب الامير ولا دفاع الحاجب وقوله
ما اختار الا منكم فارسا وقوله كان لم يمت حي سواك ولم يقم
على احد الا عليك النوائح واختيار التقديم فيها على ما ارتكبوه
اى اتبعوك في بادي الراي ولا اشتهي باب الامير واختار فارسا
قامت عليك النوائح لا تخلو عن تعسف قوله ما كسوت
كما يظهر من التامل في معنى الكلام
زيد الا جبة هذا ايضا من قصر الصفة على الموصوف كانه قيل
ما مكسو زيد الا جبة وما مكسو جبة الا زيد وكذا ما ظننت زيدا
الا منطلقا اى ما مظنون في زيد الا منطلق وما مظنون منطلقا

فان قوله بادي الراي من تتمة المقصور
اى ما نريك اتبعك بادي الراي الا الذين
وكذا الكلام في باب الامير وفارسا
والنوائح منه
والكلام فيما اذا كان القصر في احدهما فقط بعد
ذلك وما ذكره في بيان المعنى مجرد تصوير لانه امر جائز
واقع في اللغة منه
ط
اى الذى لا يجوز تقديم المقصور عليه
مع كلمة الا يزعمون ان هذه الامثلة لا بد
فيها من تقدير فبادي الراي ليس متعلق
بقوله اتبعك بل بمقدر اى اتبعوك
بادي الراي وهكذا في البواقي منه
وايضا يلزم ان يكون الفعل
في المثال الاخر اعني لم يقم بلا فاعل الا ان
يتكلف الاضمار منه

الا زيد وقد اشار في هذه الامثلة ايضا الى جواز تقديم المستثنى
مع اداة الاستثناء قوله واذا اردت قصر ذي الحال على الحال قلت
ماجاء زيد الا راكبا هذا من قصر الموصوف على الصفة اذ معناه
لم يكن زيد في زمان المجي الا راكبا وقصر الحال على ذي الحال من قصر الصفة
على الموصوف اذ معناه في المثال المذكور ان المجي على هيئة الركوب لم
يثبت الا لزيد وقد نبه فيهما على جواز التقديم ايضا قوله و
الاصل في جمع ذلك اي جميع ما ذكر هنا من امثلة القصر
فيما بين غير المسند والمسند اليه واما القصر بينهما فقد حقق
فيما سبق وانما خص الكلام الناقص بالذكر لان البحث في الاستثناء
المفرغ كما اشرنا اليه ويدل السياق كلامه عليه ولم يرد بما ذكره
من الاستلزام ان كلمة الا يكون مستقلة به بحيث لا يكون
لغيرها مدخل فيه بل ما هو اعم منه فلا يراد انه على عموم المستثنى منه
بعد المخصص وامتناع ترجيح احد المساويين فلا تكون الا مستلزمة
وحدها العموم في المستثنى منه المقدر يكون بحسب مناسبة
المقام كما نبه عليه بقوله لاقتضاء المقام معنى شي من الاشياء قوله ولذلك اي ولاستلزام الا العموم في المستثنى منه
المقدر قوله تانيث الضمير الظ ان يقال تانيث الفعل كما في الكشاف

[حاشية: بل مع عدم التخصيص وامتناع ترجيح احد المتساويين]

[حاشية: فيه رد على من جعل جميع ذلك متناولا للقصر فيما بين المسند والمسند اليه ايضا منه]

[حاشية: في بحث القصر في قوله وتحقيقه وجه القصر وهو قوله بخلاف النفي والاستثناء فان المنفي ليس مذكورا صريحا اذ الا الاستثناء مفرغا بعد نفي والكلام فيه منه]

اذ لا ضمير هناك بل الفعل مسند الى ما بعد الا وقد يقال نظر
المص الى ان الفعل بحسب المعنى مسند الى ذلك العام ولم يجوز
حذف الفاعل فاعتبر هناك ضميرا راجعا الى ذلك العام على طريقة
قولك اذا كان غدا فائتني وجعل المذكور بعد الا بدلا من ذلك
الضمير كما يبدل منه في الكلام التام وهو مردود بقوله للنظر الى ظاهر
اللفظ اذ على تقدير الابدال لا يكون الفعل مسندا في الظ الى
المؤنث المذكور بعد الا فكيف يؤنث للنظر اليه وقيل
سمي علامة التانيث ضميرا مجازا وقيد القرائتين بالرفع لانه
اذا نصب صح فلفظ كانت مسند الى ضمير العقوبة او الاخذة
واذا نصب مساكنهم كان لفظ ترى مبنيا للفاعل مسندا الى المخاطب
وصدر بيت ذي الرمة طوى النحز والاجراز ما في غروضها يصف
النوق بالهزال والسير والقحط طوى اي اضمر واهزل والنحز الضرب
بالاعقاب والحث على السير والاجراز الدخول في الارض
الجرز وهي التي لا نبات لها والغرض بوزن القلس للرحل كالحزام
للسرج وقد يفتح همزة الاجراز على انه جمع جرز والضلوع
الجراشع الاضلاع العظيمة القوية والجرشع من الابل هو العظيم
القوي قوله الاصل التذكر وذلك لان الفعل وان كان بحسب الظ

[حاشية: بالنون والحاء المهملة والزاء المعجمة سعد]

[حاشية: بالجيم والراء المهملة والزاء المعجمة سعد]

[حاشية: يقال هزلت الدابة هزالا على ما لم يسم فاعله منه]

[حاشية: هو]

لما بعد الا لكنه بحسب الحقيقة لذلك العام المقدر وهو ههنا
مذكر لاقتضاء المقام معنى شي من الاشياء قوله وثالثها مناسبة
المستثنى منه للمستثنى فى جنسه لم يرد بكونه مناسبا له فى جنسه
مجرد كونه صادقا على المستثنى بل لا بد مع ذلك من مناسبة مخصوصة
يقتضى المقام رعايتها فلا يقدر فى ماجاءنى الا زيد شي ولا جسم
ولا حيوان بل يقدر احد وفى ما كسوته الا جبة يقدر كسوة
وملبس وما صليت الا فى المسجد يقدر فى مكان وموضع
وعلى هذا القياس قوله وهذه المستلزمات اى الامور الثلثة
التى استلزمها كلمة الا فى الكلام الناقص توجب اى تثبت جميع
تلك الاحكام المذكورة فى القصر بطريق النفى والاستثناء فيما بين
غير المسند والمسند اليه من الفاعل والمفعول وغيرهما قوله
واستلزم هذا الكلام قصر الفاعل على عمرو والمفعول ضرورى
فقد ظهر منه ان الكلام الناقص اذا رد بالتقدير الى التام كان
افادته للقصر معلومة بالضرورة فلا حاجة اذن الى البحث
عن افادة التام للقصر فلذلك خص البحث بالمفرغ وايضا
استعمال المفرغ فى القصر اكثر من استعمال التام وكذا اذا قلت
ماضرب الا عمرو زيدا اشارة الى ان التقدير فى صورة التقديم

كما ذكره

كما ذكره فى صورة التاخير بلا فرق قوله فيكون زيد مقصورا على الجبة
يعنى ان المكسو هو زيد مقصور على الجبة وكذا قوله فيكون الجبة
مقصورة على زيد اراد به ان المكسو جبة مقصور على زيد كما
تحققته قوله واذا قلت ما اخترت رفيقا الا منكم هذا ايضا من
قصر احد المفعولين على الآخر الا ان احدهما ههنا مفعول بواسطة
حرف الجر قوله كان التقدير ما اخترت منكم احدا متصفا باى
وصف كان انما قدر هكذا لان المستثنى اعنى رفيقا موصوف
كانه قيل الا اشخاصا رفيقا فلا بد ان يؤخذ احد موصوفا على الاطلاق
ليكون جنسا له مناسبا للمقام قوله وكذا اذا قلت يعنى ان
قولك ما اخترت الا رفيقا منكم فرع لقولك ما اخترت منكم
الا رفيقا وقولك ما اخترت الا منكم رفيقا فرع لقولك ما اخترت
رفيقا الا منكم فكما انك اذا ذكرت احد الاصلين الشايعين فى
الاستعمال بدل الآخر كان بينهما فرق واضح كذلك اذا ذكرت
احد الفرعين القليلين فى الاستعمال بدل الآخر لم يعر عن فرق
بل كان بينهما ذلك الفرق بعينه ايضا وهو ان القصر فى ما اخترت
الا رفيقا منكم انما هو على الرفيق فيمتنع ان يختار من المخاطبين
غير الرفيق ولا يمتنع ان يختار الرفيق من غيرهم والقصر فى ما اخترت

لان ظاهره ان يقدر المستثنى منه هكذا
ما اخترت اشياء الا رفيقا منكم واما تقديره
ما اخترت رفيقا الا رفيقا منكم فهو خلاف
المتبادر من العبارة منه

الا منكم رفيقا انما هو على منكم فيمتنع ان تختار الرفيق من غيرهم
ولا يمتنع ان تختار منهم غير الرفيق وذلك لان الفرعين
فى تقديرى الاصلين فلا تفاوت فى المعنى بل فى قلة الاستعمال
وكثرته وكانه انما قال لم يعبر عن فرق لان ذلك الفرق بين الفرعين
يحتاج الى نوع تامل بسبب توسط المقصور عليه بين اجزاء
المقصور ولما كان ظاهر العبارة منبيا عن ضعف الفرق
وكان ما ذكرناه فرقا قويا زعم بعضهم انه اراد انك لو قلت
ما اخترت الا رفيقا منكم بدل ما اخترت الا منكم رفيقا
بتقديم رفيقا وجعل منكم صفة له بعد ان كان فى المبدل منه
مفعولا ثانيا لاخترت كان بينهما فرق ضعيف لانهما (اى رفيقا) يدلان
على قصر اختيار الرفيق على المخاطبين الا ان هذا القصر فى الا منكم
رفيقا قصدى وفى الا رفيقا منكم ضمنى لزم من وصف الرفيق
بكونه منهم وذلك لانه لو اختار من غيرهم رفيقا لم يصدق انه
لم تخير الا رفيقا موصوفا بانه منهم وانت تعلم ان مساق الكلام
فى هذا المقام يابى ما زعمه على ان الفرق ح قوى ايضا اذ يمتنع فى
الا رفيقا منكم ان تختار غير الرفيق منكم ولا يمتنع ذلك فى الا منكم
رفيقا بل يمتنع فيه ان تختار الرفيق من غيرهم قوله وهذا

اى الفرق

اى الفرق بين الا منكم رفيقا والا رفيقا منكم يطلعك على الفرق
بين قول السيد الحميرى فى مدح ابى العباس السفاح وبين
قولك فان الاول يدل على ان المنبر لا يختار الفارس اى الخطيب
الا منكم يعنى انه يقتصر رضاه فى اختيار الخليفة عليكم وفى
ذلك من المدح والاطراء ما لا يخفى والثانى يدل على انه لا يختار
منكم الا فارسا فلا يمتنع ان يختاره من غيرهم ايضا فيختل المقصود
من المدح قطعا قوله واذا عرفت هذا اى القصر فيما بين
غير المسند والمسند اليه فانه المبحوث عنه ههنا وان كان
بعض الامثلة الاتية فى انما من باب المسند والمسند اليه
فانه اورد فى مباحث القصر بين المسند والمسند اليه امثلة لغيره كما عرفته منه
على عكس ما تقدم او لا وقوله لا تصنع على صيغة النهى بيان
وتقرير لقوله اعرفه وامض عطف عليه ونزل صيغة
امر بيان لما ذكره والمراد بالقيد الاخير من الكلام ما يكون جزءا
منه بالذات عمدةً او فضلة لا ما ذكر فى اخره فقط فان
الموصول مع صلته المشتملة على قيود متعددة قيد واحد
وكذا الموصوف مع صفته فالمقصور عليه فى قولك انما
جاءنى من اكثر منه يوم الجمعة امام الامير هو الفاعل اعنى الموصول
مع صلته وفى قولك انما جاءنى رجل عالم هو الموصوف مع صفته

قوله فقدّر نحو انما يضرب زيد تقديره ما يضرب الا زيد
وذلك التقدير هو ما يضرب احد الا زيد فينحصر الضرب
في زيد وكذا الكلام في التقادير الأُخَر قوله وكذلك اذا قلت
انما زيد يضرب فتقديره تقديره ما زيد الا يضرب وذلك
التقدير هو ما زيد يفعل فعلا الا يضرب وانما فصّله لانه
من قصر المسند اليه على المسند قوله ولاتقفه اي ولا تقس
انما في ذلك اي في جواز التقديم والتاخير عليها اي على ما والا
وتوحيد ضميرهما باعتبار كونهما معا طريقا واحدا للقصر فذاك
اي ما والا اصل في افادة القصر اذ لا حاجة فيهما الى اعتبار
تضمين معنى شيء آخر واعتبار مناسبة معه وايضا يفيد انه
بلا احتمال واختلاف يعتدّ به بخلاف انما فانه كالفرع عليه
في تلك الافاده وانما لم يعل فرع عليه لان افادته في القصر بالوضع
ايضا وما ذكر من حديث التضمين والمناسبة انما هو لاظهار
المعنى الوضعي الذي تطرق اليه خفاء واختلاف ولا شك
ان مرتبة الفرع ينبغي ان يكون ادنى من مرتبة الاصل وايضا
التقديم والتاخير في ما والا غير مُلبِس لان المقصور عليه هو ما يلي
الا قدّم او اخّر وفي انما مُلبِس اذ لا دلالة لهما على تعيين المقصور

عليه

عليه الا بكونه الجزء الاخير فلو جوّز تقديمه لالتبس بغيره
وانما لم يعكس الامر في انما لان المقصور مقدم طبعا فقدم
وضعا ولذلك كان تقديم المقصور عليه في ما والا نادرا
وقد يقال انما قال مؤد الى الالباس ولم يقل ملبس اشعارا
بان الالباس قد يرتفع بالنظر الى حال المخاطب قوله و
كذلك قدّر اي وقدر انما عندك تقديره ما عندك الاك و
انما لك عندي تقديره ما لك الا عندي انتقديرا مثل تقديرك
في الامثلة المذكورة يعني قدر الاول بما عندي الا احد الاك
والثاني بما لك شيء الا هذا وكان فصّله ليبني عليه حديث
الاجتماع مع لا العاطفة فان قلت كون المقصور عليه
في انما هو الجزء الاخير منقوض بقولك انما انا قلت هذا
اذ معناه ما قال الا انا بشهادة التقديم وبقوله وانما الذي
ذكرنا ها لان المراد قصر الذكر على الذي قلت لا نقض اما
بالمثال فلان تقديم المبتداء فيه ليس لقصر الخبر عليه
حتى يكون معناه ما ذكرته بل لقصره على الخبر بانما على طريقة
قولك ما انا الا قلت هذا واما بالبيت فلانه قد مر انه
يجب فيه اعتبار التاخير الرتبي اذ لا يمكن تقديره الا

بقولك ماذكرناها الآلخ وقس على ماذكرنا نحو انما شاعر
زيد وانما قيس انا فانه قدم الخبر ليقصر بانما على المبتداء على طريقة
ماشاعر الا زيد وما قيس الا انا الا ترى كيف قدرانما لك
هذا واذا اتفقت ماتلوناه تخلصت من ورطة جرة و
قعت فيها جماعة قوله ولا تقول ماجاني غير زيد لا عمرو و
الدواه في عمرو وهو الرفع عطفا على غير وقياسه على ماجاني
الا زيد لا عمرو وتقتضي جره عطفا على زيد لانه الواقع موقع
مابعد الا وقيل زيد مرفوع تقديرا لانه بمنزلة مابعد الا وجر
لضرورة اضافة غير اليه وانتقال اعرابه الى غير فقوله لا عمرو
عطف على زيد المرفوع تقديرا قوله واعلم اني مهدت يروى
بالتشديد من مهدت الامر سويته واصلحته وبالتخفيف
من مهدت الفراش بسطته والشاهد الحاضر المعاين
قوله بناوها اي البناء على تلك القواعد فالاضافة لادنى
ملابسة والحذق بالكسر المهارة نهجت ابنت و
اوضحت والمناهج الطرق الواضحة اخذت بك اي اخذتك
والباء زايدة للتاكيد يقال اخذ الخطام واخذ به والمجهل
الفلاة لا علم فيها والمتعسف موضع الاخذ على طريق اي تختك
اي الزمام
غير
اي المفازة لا اعلام فيها

وبعد تك

23

وبعدتك عن المجهل مايلا بك الى الطريق المستقيم وصرفتك
اي تلك المناهج والاجن الماء المتغير لونه وطعمه والمطروق
الذي يرده الدواب وتخوض فيه والنمير ضد الاجن والغليل
حرارة العطش انتجتها قصدتها والضوال جمع ضالة و
المنشودة المطلوبة فالاصول المذكورة في هذا العلم
من حيث انها متن واساس لفروعها سميت قواعد
ومن حيث انها مسالك واضحة اليها سميت مناهج و
من حيث انها علامات لها سميت اعلاما فالمعبر عنه
واحد واختلفت العبارات لاختلاف الاعتبارات
قوله وحشدت على صيغة الحكاية في نسخ معول عليها
اي معتمد
اي جمعت لك منها اي من القواعد والمناهج والاعلام
وقيل هي صيغة غيبة فاعلها ضمير الاعلام اي جمعت لك
من الضوال المنشودة ماليست عند احد مجموعة
وهذا السياق كلامه انسب وحذوت اي قست
وقدرت عليها اي على تلك الامثلة وابت عطف
على امنت وفاعله يد الخطل وفاعل تتصرف ضميرها او با
اي ابت يد الخطل وامتنعت من ان تتصرف فيما

هو مهار السماء الذي فاضته الدواب وبالت فيه وبعرت قطب

وقد وردنا هذا المعنى كقول عمر بابى الله ورسوله الا ابابكر وفي رواية اخرى يابى الله والمسلمون الا ابابكر ومنه قوله تعالى ويابى الله الا ان يتم نوره منه لعكس

يعني ان ابت وتتصرف تنازعا في يد الخطل فاما ان يعمل الثاني او الاول منه

[illegible]

تتشي اليه عنانك وعلى هذا فالضمير العايد من الجملة الشرطية
الى موصوفها اعنى امثلة انما هو فى شرطها اعنى عليها لا فى جزائها
وقيل فاعل ابت ضمير الامثلة تتصرف يد الخطل وهو الفساد اي منعت صح
والاضطراب فى المنطق يقال خطل فى كلامه بالكسر قوله
ثم اذا كنت اى بعد تمهيد القواعد وبنائك عليها واتح
المناهج وسلوكك اياها ونصب الاعلام وانتحائك لها
وتمثيل الامثلة وحذوك عليها اذا كنت ممن ملك الذوق
السليم الحاصل بالتتبع منضما الى الطبع اى الفطرة
المستقيم وتصفحت كلام رب العزة اى نظرت فيه بتامل
فى نظمه ومعانيه اطلعتك اى تلك القواعد والمناهج
والاعلام والامثلة مع ما ملكتها من الذوق والطبع على
ما يورثك هناك اى فى كلام رب العزة موارد الهزة
اى حركة السرور وكشفت اى تلك القواعد وما عطف صح
عليها وفصلت هى ايضا لك ما اجمله ايثار اولئك المصاقع
فان اختيار صح
اولئك الواصلين الى نهاية بلاغة البشر المقارعة على المعارضة حتى انتهى الحال
بهم الى هلاكهم وسبي اولادهم ونهب اموالهم يدل اجمالا على
ان القران معجز لا يمكن للبشر الاتيان ما يوازيه او يدانيه

كمابين

24

كمابين فى علم الكلام قوله فان ملاك اى اشترط مع تلك القواعد
واخواتها الذوق والطبع لانهما ملاك الامر الامر فى
علم المعانى دون ما عداه من العلوم والالاى وان لم يخز علوما
اخر بل اختار هذا العلم لم يحظ بطائل اى بفائدة مما يعدم
او تاخر اى من مسائل هذا العلم او من سعيه وكده ولا غرو
بمعنى لا عجب والصبح مسفر اى مضئ مشرق قوله فسيذكر اى
سيذكر على سبيل التفصيل وتعيين النكت فيه وان سبق
فى مباحث الفصل والوصل اشارة اجمالية الى ان الجر
قد يراد به معنى الطلب القانون الثامن وبنى لعلمه
المعانى وهو قانون الطلب قد تفنن فى ذكر القانونين
فقال هناك القانون الاول فيما يتعلق بالجر والمناسب
لهذا ان يقال هناك القانون الثانى فيما يتعلق بالطلب
لكنه عدل الى جعل القانون الثانى اما مبتدا محذوف
الخبر او خبر محذوف المبتدا اى القانون الثانى هذا او هذا
القانون الثانى قوله يستدعيها المقام وذلك لان بيان احكام
اقسام الطلب يتوقف على تلك المقدمة اعنى بيان ما لا بد
للطلب منه وبيان سوقه الى نوعيه على كيفية توليد ابوابه والتنبيه على ابوابه الخمسة فى الكلام والتنبيه صح

لما سوى اصلها و اصولها الكنه وحد لعدم الالتباس على
طريقة قوله كلوا فى بعض بطنكم تعفوا ففى المقدمة مقامات
اربعة وهى اى المقدمة المشتملة على تلك المقامات الاربعة
تلفظ هى مبتداء خبره قوله ان لا ارتياب الى قوله فلنثن
الكلام الى التصفح لابواب الطلب فالمقام الاول اعنى بيان
ما لابد للطلب منه هو ان الطلب لابد له من تصور
اما اجمالا كتصور شىء ما او تفصيلا كتصور القيام على هيئة
مخصوصة مثلا لامتناع توجه الطلب نحو المجهول المطلق و
لابد له ايضا من مطلب لانه نسبة بين الطالب و المطلوب
وانما اخره مع ان الانسب تقديمه على التصور ليرتبط به انه
يستدعى امكانه فى مطلوبه ان لا يكون حاصلا وقت الطلب
ويذكر عقيبه انه قد لا يستدعى امكان حصوله وقد يستدعيه
قوله وليكن هذا المعنى اى استدعاء الطلب ان لا يكون
مطلوبه حاصلا وقت الطلب فانه يتفرع على هذا فى مواضع
شتى قوله وامتنع طلب الحاصل توجه الى غير الحاصل وقوله امتنع
ان يكون المطلوب بالاستفهام التصديق بحال نزول صاحبك لكونه
حاصلا الى غير ذلك من نظايره فى توليد النتايج ومنها قوله فى الباب

الرابع

25

الرابع نظن هذا طلبا للحاصل فان الطلب حال وقوعه الى
الاستقبال كما نبهت عليه فى صدر القانون قوله والطلب
هذا هو المقام الثانى اعنى بيان تنوعه الى نوعيه وانما قدم ما لا يستدعى امكان
المطلوب مع كون مفهومه سلبيا لمزيد الاهتمام بشانه فان الطلب مظنة
لكون مطلوبه ممكنا ولذلك احال بالانقسام على التامل و ايضا ما لا
يستدعى باب واحد وما يستدعى ابواب اربعة فهو منه كالواحد
حيث قال اذا تاملت منه
من العدد قوله اعم لان عدم استدعاء الامكان يجامع استدعاء
الامكان اعنى الامتناع ويجامع الامكان و التمنى يجرى فى المستحيلات
والممكنات المستبعد وقوعها قوله ان لا واسطة بين الثبوت
والانتفاء فانهما نقيضان اتفاقا انما الخلاف فى ثبوت الواسطة
بين الوجود و العدم على ما قرر فى موضعه والحاصل ان المط
اما ثبوت متصور اى مدرك مطلقا و اما انتفاء متصور للحصر
حمله على المطلق ليتناول المتصور و المصدق
العقلى ولابد من اعتبار الحصول معهما لانه المقصود بالطلب
ولما كان الحصول ذهنيا وخارجيا صار الاقسام اربعة
حصول ثبوت او انتفاء فى الخارج وحصول ثبوت او انتفاء
فى الذهن ولا نعنى بحصول انتفاء القيام فى الخارج الا اتصاف
الذات بذلك الانتفاء فى الخارج ولا يلزم منه كون انتفاء

قد عرفت ان الطلب لابد له من مط وان ذلك المط
لابد ان يكون متصورا اى مدركا بوجه ما ثم ذلك
المدرك اما ان يطلب من حيث ثبوته او من حيث
انتفاؤه الا ان المص اعتبر الحصول مع كل واحد
من الثبوت والانتفاء ولم يرد به معنى الوجود
او الثبوت حتى يلزم ان يكون للثبوت وجود
وجود او ثبوت وللانتفاء ايضا حين يقال
او ثبوت بل اراد مثل ما يراد حين يقال
حصل وجوده او ثبوته وحصل عدمه او
انتفاؤه كانه قيل حصل اتصافه بالثبوت
او بالوجود وحصل اتصافه بالعدم او بالا
لانتفاء اى اتصف بذلك واذا كان المط
ثبوت شىء او انتفاؤه كان المقصود باتصاف
بالثبوت او الانتفاء فلذلك قلنا لابد من اع
الحصول معهما لانه المقصود بالطلب حتى ان
لم يصرح به فى العبارة كان المعنى على اعتباره
فلا تغفل منه

القيام موجودا او ثابتا فى الخارج قوله ثم اذا لم يزد الحصول فى الذهن
على التصور والتصديق اى لم يزد على حصول المدرك التصورى
حصول المدرك التصديقى لم يتجاوز اقسام المطالب ستة حصول
ثبوت مدرك تصورى او مدرك تصديقى فى الذهن وحصول
انتفاء مدرك تصورى او مدرك تصديقى فيه وحصول ثبوت
مدرك تصورى او انتفائه فى الخارج وانما قال لم يتجاوز لان المتبادر
ان يكون الاقسام ثمانية حاصلة من ضرب الاربعة الاولى
فى قسمى التصور والتصديق والا انك تعلم ان المدرك التصديقى
لا يطلب ثبوته ولا انتفائه فى الخارج بل لا يتصور ذلك وليس
بخلاف المدرك التصورى كالقيام مثلا فانه يطلب ثبوته
او انتفائه فى الخارج فظهر ان المراد بالمتصور كما اشرنا اليه
هو المدرك مطلقا ولذلك شمل جميع الاقسام وان المراد بالتصور
والتصديق هو المتصور والمصدق به اى ما من شانه ان
يتعلق التصديق به فلا غبار على عبارته قوله وطلب
حصول التصور جواب عما يقال كيف طلب حصول المتصور
فى الذهن والحال انه متصور حاصل فيه فيلزم طلب تحصيل
الحاصل وتلخيص الجواب ان تصور الشئ على مراتب متفاوتة

يتعلق بها طلب الاثبات والانتفاء فى الخارج منه

يعنى فى قوله حصول ثبوته متصور ... وقوله كما اشرنا اليه ... حيث فسرناه بالمدرك مطلقا فى صدر التقسيم منه

فان اطلاق المتصور بمعنى المدرك مطلقا شايع وكذا اطلاق التصور والتصديق على المتصور والمصدق به فلا يتجه ان المتصور الذى ذكر اولا لا يشمل الاقسام كلها ولا ان التصور لا يوجد فى الخارج بل فى الذهن فقط واندفع ايضا ما يقال من ان حصول انتفاء التصور او التصديق فى الذهن لا يكون مطلوبا اصلا وقد فصلنا كون جميع ذلك فى الحاشية السابقة منه

فى الاجمال والتفصيل والانسان اذا لم يتصور شيئا اصلا لم يمكن
فيه طلب قطعا واذا تصوره اما اجمالا بان ادركه من حيث
انه شئ ما او تفصيلا بان ادركه باعتبار مفهوم اخص من
مفهوم شئ ما كالانسان مثلا فيكون تفصيلا بالقياس اليه
امكنه ان يطلب حصوله فى الذهن ولم يكن ذلك الطلب متوجها
جواب اذا
الى ذلك الحاصل من مراتب تصوره بل الى مرتبة غير حاصل
متفصل لها ذلك المجمل او تزداد بها تفصل ذلك المفصل قوله
ووجه ذلك اى وجه وجوه طلب حصول التصور الى تفصل
المجمل او تفصل المفصل وانما قال المفصل بالنسبة لان المفصل
من كل وجه لا يطلب تصوره قوله اما النوع الاول من الطلب
فهو التمنى هذا هو المقام الثالث وهو التنبيه على ابواب الطلب
ولما حكم بان التمنى لا يستدعى امكان المطلوب وكان من المستبعد
ان يطلب العاقل ما لا يمكن اشار الى جريان التمنى فى المحال العقلى
ككون غير الواقع فى الزمان الماضى واقعا فيه وفى المحال العادى
كعود الشباب والى انه اذا جرى فى الممكن وجب ان يكون
مستبعدا بحيث لا يتوقع ولا يطمع فيه لان المتوقع
يستعمل فيه لعل والمطموع فيه يستعمل فيه عسى والتوقع اقوى

حيث حكم بان النوع الاول وهو الذى لا يستدعى امكان المطلوب هو التمنى منه

من الطمع ولذلك قال ولاصك طماعية في وقوعها قوله واما الا
ستفهام المناسب لما تقدم ان يقال واما النوع الثاني فالاستفهام
الى اخر الاقسام الا انه عدل عن ذلك لانه لا دليل على انحصار
النوع الثاني في هذه الاربعة سوى الاستقراء الذي لا يفيد غير الظن
فاورد الكلام على وجه لا يتطرق اليه منع اذ لا شبهة في ان هذه الا
قسام الاربعة من النوع الثاني ولو سلك هذه الطريقة في التمني لا
شعر بعدم النوع الاول فيه وقد يقال انه لما علم حال التمني بانه
حصر فيه النوع الاول بقي ذهن المخاطب في بادي الراي مترددا
في ساير الابواب الخمسة المذكورة في صدر الكتاب ان حالها ماذا
فاورد كلمة اما تفصيلا لذلك المجمل واظهارا لتردده مع كونها
قسيمة لاما الاول وهذا اولى مع ان الافتنان في ذكر النوعين
مقصود ايضا قوله والاستفهام لطلب حصول في الذهن
الاستفهام يتناول اقساما اربعة من تلك الستة المنحصر فيها اقسام
المطالب التصور اما تصور مدرك ثبوتي كالقيام واما
تصور انتفاء كاللاقيام وكذلك التصديق اما بثبوت
مدرك وهو التصديق ايجابي واما بانتفاء وهو التصديق
السلبي واختار ان التصديق هو الحكم وحده كما هو مذهب

الاوايل

الانحصار صح

الاوايل وقدمه في التقسيم لان مفهومه وجودي وامتناع
انفكاك التصديق من تصور طرفيه لامتناع الحكم
على شيء او بشيء من غير ان يتصور بوجه ما قوله ثم المحكوم
به اشارة الى ما هو المشهور من ان كل واحد من الوجود
والعدم قد يجعل محمولا كقولك زيد موجود او معدوم
وقد يجعل رابطة كقولك زيد يوجد له الكتابة او يعدم
عنه الكتابة فالقسم الاول يسمى تصديقا بسيطا ويسمى
كلمة هل الطالبة له بسيطة والقسم الثاني تصديقا مركبا
ويسمى هل الطالبة له مركبة وفي قوله ثابت او متحقق
او موجود كيف شئت تنبيه على انها الفاظ مترادفة
خلافا لما عليه جمهور المعتزلة وجعل المحكوم به في ما
ثابتا الانتفاء مطلقا لانه بمعنى قولك الانطلاق منتف صح
عنه القرب قوله لامزيد للتصديق على هذين النوعين
وذلك لان التصديق يتعلق بالثبوت والانتفاء قطعا
فاما ان يتعلق بثبوت شيء وانتفائه في نفسه واما ان
يتعلق بثبوته وانتفائه عن غيره قوله لا يحتمل الطلب
الا في التصديق لان التصديق بوجود شيء او بعدمه

الانطلاق
وفي ليس الانطلاق بقريب صح
انتفاء القرب لانه بمعنى قولك
الانطلاق منتف

قد لا يكون حاصلا فيطلب بهل البسيط وفي المسند اليه
لانه قد لا يكون متصورا فيطلب تصوره واما المسند
في هذا النوع وهو الثبوت والانتفاء على الاطلاق فتصوره
بديهي حاصل لكل عاقل فلا يطلب اصلا والنوع الثاني
يحتمل الطلب في التصديق وطرفيه صح ذلك لا بمعنى ان كل
فرد منه كذلك اذ ربما كان التصديق مع طرفيه في هذا
النوع ايضا بديهيا فيستغنى عن الطلب بالكلية كقولك
الواحد نصف الاثنين قوله واما الامر والنهي والنداء
هذه الثلثة من القسمين الباقيين من تلك الستة اعني
الحصوليين المنسوبين الى الخارج وقدم حصول الانتفاء
في الخارج لانه مختلف فيه واما اختاره مذهب ابي هاشم
وذهب غيره الى ان المط في النهي هو كف النفس عن الفعل
لان حصول انتفاء الفعل في الخارج مح وقد عرفت جوابه
وقد يقال قدم النهي ليذكر الامر والنداء معا لانهما
لطلب حصول ثبوت متصور في الخارج كما ذكره وانما
مثل للنهي بقولك للمتحرك لا تتحرك لانه اظهر وان جاز ان
يقال للساكن لا تتحرك قصدا الى استمرار سكونه كما سياتي

تحقيق

صح بمعنى انه يجوز فيه

رب يحتمل الطلب في التصديق وفي طرفيه بل الاحتمال انما هو بمطلق النوع الثاني كما في النوع الاول صح منه

وذلك يقتضي زيادة اهتمام بشانه وبيانه منه

ظاهر عبارة المتن يوهم ان المط في الاستفهام هو الامر الخارجي فاولها بحيث رجعت الى ان المط فيه هو النقش الذهني لا الحصول في الذهن منه

حيث قلنا ولا نعني بحصول انتفاء القيام في الخارج منه

تحقيقه قوله والفرق بين الطلب في الاستفهام قد تبين
ان الاستفهام لطلب الحصول الذهني وان الامر
والنهي والنداء لطلب الحصول الخارجي فاراد مزيد
توضيح للفرق بين الطلبين فقال انك في الاستفهام تطلب
ما هو في الخارج اي تجعل طلبك متعلقا بما هو ثابت في
الخارج كالانسان وكقيام زيد مثلا ليحصل في ذهنك نقش
له مطابق اي صورة تصورية او تصديقية مطابقة لذلك
المتصور او المصدق به الثابت في الخارج فنقش الذهن
في الاستفهام تابع لما هو في الخارج وما سوى الاستفهام
متبوع له لانك تنقش في ذهنك مطلوبا من ثبوت
او انتفاء خارجي ثم يطلب حصوله في الخارج فيحصل فيه
ولا خفاء في هذا الفرق اذا كان متعلق الاستفها
والمط بالامر واخويه حاصلين في الخارج واما اذا لم يوجد
كقولك ما العنقاء وقولك اضرب لمن لم يضرب ففي كون
ما في الخارج متبوعا في الاول وتابعا في الثاني نوع خفاء
فان قلت نحو علمنا وفهمنا معنى الانسان او كونه قائما
لطلب حصول النقش الذهني لما هو في الخارج وليس

فيتكلف بان مفهوم العنقاء من حيث هو ليس منسوبا الى الذهن فهو منسوب الى خارج ولا شك نقش الذهني تابع لمفهومه من حيث هو وبمنزلة الظل له وكذلك يقال ان قولك اضرب يقتضي ان يرتب عليه وجود الضرب في الخارج فبهذا الاعتبار كان وجوده الخارجي تابعا للنقش الذهني وان لم يوجد فيه اصلا لانه بحيث لو وجد كان تابعا قطعا منه

فان قلت ماذا تقول فى نحو اعلم وليعلم قلت لا طلب
هناك حقيقة كما لا يخفى على ذى بصيرة بل هناك عبارة الطلب
ليدل على ان العلم مما لا بد له منه وانه ينبغى ان يجد فى تحصيله كانه امر به وطلب منه

بالاستفهام قلت المط الحقيقى فى الاستفهام كقولك ازيد قايم
مثلا هو العلم والفهم واما التعليم والتفهيم فهو وسيلة الى
ذلك المط فيكون مطلوبا بتبعا والمط الحقيقى فى نحو علمنى
هو التعليم وهو امر خارجى لا نقش ذهنى واما العلم وهو
متفرع عليه تابع له فى الحصول فان قلت ماذا تقول
فى نحو اعلم وافهم قلت الاستفهام طلب حصول النقش
فى ذهن الطالب وما ذكرته طلب لحصول النقش فى الخارج
ذهنه اعنى ذهن مخاطبه فلا اشكال ومن زعم ان المط بالاستفهام
ان يوجد الشئ فى ذهنك وجودا غير اصيل وبنحو اعلم
ان يوجد الشئ فى ذهن المخاطب وجودا اصيلا فقد
ابعد عن الصواب قوله وتوقفه هذه المعانى يريد بها
انتقاش الاشياء فى الذهن وكون تلك النقوش مطابقة
لما فى الخارج بمعنى الاتحاد فى الماهية او بمعنى آخر حققتها اى
فى التصور والتصديق بالتحديد والاستدلال لستدعى
علوما اخر قوله واذ قد عرفت هذا هو المقام الرابع
من الاربعة وهو التنبيه على كيفية توليد الابواب الخمسة
لما سوى اصلها ولفظ اذ معمولة لمضمون جزائها اعنى

فبالحرى

لان العلم بشئ اما ان يكون وجودا اصليا لذلك الشئ او لا يكون وعلى التقديرين لا فرق بين علم المتكلم وعلم المخاطب فان قلت تصور البخل لا يقتضى اتصاف الشخص بالبخل بل يقتضى كونه متصورا له عالما به وليس ذلك الا ان البخل موجود فى ذهنه وجودا غير اصيل وتصوره اعنى العلم به موجود فيه وجودا اصيلا قلت تصور الشئ وجود ظلى لذلك الشئ وكما ان قيام الشئ بالنفس فى وجوده العينى يقتضى اتصافها بعينه كالبخل والشجاعة القائمين بالشخص لا اتصافها بظله اعنى العلم به كذلك قيامه بها فى وجوده الظلى يقتضى اتصافها بظله اعنى العلم به لا اتصافها بعينه وقد يكون للظل ظل كما فى العلم بالعلم بالشئ فيقتضى اتصاف من قام به بظل الظل لا بالظل ولا بالعين وليس يلزم من ذلك ان يكون شئ من مراتب الظل موجودا وجودا اصيلا هكذا حقق المقام ودع الخابط فى الظلام منه

وقد يقال اشار بهذه المعانى الى بحث التصور والتصديق وانقسام الحصول الى العينى والذهنى والاتفاق على نفى الواسطة بين الثبوت والانتفاء مع الخلاف فى ثبوتها بين الوجود والعدم يكون التحقق والثبوت والوجود واحدا وكون الادراك بالانتقاش وحصول الصورة وغير ذلك مما يجب ان يعرف فان هذه المعانى يستدعى تصورها والتصديق بها الاطلاع على مباحث يعين هناك احكامها ويشرح تفاصيلها واقامة الدليل فيها على صحتها ومقابلها ودفع الشبه عنها منه

29

فبالحرى ان نبين والمعنى يليق بنا ان نبين اذ قد عرفت
اى اطلعت وما رفع عبارة عن الامور الثلثة التى بينها او
ما يتفرع فاعل كيف يتفرع وعلى سبيل الجملة متعلق بنبين
واذ لا بد تعليل لقوله فبالحرى وضمير منه للتبيين الاجمالى قوله
ثم الفصول يعنى انا نبين ههنا اجمالا لانه اذا امتنع اجراء
هذه الابواب على معانيها الحقيقية حملت بمعونة المقام
على معان اخر تناسب تلك المعانى ونورد لذلك امثلة ولا نتعرض
ان افادتها لهذه المعانى على سبيل المجاز والكناية بل ذلك
يعلم من القواعد البيانية المشتملة على بيان اقسام المجاز من المرسل
والمستعار الاصلى والتبعى الى غير ذلك من تفاصيله وعلى
بيان اقسام الكناية فاذا رجع الى تلك القواعد واستخرج
منها احوال هذه الجزئيات المندرجة فيها صار البيان تفصيليا
ومن ههنا يظهر ان المطلع على الخواص مساق الكلام فى العلمين
معا واللام فى لتلاوتها متعلقة بحتماء والضمير للفصول وما
يترتب مفعول تلاوتها وهنالك اشارة اما الى علم البيان
فيتعلق بالتلاوة او الى باب كيفية التفريع فيتعلق
بالتفصيل قوله كما اذا قلت تمثيل للمقدمة الجزئية على نحو الكلية بالمقدمة

فيكون كلمة ما على هذا التقدير مصدرية والتمثيل للمفرد بالمفرد اعنى الامتناع الكلى بالامتناع الجزئى منه

اشارة الى ان ما ذكره فى صدر الكتاب هو المحقق المطابق لما يدل عليه كلام الفصل هنا صرح به منه

تمثیل المفردات بالمفردات فلفظ ماکافه وقبیل التقدیر
کما امتنع اجراء التمنی اذا قلت قوله والحال ماذکر یعنی کون قولک
خطابا لمن همک همه وحزنک حزنه قصد الی المحادثه لازاله
الهم فیطلب بالنصب علی انه جواب للنفی الذی تضمنه امتنع ای
لم یکن اجراء التمنی علی اصله فتطلب قوله ولد بمعونه قرینه
الحال معنی السوال کانک قلت حدثنی او هلا تحدثنی الا انک
ابرزته فی معرض التمنی اظهار المحبتک الحدیث مع کونه مستبعدا
غیر مطموع فیه وایماء الی الشکوی من صاحبک وقله اهتمامه
بمباثتک قوله فی مقام لا یسع امکان التصدیق بوجود
الشفیع وذلک بان یکون لک هناک التصدیق بعدمه بافة الحزن
وفایده ابراز التمنی فی صوره الاستفهام اخراج المتمنی فی معرض
ما یمکن حصوله اعتناء بشانه قوله وکذا اذا قلت لو یاتینی
زید ترک فیه العطف بالواو الی الواو واورد لفظ کذا بدل کما لانه
لیس من ابواب الطلب لکنه ذکر هنا باعتبار ان عن التمنی
ولد التمنی بمعونة قرینة الحال وقال بالنصب اذ لولاه لامکن
اجراؤه علی اصله بان یجعل الجواب محذوفا ویحمل لفظ المضارع
علی التصویر او غیره مما یناسبه فلما نصب المضارع بعد الفاء

فی جواب

فی جواب لو وجب ان یراد به معنی احد الاشیاء التی تنصب
المضارع بعد الفاء فی جوابها والذی یلیق بالمقام هو التمنی
ووجه المناسبة بین لو والتمنی ان لو لتقدیر غیر الواقع واقعا
والتمنی طلب ما یستبعد وقوعه قوله فیما یفید لو متعلق
بالحصول ای طالبا لحصول الوقوع فی تقدیر الوقوع قوله
وسبب مبتداء خبره هو بعد المرجو وغرة الاسلوب لان
لعل ایضا لیس من الابواب الخ وقال بالنصب اذ لولاه
لم یحمل علی التمنی فالنصب هو القرینة وبعد المرجو عن الحصول
هو المناسبة المصحح فان بعد المرجو بمنزلة المحال او الاستبعاد
فی التمنی قوله او کما اذا قلت هذا من جملة امثله ابواب
الطلب فلذلک عاد فیه الی الاسلوب المتروک فی لو لعل
قوله لمن تراه لا ینزل ای تعلم منه ذلک بقرائن الاحوال
قوله امتنع ای امتنع ان یکون مطلوبک بالاستفهام فی الا تنزل
تصدیقک بحال نزول صاحبک وجودا او عدما لیکون
التصدیق بحال نزوله من حیث العدم حاصلا لک فرضا
وانما قال وتوجه بمعونه قرینة الحال الی نحو الاخبار لیظهر
معنی العرض اذ لیس المقصد الحقیقی عرض النزول بل عرض محبة

فعدت شارک لعل کلمه لو فی الحمل علی التمنی اذا نصب المضارع عقیبهما بعد الفاء فلذلک ذکرهما معا منه

دفع الجزء المعقب علیه الزیاده قطب علامه

ای علی تقدیر علمک عدم مطلبک فافهم

وبعد محبته ان الطلب یستدعی فیما هو مطلوبه ان لا یکون حاصلا وقت الطلب قطب علامه

للنزول قوله لعلك بجال اى بجال الايذاء وهو انه واقع
والصواب ان يقال وتوجه الى مايلابسه بحدوث مالا نعلم
اذ لو كان الاستحسان مجهولا لكان الاستفهام على حقيقته
الا انه استعمل الفعل اعنى الايذاء فى استحسانه مجازا وانما
اعتبر ههنا معنى الاستحسان ليكون الانكار ابلغ والزجر
اقوى فكانه قيل انت تستحسن هذا الفعل والا لما فعلته
ولم يعتبر فى الهجو لانه فى نفسه مستقبح جدا والوجه فى انكاره
والتوبيخ عليه ظ بخلاف الايذاء قوله هل تهجو الا نفسك
او غير نفسك اى هل تهجو غير نفسك فهذا مثال لان ظاهره طلب
التصديق بان هجو الاب هل هو هجو نفس الابن او غيره
فيكون هجو الغير لكن التصديق بانه هجو نفسه حاصل
قطعا فوجب الحمل على ما يناسب المقام من الانكار
والتوبيخ قوله امتنع ان تطلب العلم بتاديبك قبيل
المناسب بعدم تاديبك والامر هين لانه اذا استفهم
عن احد طرفى النقيض مثل اما قام زيد كان المط
العلم بقيامه اثباتا او نفيا لكن يذكر احد طرفيه لزياده
اهتمام به والانسب بسياق كلامه ان يقول وتوجه الى نحو التثبت

ايراد الا لازم فى مثل هذا التركيب
اعنى قولنا والا لما فعلته كثر
فى تراكيب المصنفين فكانهم
اجروا كلمة ان مجرى كلمة لو منه

اعتبار الاستحسان فى الهجو بان يقال
معنى هل تهجو الا نفسك هل تحسن
الا هجو نفسك وذلك مستغنى عنه لان
استقباح الهجو فى غاية الظهور والانكار عليه
لا يحتاج الى ملاحظة معنى الاستحسان بخلاف
الايذاء فانه ليس فى هذه المرتبة من الاستقباح
منه

تادبى

تادبى فلانا وتولد منه الوعيد والزجر قوله امتنع الذهاب
عن توجه الاستفهام اليه لكونه معلوم الحال يعنى ان الذهاب
معلوم الانتفاء قطعا فيمتنع ان يتوجه اليه الاستفهام
اثباتا او نفيا قوله واستدعى شيئا مجهول الحال فيه ما
قد عرفته من ان اعتبار شئ مجهول الحال يقتضى اجراء
الاستفهام على اصله قوله امتنعت معرفتك به عن الاستفهام
اى امتنعت ان تستفهم عن وقوعها او لا وقوعها لانها
معلومة الوقوع وانما قال انظننى لا اعرفك لانه لما كان
تصلفه بمحضر من المتكلم مع عرفانه به كان علامة لظنه
انه غير عارف به والا لما تصلف بحضره كما ان الاقدام على الاساءة
كان علامة نسيان التاديب والا لما اساء قوله امتنع
المجىء عن الاستفهام للعلم بحصوله وولد بمعونة القرينة
التقرير المجىء ص اى تقرير المجىء
او انه موقعه وقد يستعمل لانكار المجىء ايضا
قوله وتوجه الى مطلوب اى مقصد للمتكلم ممكن الحصول
مثل بيان عجز المدعى وتولد منه التعجيز اى نسبته الى العجز وجعله
سمة له والتحدى اى الالجاء الى التسليم وهو فى اللغة المباراة
والمنازعة فى الغلبة قوله الى نحو اعرف لازم الشئ اى تذكره

ولاتنسه وليس المراد التذكر والعرفان بل التهديد قوله
وتوجه الى غير حاصل يرد عليه مثل ما تقدم من انه يقتضى
اجراء النهى على ظاهره وانما قدر معنى الاكتراث مبالغة
فى التهديد لان عدم المبالاة بامره اقبح من عدم امتثاله
وتوجه غير حاصل مثل زيادة الشكوى ذكر غير الحاصل
ههنا واقع فى موقعه لا يتجه عليه ما تقدم ثم ان هذه المعا نى
المتولدة المبتنية على المناسبة العرفية والعلاقات الظنية
بينها وبين المعانى الاصلية للابواب الخمسة يفهمها من
له ذوق سليم وطبع مستقيم فلا يلتفت الى انكار من يجحدها
متمسكا بالاحتمالات العقلية طالبا للبراهين القطعية
فكل علم له مرتبة لا يتجاوز به عنها والا لبطلت العلوم
الظنية باسرها وكان استعمال التوليد والتوليد فى هذه
المعانى اشارة الى ان هناك علاقة قطعا وان كانت
خفية فى بعض المواضع جدا قوله ولنقتصر ذكر من
المتولدات للتمنى واحدا وللاستفهام عشرة وللامر
اثنين ولكل واحد من النهى والنداء واحدا ثم اشار
احدهما التعجيز والاخر التهديد وللنهى التهديد وللنداء الاغراء منه
الى ان ما ذكره من بيان المتولدات كاف للمسترشدين

هو السؤال واما متولدات الاستفهام المذكورة فهى التمنى والعرض والزجر والتوبيخ والوعيد والاستبطاء والتحضيض والتعجب والتعجيب والتقرير وقد ذكر الانكار مع الزجر ومع التوبيخ ومع التعجب والتعجيب وذكر الزجر مع الوعيد وجمع بين الاستبطاء والتحضيض وبين التعجب والتعجيب فان عد الانكار مع مغايرته لهذه الامور كان المذكور من متولدات الاستفهام احد عشر منه

وان من

32

وان من لا يستضئ بهذا المقدار من البيان لا يستضئ
ايضا بما هو اكثر منه كما دل عليه المثل من لم يستضئ بمصباح
لم يستضئ باصباح الباب الاول شرع فى تفصيل احكام الابواب
الخمسة وقدم التمنى لعمومه وجريانه فى الممكن والممتنع وعقبه بالاستفهام
لكثرة مباحثه ثم بالامر لاقتضائه الوجود ثم بالنهى لمناسبته
الامر فى احكامه قوله هى ليت وحدها قد اشتهر فى كلامهم
ان من مثلا موضوعة للابتداء ولم يريدوا بذلك ان
من موضوعة للمعنى الذى وضع لفظ الابتداء بازائه
حتى يكونا مترادفين بل ارادوا انها موضوعة لكل
ابتداء خاص متعلق بشيئين مخصوصين من حيث
انه حالة لهما رابطة لاحدهما بالاخر وعلى هذا القياس
ليس معنى قوله ليت موضوعة للتمنى انها مرادفة
له بل معناه انها موضوعة لكل تمن مخصوص عارض
لمتمنى مخصوص وسياتى تحقيق ذلك على ما ينبغى فى مباحث
البيان ان شاء الله قوله واما لو وهل كانه قيل هما
ايضا يفيدان بالوضع معنى التمنى فلا يصح دعوى
كون ليت وحدها موضوعة له فاجاب بان الوجه فى افادتهما

قيل فى هذا التمثيل اشارة الى كثرة المتولدات التى لم يذكر منه

معنى التمني ماسبق من انه اذا امتنع حملهما على معناهما الحقيقي
تولد منهما بمعونة المقام معنى التمني فليسا موضوعين للتمني
كليت قوله وكان الحروف او رد لفظة كان لعدم الجزم بما ذكره
من التركيب بجواز ان يكون كل منهما كلمة براسها فان التصرف
في الحروف بعيد قوله ماخوذة منهما اي من هل ولو المستعملتين
لافادة التمني وفي قوله مركبة وهو خبر ثان لكان تساهل والظ
ان يقال مركبتين حالا من ضمير منهما او يقال مركبة منهما ومن
لا وما وقوله مطلوبا حال من ضمير مركبة والعايد محذوف
اي بالتزام التركيب فيهما والحاصل ان هل ولو اذا كانا مفردتين
يفيدان مجرد معنى التمني على سبيل الجواز واذا ركبنا مع لا
وما التزمتا معنى التمني لا لافادته بل ليتولد منه معنى التندم
في الماضي ومعنى التحضيض في المستقبل وانما لم يجعل التزام
التركيب لافادة التحضيض والتندم ابتداء بل وسط
معنى التمني رعاية للمناسبة بين المعاني وفيما ذكره تنبيه على ان
التحضيض من فروع التمني المتولد من الاستفهام والشرط
لا باب براسه كما توهم للاستفهام كلمات موضوعة
وهي الهمزة آه قدم الهمزة لاصالتها في باب الاستفهام

وجريانها

لان ظاهره يقتضي التركيب مع احد جزئيه منه

فان تمني ما مضى ناسب التندم وتمني ما ياتي ناسب التحضيض منه

33

وجريانها في التصور والتصديق وعموم تصرفها وقرنتها
بام لانها قرينتها لكن معنى الاستفهام انما يظهر فيها اذا
كانت منقطعة بعد الخبر كقولك انها لابل ام شاء فان
الدال ههنا على الاستفهام هو ام لا غير ومن لم يعدها في كلمات
الاستفهام جعلها عايدة الى الهمزة داخلة في حكمها او
لذلك لم يتعرض لها المص في تفصيل كلمات الاستفهام
وعقبهما بهل لانها حرف مثلهما وانما قال يقوى ابا ان
يكون اصلها اي اوان لان لزوم حذف همزة اوان
وحذف احدى يائي اي وقلب الواو وادغامها في الياء
مع كون الاسم غير متمكن يابى ذلك الاصل فالكسر يقوى
ذلك الاباء لانه تثقيل في مقام التخفيف وقد يقال لعل
الكسر عوض عن الياء المحذوفة واختلف في ايان انه من
فعال من اين او فعلان من اي فيختلف الحال اذا جعل
علما قوله وثالثها المختص طلب شيء من حصول التصور
والتصديق بل يعمهما وانما اخره عن المختص باحدهما
لان مفهومه سلبي ثم عاد في التفصيل الى ترتيب الاجمال
اعني عد الكلمات قوله وهو طلب تعيين الثبوت

كاين الحاجب

فان صاحب الكشاف يقول في كثير من المواضع معنى الهمزة التي يتضمنها ام هو الانكار والتقرير او نحو ذلك منه

ثم ذكر الاسماء فعدم بالعموم ما دعتها عن لاختصاصها بذي العقل ثم باي لطلب التميز في الكل والحال في البعض ظاهرة منه

تركيب من الاشتقاقين صاحب الكشاف فيه كل واحد منه

في الانصراف وعدمه

وهو الهمزة

حيث قال والهمزة من النوع الاخير منه

او الانتفاء فی مقام التردد وذلک لانک اذا تاملت ادنی
ادنی تامل ظهر عندک ان السائل یعلم قطعا وقوع احد
طرفی النقیض وانما یسأل عن التعین واشاراته ههنا
الی ماسبق من التنبیه علی حال التصور وههنا تانیس
بالتصدیق وانما لم یذکر التصدیق فیما سبق لانه اراد
هناک الجواب عن اشکال مختص بالتصور علی ماذکره
اولا من الطلب لا یصح بلا تصور اجمال او تفصیل
قوله تقول فی طلب التصدیق بها قدمه علی طلب التصور
لان طلب تصور المسند الیه او المسند من حیث انه
مسند الیه او مسند متاخر عن التصدیق بالاسناد
بینهما واورد للتصدیق مثالین احدهما تصدیق
بسیط فی صورة جملة فعلیة والاخر مرکب فی صورة
جملة اسمیة وجعل الظرف مسندا بناء علی انه متضمن
معنی الکاین الذی هو المسند فی الحقیقة ثم ان قولهم
ان مثل قولک ادبس فی الاناء ام عسل لطلب تصور
المسند الیه والمسند او غیرهما مبنی علی الظ توسعا الا یری
ان تصور الدبس والعسل حاصل للسائل قبل الجواب

فلا انجاه لذلک الاشکال المبنی علی ماذکره علی التصدیق حتی یجاب عنه فیه منه

وبعد

34

وبعده علی وتیرة واحدة لم یزد بالجواب فی تصورهما شیء والتحقیق
ان المطلوب هو التصدیق فان قلت هو حاصل فکیف یطلب
قلت الحاصل هو التصدیق بان احدهما لا بعینه فی الاناء
والمطلوب هو التصدیق بان احدهما بعینه فیه وهذان
التصدیقان مختلفان بلا اشتباه الا انه لما کان الاختلاف
بینهما باعتبار تعین المسند الیه فی احدهما وعدم تعینه
فی الاخر وکان اصل التصدیق حاصلا توسعوا وحکموا بان
التصدیق حاصل والمطلوب هو تصور المسند الیه ای
من حیث انه مسند الیه کما نبهنا علیه وهذه الحیثیة
اشارة الی ذلک التصدیق المطلوب فتامل وقس علیه نظایره
قوله هل حصل الانطلاق وهل زید منطلق اشارة الی قسمی
التصدیق فی صورتین مختلفتین کما مر فی الهمزة ولا یصح
ان یقال هل زید ام عمرو لان ام المتصلة لانها لتعیین احد الامرین بعد
حصول اصل التصدیق فینافیها هل الطالبة للتصدیق
مع التردد فی تعیین شیء من الاجزاء منه
وضعا قوله باتصال ام اعترض علیه بانه لا سبیل لاتصالها
فی قوله هل عندک عمرو ام بشر وان اوقعته الهمزة موقع هل
لان شرط المتصلة ان یلیها احد المستویین والاخر الهمزة

واجيب بان المنصل اذا وليها مفرد فالاولى ان يلي الهمزة قبلها مثل ما وليها ويجوز المخالفة بين ما وليهما نحو اعندك زيد ام عمرو وازيد عندك ام في الدار والقيت زيدا ام عمرا جوازا حسنا كما قال سيبويه لكن المعادلة احسن فيما ذكره المصر من قبيل الحسن دون الاحسن فلا اشكال ويصح ان يقابل هل بام المنقطعة لانها اضراب عما سبق وطلب لحكم آخر فلا منافاة بينهما فظهر ان ام في الاتصال لطلب التصور وفي الانقطاع لطلب التصديق فهي كالهمزة قوله دون ام عندك بشر بانقطاعها فان قيل المنقطعة يجوز ان يقع بعدها مفرد كقولك ام شاء فيصح ان يقال هل عندك عمرو ام بشر على الانقطاع فلا حاجة الى اعادة الخبر قلنا ذلك الجواز مشروط بكون المنقطعة بعد الخبر اذ لا يلتبس بالمتصلة واما عقيب الاستفهام فيجب ان يكون الواقع بعدها جملة فلذلك اعاد الخبر قوله وقبح عطف على امتنع اي ولا ختصاص هل بالتصديق قبح هل رجل عرف لما سبق من ان نحو رجل عرف يفيد التخصيص فيدل على حصول التصديق باصل الفعل وان الكلام في جنس الفاعل او عدده فالاستفهام عنه انما يكون لتعيين الفاعل وتصوره فبينه وبين هل تدافع وانما امتنع

هذا الكلام منقول عن شرح نجم الائمة الرضي الاسترابادي وهو الجواب الصحيح واما ما يقال ان ذلك الشرط في المتصل انما يكون اذا وقع بعد المتصل مفرد معادل فيما قبلها فيشترط ان يكون ذلك المعادل بعد الهمزة واما فيما سوى ذلك فالشرط ان يكون الواقع بعد المتصل مفردا فليس بجواز بل هو تقوية للسؤال لان ما بعد ام فيما نحن فيه بصدده معادل مذكور فيما قبلها فتامل منه

سيما اذا قصد التخصيص الفردي

كما اذا قصد التخصيص الجنسي

لجواز

لجواز ان يجعل رجل فاعل فعل محذوف يفسره هذا المذكور فلا يكون هناك تخصيص وتدافع لكنه لبعده مستقبح وكذا الحال في هل زيدا عرفت اذ المتبادر منه التخصيص وان احتمل ان يجعل التقديم لغرض آخر او يجعل زيدا مفعولا لمحذوف مقدم وان لم يكن الفعل بعده مشتغلا عنه لكن كل واحد من الاحتمالين بعيد قبيح قوله دون زيدا عرفته فانه غير قبيح لان المحذوف المفسر جاز ان يقدر مقدما لانه عامل فاصل على التقديم معموله وكذا لم يقبح ارجل عرف وازيدا عرفت لان الهمزة قد يكون لطلب التصور وتعيين الفاعل او المفعول فلا تدافع بينهما وبين التقديم وقوله لما سبق متعلق بقبح قوله واذا استحضرت ما سبق من التفاصيل في صور التقديم يعني قد سبق ان المسند اليه المقدم في الذكر على المسند اذا كان منكرا كان تقديمه للتخصيص قطعا واذا كان معرفا مظهرا كان تقديمه اللفظي للتقوى فقط واذا كان مضمرا احتمل تقديمه التخصيص والتقوى على سواء وان المفعول سواء كان بواسطة او بدونها وساير متعلقات الفعل كالظرف والحال اذا اقدمت عليه افادت التخصيص اما دائما او غالبا فاذا استحضرت ذلك عرفت قبح هل بزيد مررت

اي بقبح المذكور فان قولك رجل عرف الذي من باب التقديم ايضا بالتاويل الذي عرف فيما سبق على راي المص وجعله متعلقا بقبح المقدر في قوله وهل زيدا عرفت على ما تقتضيه او قام النسخ المغربة يوجب تصور التعليل فتامل منه رح

كما يتبادر من عبارة السكاكي منه

كما يفهم من عبارة الايضاح منه

وهل يوم الجمعة خرجت وهل راكبا جئت وهل في المسجد صليت
وعرفت عدم قبح هل زيد عرف وهل هو عرف وهل انت عرفت
واعترض بانها قبيحة ايضا اتفاقا واجيب بانه اراد ان لا قبح من جهة
التدافع ولا يلزم منه ان لا يقبح من جهة اخرى هي ان هل في الاصل
بمعنى قد المقتضي للفعل فلا تفارق اليفها اذا وجدته في الكلام
كما فيما نحن بصدده واذا لم تجده كما في هل زيد قايم تسلت عنه ذاهلة
وعرفت ايضا ان لا يقبح شيء من الصور المذكورة مع الهمزة
لكونها صالحة لطلب التصور فلا تدافع وليس فيها ايضا جهة اخرى
مقتضية للقبح فلا قبح اصلا وانما قال عساك ان تهتدي
لانك بعد استحضارك ما سبق يحتاج في استخراج ما طوى ذكره
الى تامل ما قوله ولا بد لهل من ان تخصص الفعل المضارع
بالاستقبال هذا حكم ثابت له بحسب الوضع كما في السين وسوف
فكان الاولى ان يقول وهل تخصص المضارع بالاستقبال
فان قوله لا بد يوهم ان لهل معنى يقتضي ذلك التخصيص وليس
هناك شيء سوى طلب التصديق وهو جار في الامور الواقعة في الحال
والماضي والاستقبال على سواء قوله فلا يصح اي لا يصح ان يراد
بالمضارع الداخل عليه هل معنى الحال سواء قصد بالاستفهام

حقيقته

حقيقته كقولك هل يضرب زيد اي الآن او قصد به الانكار
كما في المثال المذكور في الكتاب والتقييد بالجملة الحالية اعني
وهو اخوك تعليل للانكار وقرينة لطيفة على قصد معنى
الحال بالمضارع لان مضمون تلك الجملة واقع في الحال ومقارن
في الحال ومقارن لعامله قوله في ان يكون متعلق بقوله على نحو
اي لا يصح ان يقال هل تضرب زيدا كاينا على نحو اتضرب
زيدا في ان يكون الضرب واقعا في الحال قوله ولكون هل
هذا مع ما عطف عليه اعني ولاستدعائه متعلق بالتلزم
والمقصود بيان ان هل ادعى للفعل واشد ارتباطا به من الهمزة
وان اشتركا في ان الاستفهام بالفعل اولى كما مضى وكونه ادعى
له من وجهين احدهما ان هل لطلب التصديق اي الحكم بالثبوت
او الانتفاء وقد نبهت فيما سبق ان الاثبات والنفي انما
يتوجهان الى الصفات اي النسب دون الذوات اي المفهومات
المستقلة في المفهومية ولا شك ان النسب الصالحة للنفي
والاثبات داخلة في مفهومات الافعال دون الاسماء فلذلك
كان لهل مزيد اختصاص اي ارتباط وتعلق بالافعال دون
الهمزة والثاني ان هل تستدعي بحكم الوضع التخصيص بالاستقبال

اشار اليه بقوله ولاستدعائه

وذلك انما يتصور فيما يحتمل الاستقبال وانت خبير بانك اذا اعتبرت
مفهوما غير النسب كزيد مثلا لم يكن له في نفسه احتمال وتعلق بزمان
واذا اعتبرت معه نسبة الوجود او غيره اليه جاء الاحتمال والتعلق
والاختصاص بزمان فالذوات من حيث هي ذوات ليس
فيها احتمال اختصاص بالاستقبال ولا بغيره انما ذلك في النسب
والافعال بتضمن نسبا تحتمل الحال والاستقبال فيكون هل ادعى لهما
واقوى تعلقا بها وكان يكفي في الوجه الثاني يقول هل تخصص
المضارع بالاستقبال كما صرح به اولا فيكون ادعى للفعل قوله
استلزم ذلك المذكور وهو كون هل لطلب الحكم واستدعاء التخصيص
ويرد عليه انه علل الاستلزام لهما فلا معنى لاسناده اليهما اذ هو
نظير قولك لفضل زيد استوجب الفضل لزيد الاكرام ويجاب
عنه بانه اراد اعادة التعليل لطول العهد الا انه اعاده بطريق
الاسناد وهو ركيك جدا او يقال ايضا ذلك اشارة الى هل اي
للامرين استلزم هل مزيد اختصاص له الا انه وضع لهل مكان
له كما وضع ذلك موضع ضميره هل قوله اظهر خبر يكون واسمها
كان كون الفعل زمانيا اظهر لدخول الزمان في مدلوله وضعا
ودلالة بعض الاسماء المشتقة على الزمان بطريق العروض

اي احتمال الاختصاص

اي الفعل المضارع

يظهر ركاكته من حيث التامل في معنى قولك لهذين الامرين استلزم هذان الامران لهل مزيد اختصاص بها منه

دون

37

دون الوضع قوله ولذلك اي ولان لهل مزيد اختصاص
بالفعل قوله عن طلب الشكر اي طلب حصوله في الخارج لانه المراد
دون حقيقة الاستفهام لامتناعها عن علام الغيوب قوله وهل
انتم تشكرون كذلك اي مفيد للتجدد وايضا سواء جعل انتم
فاعل فعل محذوف يفسره المذكور كما هو المختار او جعل
مبتدأ فان الجملة الاسمية اذا كان خبرها فعلا دلت على التجدد
كما مر والفرق هو ان في هل انتم تشكرون زيادة تاكيد اما بالتكرير
اذا جعل فعلية او اما بتقوي الحكم ان جعل اسمية وليس في هل
تشكرون شيء من ذلك قوله فترك الفعل معه يكون ادخل
وذلك لان ترك الشيء مع ما يقتضيه اقتضاء اقوى ادل
على ان هناك ما يستدعي تركه فترك الفعل مع هل يكون ادخل
في الانباء عن استدعاء المقام عدم التجدد وعن كمال العناية
بافادة الثبات والدوام قوله الا من البليغ لانه الذي يعلم
ان هل ادعى للفعل ويعلم نكتة العدول عن الفعل الى الاسم
ويراعي مقتضيات المقامات فلا يقول هل زيد منطلق الا
لداع قوي يدعوه اليه ونكتة سرية يقصدها واما غيره
فهو بمعزل عن ذلك فلا يحسن منه هذا التركيب كما لا يحسن

اي بمكان بعيد

التركيب المشتمل على بناء الفعل للمفعول واسناده اليه
مع ذكر الفاعل مرفوعا بمقدر من كل واحد بل ممن يعرف
تلك النكت المنطوية فيه على ما سبق ذكرها قوله وللمخاطب
من الاجمال والتفصيل وغيرهما
مع الهمزة في نحو ازيد منطلق اهون لان استدعاءها
للفعل ليس في تلك المرتبة من القوة فاذا ذكرت مع الاسمية
فكانه لم يعدل بها عن اصلها فان اصدر مثل ذلك عن
غير البليغ لم ينقص حسنه ذلك النقصان الكامل فان قلت
اذا دخل على الجملة الاسمية وقصد بالاستفهام طلب الفعل
كما في قوله تعالى فهل انتم شاكرون عقيب قوله وعلمناه
صنعة لبوس لكم لتحصنكم دل على الاعتناء بحصول الفعل
ودوامه واذا قصد بالاستفهام الانكار دل على زيادة
التقريع بانه وقع على سبيل الثبوت والدوام وما كان ينبغي
ان لا يقع على سبيل التجدد والحدوث فاذا قصد بالاستفهام
حقيقته فماذا يكون فائدة العدول قلت فائدته التنبيه
على ان ذلك الفعل كالانطلاق مثلا في هل زيد منطلق
للاستمرار والدوام قوله من طلب حصول التصور بيان
للنوع الاول على معنى من المختص بطلب حصول التصور

وذلك لان النوع الاول هو المختص المذكور كما مر لا بطلب حصول التصور مرة

وقوله

وقوله على تفصيل حال من المستتر في قوله فمن النوع
الاول ليتضح منك تطبيقها اي تطبيق الكلمات في الكلام تلك
على ما يستوجب اي يستوجبها والمعنى تطبيق تلك
الكلمات على الشيء الذي يستوجب ذلك الشيء تلك
الكلمات والمستتر في يستوجب لما وضمير المفعول
المحذوف للكلمات وقيل اي يستوجبه اي على الوجه
الذي يستوجب الكلام ذلك الوجه باقتضاء المقام
قوله تقول ما عندك بمعنى اي اجناس الاشياء عندك يعني
انك قد عرفت ان عنده جنسا من اجناس الاشياء
على الاجمال فتسأله عن خصوصية ذلك الجنس فاذا قال
مثلا انسان افادك تصورا لم يكن حاضرا عندك وعرفت
ايضا ان الكاين عند المخاطب انسان وهذا تصديق اخر
غير اصل التصديق الذي كان حاصلا لك قبل الجواب
وهو ان جنسا من الاجناس كاين عنده قوله وكذلك
تقول ما الكلمة فصله عما تقدمه لوجهين الاول ان هذا السؤال
عن مفهوم اعتباري اصطلاحي وما تقدمه سؤال عن موجود خارجي
ثم ان الاول سؤال عما هو مبهم مطلقا والثاني سؤال عما هو له

نوع تعيين في الجملة كانه قيل مدلول هذه اللفظة اى جنس
من اجناس المفهومات هو فيجاب بما يرادف تلك اللفظة
ان وجد والاجيء بمركب تعيين مفهومها ولا يكون التفصيل
الموجود في ذلك المركب مقصودا بل يقصد بمجرد تعيين
خصوصية مفهومها وقس على ذلك قولك ما الغضنفر سايلا
عن مفهومه لغة فانه يجاب بالاسد مثلا ويسمى مثل ذلك
اعني تعيين مدلول اللفظ حدا لفظيا واما نحو قولك
ما الانسان سايلا عن تحديد ماهيته الحقيقية بعد العلم
بمدلوله الوضعي على الخصوص وقولك ما الكلمة طالبا لحدها
الاسمي الذي يفصل مدلولها الاصطلاحي بعد معرفة خصوصيته
اجمالا لكي يجاب بنحو حيوان ناطق ولفظة وضعت
لمعنى مفرد فهو بالعلوم الحكمية انسب اذ يطلب فيها
تفاصيل الحقايق الموجودة والمفهومات الاصطلاحية
واما اهل اللغة والعرف فانهم يقنعون بالمعرفة الاجمالية
قوله اى اي من في الوجود تؤثرونه في العبادة اراد ان
اى جنس من اجناس الموجودات تؤثرونه فيها كما
يقتضيه سياق كلامه وقد صرح فيما بعد بان من الاستفهامية

اى يجاب للسوال الاول بكذا وللسوال الثاني بكذا منه

اى تفاصيل هذه المفهومات المذكورة منه

للسوال عن الجنس من ذوى العلم ويعلم منه جواز استعمال
من الموصولة في الجنس من ذوى العلم ومن غيرهم ايضا بطريق
التغليب قوله او عن الوصف استعمال ما في السوال
عن وصف اولى العلم او غيرهم اكثر في اللغة منه قولهم وما
المفردون يا رسول الله الذاكرون الله كثيرا والذاكرات
وكذا استعمل ما الموصولة في ذوى العلم قصدا الى الصفة
كقوله تعالى والسماء وما بناها اى والقادر الذي بناها قوله
ولكون ما للسوال عن الجنس وللسوال عن الوصف
وقع بين فرعون وبين موسى ما وقع لوقوع هذه الواقعة
بينهما وجوه ثلثة مذكورة في الكشاف آ ان يكون فرعون قد
اراد بالسوال انه اى شيء من الاشياء التي شوهدت وعرفت
اجناسها فاجاب موسى بما يستدل به عليه تعالى من افعاله
الخاصة ليعرفه انه ليس بشيء مما شوهد وعرف من الاجرام
والاعراض والمصنف اختار هذا الوجه الا انه تصرف فيه باخراج
الاعراض عن السوال بناء على ظهور ان رب العالمين لا يكون
الا موجودا مستقلا اى قايما بذاته لا بغيره وقال لما كان فرعون
جاهلا بالله لا نظر له في معرفة الاشياء كان معتقدا ان لا موجود

يعني ان الكلمة من في هذه العبادة موصولة ومستعملة بمعنى الجنس الشامل لاولى العلم وغيرهم على سبيل التغليب ولذلك صح ايرادها في تعيين كلمة ما التي للجنس مطلقا منه

بدليل انه ذكر الاحتمال في وجه آخر وترك الوجه الثاني منه

مستقلا سوى اجناس الاجسام كما هو اعتقاد كل جاهل لا نظر له
فيكون معنى قوله وما رب العالمين اى اجناس اى شئ هو ولما كان موسى
عالما بالله اجاب عن الوصف اى عن سوال الوصف فقال
رب السموات والارض وما بينهما ان كنتم موقنين فذكر
وصفا يدل على انه ليس من اجناس الاجسام بل حقيقة ممتازة
عن حقايق الممكنات واشار الى ان ذلك الاعتقاد من فرعون
ليس من الايقان وحث بما ذكره على النظر المؤدى الى العلم
اليقينى بذاته وصفاته فلما لم يتطابق السوال والجواب عند فرعون
الجاهل عجب الجهلة الحاضرين عنده فعدل موسى الى وصف
اظهر فى الدلالة على وجود الصانع وصفاته لانه من الايات
المتعلقة بالانفس وما تقدم من الايات المتعلقة بالافاق ربكم
ورب اباءكم الاولين ولما راى فرعون استمرار موسى ثانيا
على جواب لا يطابق سواله استهزاء به وجننه قائلا ان رسولكم
الذى ارسل اليكم لمجنون فعدل موسى الى وصف ثالث اظهر
من الاولين لان الامور المتجدده ادل على صانع يحدثها مما له نوع
استمرار وعرض بجنون فرعون واتباعه بقوله ان كنتم تعقلون
تغليظا عليهم حيث لم يتفطنوا لما نبههم عليه مرتين من قبل

اى اجاب بما يناسب السوال عن الوصف مع سواله كان عن الجنس دون الوصف منه

بقوله ان كنتم موقنين

لان الانسان اعرف بحاله وباباءه من حال السماء والارض منه

وهو قوله رب السموات والارض الاية

كانه قيل ان غلطتم ولم تعلموا ان هذه الاجرام العظام وما احاطت به محتاج الى صانع حكيم او لا تعقلون احتياجكم واحتياج اباءكم اليه منه

فقال رب المشرق والمغرب وما بينهما ان كنتم تعقلون منه

كالنهار والليل والطلوع والغروب منه

فان المستمر ربما يتوهم استغناؤه من الصانع المؤثر فيه ولا مجال لهذا الوهم فى المتجدد منه

مسالتهم

٤٥

مسالتهم الحمقاء وحكمة جواب الكريم ولقائل ان يقول لا مدخل
فى هذا الوجه لكون ما للسوال عن الوصف كما زعم المص بل مبناه
على عدم مطابقة الجواب للسوال فلو فرض ان ما للسوال عن الجنس
فقط كانت هذه القصة باقية على حالها لا يقال ان جوابه بالوصف
مبنى على انه حمل كلمة ما على السوال عن الوصف لانا نقول بل مبناه
على التخطئة فى السوال والتنبيه على النظر المؤدى الى العلم بحقيقته
الممتازة عن حقايق الممكنات كما ذكره الوجه الثانى ان يكون فرعون
قد سال بما عن خصوصية ذاته كانه قال اى شئ هو على الاطلاق
تفتيشا عن حقيقته الخاصة ما هى فاجاب بالوصف تنبيها
على ان خصوصية تلك الحقيقة محجوبة عن عقول البشر لا سبيل
الى معرفتها انما الذى اليه سبيل هو معرفته بصفاته استدلالا
بافعاله وعدم التطابق بين السوال والجواب على هذا
الوجه لم يتعرض له المص ايضا ولا يخفى ان جعل هذا
الوجه مبنيا على اشتراك ما بين معنييه اولى الوجه الثالث
ما اشار اليه بقوله ويحتمل اه وهو الذى مال اليه العلامة
حيث قال والذى يليق بحال فرعون يعنى ادعاءه للربوبية
ويدل عليه الكلام ايضا ان يكون سواله هذا انكارا لان يكون
اى كلام رب العزة حيث قال انا ربكم الاعلى

وفيه ان ما قال المص اولا اجاب عن الوصف فيه ان الكلام مبنى على الاشتراك فى لفظ ما حيث جرى بينهما منه يعنى لكون ما للسوال عن الوصف بعيد عن التحقيق منه

لفظ ما

لانه سال عن حقيقته فاجاب بان المناسب ان سال عن صفته اذ لا سبيل الى الاول دون الثانى منه

للعالمين رب سواه فلما نسب موسى الربوبية الى غيره عجب
قومه من جوابه فلما ثنى بتقرير قوله جننه الى قومه وطنز به حيث
سماه رسولهم فلما ثلث بتقرير آخر غضب والتهب وقال لئن
اتخذت الها غيرى قال وهذا يدل على صحة هذا الوجه الاخير
قوله ان يكون فرعون قد سال بما عن الوصف لما كان مقصوده
ان يعترف موسى بربوبيته كان سواله عن الوصف ليذكر
موسى وصفا من اوصافه المخصوصة به لا عن الجنس قوله لكون
رب العالمين عنده مشتركا وذلك اما لانه مع ادعائه الربوبية
لنفسه كان معترفا بربوبيته تعالى واما لانه بنى الامر على زعم الخصم
وتسليم قوله والظ انه لما سمع اطلاق رب العالمين فى قول
موسى على غيره ساء الظن معافى تعيين موسى اياه ولاحاجة
فى ذلك الى ثبوت الاشتراك عنده حقيق اوتسليما قوله
لجهله متعلق بكونه عنده مشتركا والتسويل التزيين ونفخ
الشيطان فى خيشومه اى فى اقصى انفه القاء الباطل فى دماغه
وتصويره فى خياله والياء فى تسليم متعلق بالنفخ وضميره لفرعون
واياها للربوبية والاذعان هو الانقياد والاعتراف بذلك
اى بكونه ايا الى ان يعقبوه بقولهم اى يذكروا عقيب قوله لهم

امنا برب

امنا برب العالمين قولهم رب موسى وهارون قوله وان
يكون ذلك السوال من فرعون قوله عطف على قوله ان
يكون فرعون قد سال فالطماعية بتخفيف الياء هى من الطمع
والضمير فى جوابه وحاضريه ووجهه لفرعون وفى بذله لموسى
وهو منصوب على انه ظرف تقديره بمعنى مكانه على ماسلف
قوله فيجعله بالنصب عطف على يجرى اى فيجعل موسى فرعون
مخلص جوابه ومنتهاه بان يذكر وصفا مختصا به وقيل
اى يجعل فرعون جواب موسى اذا جرى على نهج حاضريه
مخلصا له من طعن الطاغين قوله لجهله متعلق بطاعيه
واذ كان متعلق بجهله وضميره فيه لذلك المقام الذى حكم
عليه بانه اول مقام وقع فيه اجتماعه به يعنى بعد غيبته
وتغربه منه قوله لم يكنه اى لم يكن المخلص فرعون لما طمع
اى لم يكن المخلص جواب موسى على نهج الحاضرين اولم يكن
المخلص المخلص يقال تفيهق فى كلامه اى توسع وملأ به
فاه قوله من المسجونين اى من الذين عرف حالهم فى سجنى
كان يلقيهم فى مهواة لايرى فيها نور ولايسمع صوت الى ان يموتوا
قوله واما من فللسوال عن الجنس المشهور انه للسوال عن
العارض

عن وصف رب العالمين

قيل فى موضع البدل من الكم لين فتامل

المشخص لذوی العلم فاذا قیل من جبرائیل یجاب بما یفید تعینه
وتشخصه من انه ملک کذا وکذا واذا قیل من جاءک یجاب
بنحو زید مثلا وقد یستدل علی وروده للسوال عن الجنس
بقوله منون انتم حیث وقع الجن فی جوابه وفیه بحث اذ الظ
ان الشاعر ظنهم اناسی فسالهم عما یشخصهم فردوا علیه بانا
من الجن لا من الانس الذی ظننتنا منه قوله ومنه فصله عما
تقدم لان الاستفهام فیه للانکار لا علی حقیقته قوله الی معنی
الکلام سوای علی طریق الانکار ای لیس للکلام رب سوای
وعلی هذا لو قال بلی نعم لکان اولی قوله خلقه اول مفعولی
اعطی وکل شی ثانیهما ای اعطی خلیقته کل شئ یحتاجون الیه
ویرتفقون به وجاز ان یکون خلقه ثانی المفعولین فالمعنی
کل شی صورته وشکله المطابق للمنفعة المنوطة به کما اعطی العین
الهیئة التی تطابق الابصار والاذن الشکل الذی یوافق الاستماع
وهکذا الحال فی سایر الاعضاء قوله ثم هدی ای عرفه کیف
یرتفق بما اعطی یعنی راه نمود اورا بکیفیت استعمال الآت
در تحصیل کمالات وما احسن هذا الجواب کافیا شافیا وما
اخصره قوله ونقدیره ایاه علی ما قدر یدل علی انه جعل خلقه

مفعول

ای اتی بالوحی علی رسول الله منه

بدل م

ویکون تقدیم المفعول الثانی علی الاول
بمزید الاهتمام منه

اشار بعدله وجاز الی ان ارادة الاول
اولی وکیف لا وفیه من فخامة المعنی
ما لا یخفی منه

42

مفعولا ثانیا لاعطی قوله واتبعت عطف علی سلکت فیه ای
فی ذلک الطریق او السلوک والخریت هو الدلیل الحاذق ولزمک
جواب اذا سلکت بکعنه ای بکون ذلک الصانع الذی وضع
والوجه فی لزوم الاعتراف بکونه ربا ان النظر والاستدلال بالمصنوعات
واحوالها یودی الی العلم بوجود صانع قدیم متصف بصفات
الکمال منزه عن سمات النقصان متوحد فی ذاته متفرد فی صفاته
فوجب ان یکون هو الرب وحده وان یکون العبادة من الکل
حقا له دون غیره وفی وصف العقل بالهادی عن الضلال تنبیه علی
ان الضلالة انما تنشاء من اتباع التقلید وشوایب الاوهام
قول احد المتشارکین المتفی فیه باقل ما یتصور منه التشارک
اعنی الاثنین واذا احد الشیئین المتشارکین او الاشیاء
المتشارکة فی امر هو مضمون ما اضیف الیه ای وانما وصف
الامر بعمومه للمتشارکین تاکید للتشارک وزیادة ایضاح
له قوله فنطلب منه ای من ذلک القایل وصفا یمیزها ای یمیز
تلک الثیاب عندک عما یشارکها فی الثوبیة وذلک الوصف الممیز
ککونها کتانا او قطنا او حریرا الی غیر ذلک من الاوصاف الممیزة
فی متعارف الناس قوله ایکم یاتینی هذا سوال عما یمیز احد

المتشارکین

في الحضور والخطاب ولما كان المخاطبون هناك منحصرين في الثقلين
أل معنى السوال الى ما ذكره بقوله اى الانسي ام الجني ولم يرد به
ان ايا سؤال عن ذوى العلم كما ظن الا يرى كيف نكّر الجني في تفسير
من وذكر فيه الاجناس الثلثة فقال بمعنى ابشر هو ام ملك ام
جني وعرّفه في تفسير اى ههنا واقتصر على ذكر جنسين من تلك
الثلثة على ان ما صرح به اقلا من معنى اى يدفع توهم هذه
الارادة قطعا قوله فكانك قلت اعشرون ام ثلثون فيه اشارة
الى ان كم الاستفهامية محمولة على العدد الوسط في حكم نصب
المميز وافراده وهذا تفسير للمثال الاول اذ المناسب للثاني
اعشرون سهما ام ثلثين قوله ونقول كم درهمك اه تنبيه على ان مميز
كم يحذف كثيرا ويقدر ما يناسب المقام وقوله قال الله عز وجل
قال قائل منهم كم لبثتم يعني قال تعالى في قصة اصحاب الكهف والمميز
محذوف على ما قدره وقوله وقال كم لبثتم في الارض عدد سنين
هذا في حق اهل النار في سورة المؤمنين والمميز ههنا مذكور
اعني عدد سنين والظاهر ان كلمة قال هذه من كلام المص عطفا على قال
عز وجل ويحتمل ان يكون من كلامه تعالى عطفا على قال قائل منهم
فان الاية في مصاحف الكوفة قال كم لبثتم والمستتر في قال لله

اى في مصاحف الكوفة قال
وفي مصاحف غيرها قل منه

اوللمامور

43

اوللمامور بسوالهم من الملائكة وفي مصاحف الحرمين والبصرة
والشام قل كم لبثتم والخطاب للملك او لبعض رؤساء اهل
النار وهكذا الخلاف فيما بعدها اعني قوله قال ان لبثتم الا قليلا
قوله سل بني اسرائيل كم اتيناهم هذا السوال للتقريع والاستفهام
للتقرير ومن آية مميز كم قيل اذا فصل بين كم ومميزه بفعل
متعد زيد في مميزه لفظة من دفعا لالتباس بالمفعول به
ولم يسمع زيادتها في غير مواضع هذا الفصل قوله فمن روى بنصب
المميز يعني بنصب عمة اذ حينئذ يتعين ان يكون كم استفهامية
مرفوعة المحل على الابتداء وفي رواية جر عمة يكون كم خبرية
مرفوعة المحل على الابتداء ايضا واما على رواية رفع عمة
فكم اما استفهامية او خبرية اى كم مرة او كم حلبة بالنصب
او بالجر وعمة مبتدأ لكونها نكرة موصوفة وكلمة كم اما ظرف
او مصدر معمول لخبر المبتدأ اعني حلبت قدم على المبتدأ
والخبر معا على طريقة قولك يوم الجمعة او ضربا شديدا زيد
ضرب ومثل ذلك لا يعد فصلا بين العامل ومعموله بالاجنبي
قوله وخالة هي تابع لعمة في احوالها الثلثة يقال رجل افدع
اى معوج الرسغ من اليد والرجل وامراة فدعاء قوله واما

وفدعاء في البيت صفة خالة
وجاز ان يكون صفة عمة منه

كيف فللسوال عن الحال اى عن وصف الشئ وهيئته التي
يكون عليها فان كيف في حكم الظرف بمعنى في اى حال فتارة
يكون في محل الرفع على الخبرية كما في قولك كيف زيد واخرى في محل
النصب على الحالية كما في قولك كيف جئت قوله او شجٍ هو فعل
من شجي على وزن حزن ومعناه والجذلان من الجذل بمعنى
الفرح قوله ينتظم الاحوال كلها اى لا يختص ببعض دون
بعض بل يعمها جميعا وقد مر ان كيف يسال بها عن الاحوال
والصفات التي لها نوع استقرار قوله قال الله تعالى فاتوا
حرثكم انى شئتم كانت اليهود يزعمون ان من جامع
امراته وهي مجبية من دبرها في قبلها كان الولد احول
فنزلت الآية ردا لهم اى فاتوا حرثكم كيف شئتم وعلى اى
وضع اردتم بعد ان يكون المأتي موضع الحرث وهو القبل
قوله اى من اين لك ذهب بعضهم الى ان كلمة انى وحدها
بمعنى من اين واخرون الى انها بمعنى اين ومن مقدرة فقوله
واخرى اى ويستعمل اخرى من اين يتناول المذهبين ومعنى
ايان يوم القيمة ايان يوم الدين وقوعه فان ظرف الزمان لا يقع
خبرا عن غير الحدث قوله واعلم ان هذه الكلمات يريد ان هذه

الاسماء

اى يجاب به ينتظم قطب

التجبيه ان يقوم الرجل قيام الراكع منه

اى اذا كان بعد كيف اسم كان في محل الرفع على الخبرية واذا كان فعلا فهو في محل النصب على الحالية منه

الجذلان الفرحان

بمعنى ان كل حال يصح ان يقع جوابا عن السوال بكيف لجواز ان يسال به عن كل حال كما مثل من المتقابلات لتعرف ان السوال بكيف عام لا يختص احد المتقابلين قطب السراري

قال ابو عبيد التجبيه يكون في حالين احدهما ان يضع يديه على ركبتيه وهو قايم والوجه الآخر ان ينكب على وجهه باركا وهو السجود صحاح

الاسماء المتضمنة بمعنى الاستفهام كثيرا ما يتولد منها بمعونة
قراين الاحوال امثال ما سبق من المعاني المتولدة من حرفي
الاستفهام اعني الهمزة وهل وذلك اذا امتنع اجراؤها ايضا
على حقيقة الاستفهام فيحمل ح على معنى يناسب المقام قوله فيقال
ما هذا او من هذا لمجرد الاستخفاف والتحقير لا يخفى عليك ان
كون التحقير مستفادا من اسم الاشارة فيما ذكر من المثال
لا ينافي استفادته من الاستفهام ايضا ومالي لا ارى الهدهد
يفيد التعجب من حيث انه كان على وصف يستبعد معه
عدم رؤيته للهدهد وفي الكشاف انه قال مالي لا اراه على
انه لا يراه وهو حاضر لساتر ستره او غير ذلك ثم لاح له انه
غايب فاضرب عن ذلك واخذ يقول اهو غايب
كانه سال عن صحة ما لاح له ويظهر مما ذكره انه حمل مالي
على حقيقة الاستفهام واما كلمة ام فهي منقطعة على الوجهين
معا قوله وكيف تؤذي اباك للانكار ص الايذاء والتعجب
اى من ارتكابه والتوبيخ اى لفاعله قوله وعليه اى وعلى ما ذكر
من الانكار والتعجب والتوبيخ وقوله بمعنى التعجب اى ملتبسا
بمعنى التعجب حال من المستتر في عليه الراجع الى المبتداء

حيث انه

اى سليمان

ظهر

اى اعراض

بالاشتغال

ولو مثل بقولك من زيد وما الكتابة لم يكن هنالك اشتباه منه

لما مر من جواز تعدد الدال مع وحدة المدلول على ان الاستخفاف يقبل الشدة والضعف فاذا تعدد الدال عليه يتقوى المدلول ويزداد منه

معنى

يعني الحمل على التعجب والحمل على حقيقة الاستفهام منه

اي للانكار ص

او من القول وانما افرد التعجب بالذكر مع الاستغناء عنه لانه
الاصل الذى يتولد منه الانكار والتوبيخ فان ما يتعجب منه
لكونه مستبعد المستغنى جدا كان ارتكابه منكرا وفاعله موبخا
ولانه المحتاج الى التاويل برجوعه الى العباد لاستحالة التعجب
منه تعالى قوله ووجه تحقيق ذلك اى تحقيق ورود قوله تعالى
كيف تكفرون على ما ذكر من المعانى وملخص ما حققه ان كيف
للسؤال عن الحال مطلقا الا انه اذا دخل على فعل كان سؤالا
عن الاحوال التى تكون لذلك الفعل مزيد اختصاص
بها كقولك كيف جئت اى راكبا ام ماشيا ولا شك ان للكفر
مزيد اختصاص وتعلق بالعلم بالصانع وبالجهل به الا يرى
انه ينقسم باعتبارهما فيقال كافر معاند وكافر جاهل فاذا
قيل كيف تكفرون بالله كان المعنى افى حال العلم بالله تكفرون
ام فى حال الجهل به ثم لما قيد تكفرون بالله بقوله وكنتم امواتا
على معنى كيف تكفرون وانتم عالمون بقصتكم هذه انتفى حال
الجهل بالله ايضا وتعين حال العلم به لان العلم بهذه القصة
يستلزم العلم بصانع موصوف بصفات الكمال منزه
عن النقصان وصار المعنى فى اى حال تكفرون حال كونكم

عالمين

عالمين بهذا الصانع الجامع للعظمة والجلال ولا شك
ان هذا العلم صارف قوى للعاقل عن الكفر بالصانع وصدور
الفعل عن القادر مع الصارف القوى مظنة تعجب وتعجيب
وانكار وتوبيخ فصح ان قوله تكفرون الى اخر الآية وارد على
من المعانى قوله فى حين صدور الكفر ظرف لمعنى النفى فى لابد
واما عالمين بدل من الظرف الواقع خبر ان يكونوا قوله
انساق جواب فاذ قيل اى انساق السؤال الى ذلك اى
الى كونهم اما عالمين بالله واما جاهلين به قوله والحال حال
علم بهذه القصة اشارة الى ان قوله وكنتم اه فى موقع الحال
وليست هذه الواو داخلة على كنتم امواتا حتى يجب تقديره
قد بل على مجموع ما ذكر الى ترجعون اى كيف تكفرون بالله
وقصتكم انكم كنتم امواتا اى نطفا فى اصلاب ابائكم فجعلكم احياء
ثم يميتكم بعد الحيوة ثم يحييكم بعد الموت ثم يحاسبكم ولما كان
بعض هذه القصة ماضيا وبعضها مستقبلا وجب التاويل
بالعلم بها لانه المقارن لعامل الحال اعنى تكفرون فانما جعل
الاحياء الثانى والرجوع اليه للحساب معلومين لهم بناء
على تمكنهم من العلم بهما بالنظر فى الادلة الواضحة الموصولة اليهما

انتفى فى حين الصدور البتة عن كونهم
على احدى الحالتين فلك ان يجعل ظرفا
لقوله ان يكونوا اما على الاتساع فى الظرف
مع وجود ما يعين واما على تقدير لابد
من ان يكونوا قبله وقد سبقت
الاشارة الى نظايره منه

فصار اى حكم الامور المعلومة لهم اه

اى حتى التعجب التكفر

قوله حتى الكفر جواب اذ قيد والمستتر فيه عايد الى مصدر
قيد وقوله عن سواه اى عن غيره وقوله هو ان هذه الحالة
اى حالة العلم بهذه قوله تعجبا وتعجيبا ذكر التعجيب ههنا
لانه مما يتولد من التعجب ايضا فان قلت كيف للسوال
عن الحال فاذا استعمل فى الانكار كان انكارا للحال لا للفعل
الذى هو الكفر مثلا قلت حال الكفر رديفه وتبيعه
فاذا انكر كان انكارا لذات الكفر على طريقة الكناية وذلك
اقوى لانكاره قوله للتوبيخ والتقريع والانكار اراد به
الانكار بمعنى النفى اى لا مغيث لك وقوله حال تذليل
المخاطب اى اهانته ظرف ليقال قوله لكونه سوالا يعنى
اين شركاءكم الذين كنتم تزعمون كان توبيخا للمخاطبين
وتقريعا لهم لكونه سوالا فى وقت الحاجة الى الاغاثة عمن
كان تدعى له انه تغيث اى سوالا واستفهاما عنه على سبيل
الانكار لمكانه فيلزم منه انكاره على وجه برهانى وقد يتوهم
ان قوله عمن كان متعلق بالاغاثة قوله انى تعتمد هو على صيغة
الخطاب اى كيف تعتمد او من اين تعتمد فانى تؤفكون اى تصرفون
يقال افكه يافكه افكا بفتح الهمزة اى صرفه انى لهم الذكرى

اى اجرى سوى مجرى الاسماء دون الظروف فيكون بمعنى غير منه

كالانكار والتوبيخ منه

اى لوجوده وتبعه

حين فى وقت الحاجة الى الاغاثة فكانه قيل اين مغيثك توبيخا وتقريعا فقطب علامة

هذا التوهم ظاهر البطلان اذ يلزم ان يكون متعلق السوال اعنى المسؤل عنه غير مذكور منه

اى من

اى من اين لهم الذكرى او كيف يتذكرون ويتعظون
بهذه الحالة وهى الدخان وكيف يفون بما وعدوه من
الايمان عند كشفه وقد جاءهم ما هو اعظم من كشف
الدخان وهو الرسول المبين بالايات والمعجزات
قيل وقع على قريش دخان من السماء حين اخذوا ابا
سفيان بدعائه عم وكان الرجل يكلم الرجل ولا يراه
فناشدوه الله والرحم ووعدوه ان يومنوا اذا كشف
عنهم ثم لم يفوا وقيل هو دخان ياتى من السماء قبل يوم
القيمة وهو من اشراط الساعة ومتى قلت هذا لجحد
للقول وانكار له بانكار زمانه فيكون انكارا له بالبينة
قوله وقد عرفت الطريق اى طريق استعمال كلمات الاستفهام
فى معانيها الحقيقية وصرفها عنها بمعونة القراين الى ما
يتولد منها من المعانى المناسبة للمقام فراجع نفسك
فى ذلك فان امكن حملها على حقايقها فذاك والا فاحملها
على متولداتها واذا سلكت تلك الطريق فاسلكها عن كمال
التيقظ لما لقنت اى لما عرفته وفهمته قوله وقوعا
او غير وقوع تمييز بحال نفس الفعل وانما قال بحال نفس الفعل

اى قالوا للنبى عم بالله والرحم القرابة التى بيننا ادع لنا للكشف الدخان عنا حتى نؤمن

اى حال الفواء

ان قريشا لما استعصت على رسول الله دعا عليهم فقال اللهم اشدد وطاتك على مضر واجعلها عليهم سنين كسنى يوسف فاصابهم الجهد حتى اكلوا الجيف والعلهز وكان الرجل يرى ما بين السماء والارض الدخان وكان يحدث الرجل فيسمع كلامه ولا يراه من الدخان فمشى اليه ابو سفيان ونفر معه وناشدوه الله والرحم وواعدوه ان دعا لهم وكشف عنهم ان يومنوا فلما كشف عنهم رجعوا الى شركهم كشاف

لان حال مقيدات الفعل غير معلوم واعترض بان قوله
او غير وقوع مستدرك لان التقديم يقتضي العلم بوقوع الفعل
كما مر واجيب بانه اشارة الى صورة النفي كقولك انا ما شتمت
زيدا فان المتنازع فيه ههنا هو عدم الفعل الذي هو الشتم
وان هذا العدم منسوب الى ماذا فالمعلوم من الفعل ح عدم
وقوعه وقد يجاب ايضا ان العلم باحد طرفي النقيض يستلزم
العلم بالطرف الاخر فاذا علم مثلا ان وقوع الفعل حاصل
علم ان لا وقوعه ليس بحاصل فجاز ان يحمل كلامه على التاكيد
ح كلمه او بمعنى الواو وقوله ازيدا مفعول لا تجوز وسائلا
حال من فاعله قوله عن حال وقوع الضرب اي عن انه وقع
ام لا وانما نهى عن ذلك التجويز لان التقديم يستدعي العلم بوقوع
الفعل والسوال عن وقوعه يستدعي عدم العلم به فحينئذ
فمعنى قوله ولا انت ضربت زيدا بنية التقديم اي ولا تجوز
هذا ايضا سائلا عن وقوع الفعل لان علة النهي مشترك
بينهما وانما قال بنية التقديم احترازا عن اجرائه على الظ
اذ لا تخصيص ح فلا تدافع ولم يعتبر في المفعول ان لا يكون
تقديمه لمجرد الاهتمام لانه قليل غير ملتفت اليه بخلاف

اذا جعلت ح

تقدمرت الاشارة الى انها قد يكون
بمعنى الواو وح تحمل كلامه على التاكيد اي
وقوعا لا احد طرفي الفعل وعدم وقوع
الطرف الاخر منه

[illegible]

احراء

47

اجراء انا عرفت على ظاهره فانه كثيرا ما يساوي اعتبار التخصيص
قوله ولا ترض ازيدا ضربت ام لا وذلك انه ان حمل على ان المعنى
ام لا ضربت زيدا او ام لا ضربت احدا كان الشك في نفس
الفعل فيدافع التقديم قطعا مع فوات المعادلة بين ام
والهمزة وان حمل على ان المعنى ام لا زيدا ضربت بل غيره
كان ركيكا في الاستعمال بعيدا عن الافهام وكذا الحال في قولك
أانت ضربت زيدا ام لا فانه ان حمل على ام لا ضربته او ام لا ضربه
احد وقع التدافع وعدم المعادلة وان حمل على ام لا ضربته
انت ضربته بل غيرك لزم الركاكة والبعد وانما قال ههنا
ايضا بنية التقديم لانه اذا اجرى على ظاهره جاز اذ لا تخصيص
هناك فلا تدافع فان قلت هناك فوات المعادلة قلت اذا
دخلت الهمزة وام على جملتين جاز ان يكون احديهما
اسمية والاخرى فعلية على انك قد عرفت ان المعادلة احسن
وان تركها حسن قوله وان اردت بالاستفهام اراد بالتقرير
معنى التحقيق والتثبيت ولذلك قال حال تقرير الفعل وحال
تقرير انه الضارب ولو اراد بالتقرير معنى الحمل على الاقرار كما شاع
في الاستعمال لقال التقرير بالفعل والتقرير بانه الضارب قوله
جواب لو

فاخذ امر من حذوت النعل بالنعل وعداه بعلى لتضمينه معنى
القياس والبناء قوله على مثال الاثبات يعني اثبات الفعل
او قيد من قيوده كالفاعل والمفعول مثلا وذلك لان التقرير
هو الاثبات بطريق المبالغة فلا بد ان يكون محذوا على مثاله
فكما اذا اردت اثبات الفعل قلت ضربت زيدا كذلك
اذا اردت تقريره قلت اضربت زيدا واذا اردت اثبات
الفاعل قلت انت ضربت زيدا فاذا اردت تقريره قلت
ءانت ضربت زيدا وقس على ذلك حال المفعول وغيره قوله
هج فالنشي على منوال النفي وذلك لان مآل الانكار الى النفي فكما
ان اداة النفي تدخل على ما اريد نفيه كذلك تدخل ايضا
على ما اريد انكاره من الفعل او متعلقاته قوله او قل ازيدا
ضربت ام عمرا المثال الاول اعني اضربت زيدا اصرح في انكار
الفعل وهذا المثال كناية عنه فانك اذا انكرت من يردد
المخاطب الضرب بينهما ويدعي انه ضرب احدهما تولد منه
انكار الضرب على وجه برهاني لان غيرهما ليس محلا للضرب
باتفاق فاذا انكرتهما لم يبق له محل اصلا وانتفاء اللازم الذي
هو المحل يستلزم انتفاء الملزوم الذي هو الضرب ومن هذا

القبيل

القبيل قوله تعالى آلذكرين حرم ام الانثيين اي لو كان من الله
تحريم لكان متعلقا اما بالذكرين من جنسي الضأن والمعز
واما بالانثيين منهما واما بما اشتملت عليه ارحام الانثيين
وكذا الحال في الذكرين من جنسي الابل والبقر والانثيين وما
اشتملت عليه ارحامهما والمقصود انه تعالى لم يحرم شيئا منهما
كما كانوا يزعمونه فانهم كانوا تارة يحرمون ذكور الانعام وتارة
اناثها وتارة اولادها كيف كانت ذكورا او اناثا او مختلطة
وينسبون ذلك التحريم الى الله فرد عليهم بانكار محال التحريم
ومعنى قوله اغير الله اتخذ وليا انكار اتخاذ غيره واثبات اتخاذه
وليا كما ان معنى قوله اغير الله تدعون انكار دعائهم غيره عند
اصابة الضر واثبات دعائهم اياه عندها كما صرح به في قوله
بل اياه تدعون قوله ومنه ايضا فصله عما قبله لاحتمال ان
يقدر الفعل المحذوف مقدما فيكون انكارا للفعل لا للمفعول
الا ان مساق الكلام دل على انهم انكروا ان يتبعوا واحدا من
جنسهم وطلبوا ان يكون متبوعهم من جنس الملائكة فوجب
ان يقدر الفعل مؤخرا ليعود الانكار الى المفعول وانما قال
منا لان الاتباع منهم ح ابعد وقالوا واحدا استبعادا الا نباع

ومن هذا القبيل قوله تعالى أانت فعلت هذا
بالهتنا يا ابراهيم والشيخ عبد القاهر جعله من
باب التقرير بمعنى الحمل على الاقرار حيث قال لم
يقل لهم ذلك وهم يريدون ان يقر بان كسر الاصنام
قد كان ولكن ان يقر بانه منه كان فان قيل لا دليل
على انهم كانوا عالمين بانه عم هو الذي كسر الاصنام
حتى يحمل الهمزة على التقرير باحد المعنيين انه
دون حقيقة الاستفهام قلنا يدل عليه
خاطبهم بقوله تالله لاكيدن اصنامكم
بعد ان تولوا مدبرين وانهم قالوا سمعنا
فتى يذكرهم يقال له ابراهيم وانه عم اجاب
بقوله بل فعله كبيرهم فان الظاهر في الجواب
على الاستفهام ان يقول لا او نعم وايضا ذكر
في تفسير قوله تعالى فاقبلوا اليه يزفون اي
يسرعون ان بعضهم قد شاهدوا انه
يكسر الاصنام فاسرعوا ليمنعوا منه

اي ليس المقصود انكار الفعل اعني الاتخاذ
بل انكار المفعول الذي هو غير الله
فيلزم اثبات اتخاذه تعالى منه

لانه اذا كان منهم كانت المماثلة اقوى
والاستنكاف عن اتباعه اكثر واشد منه

الامة الكثيرين واحدا او ارادوا انه واحد من افنائهم اى اولادهم

ليس بافضلهم قوله فتذكر متعلق بما قبله اعنى قوله ابسرا

منا اشارة الى ذلك الاحتمال وقوله ولا تفعل متعلق بما بعده

والمقصد التنبيه على تفاوت الانكار فانه قد يكون الانكار

للتوبيخ على معنى لم كان هذا الشئ فى الزمان الماضى اى ما كان

ينبغى ان يقع كقولك اعصيت ربك او على معنى لم يكون

فى الحال والاستقبال اى لا ينبغى ان يكون واقعا او ان يقع نحو

أتعصى ربك وقد يكون الانكار للتكذيب على معنى لم يكن فى الماضى

كقوله تعالى أفاصفيكم وقوله اصطفى اى لم يكن الاصفاء والاصطفاء

او على معنى ليس فى الحال او لا يكون فى الاستقبال كقوله أنلزمكموها

اى لا نلزمكم ولا نقسركم على قبول البينة والاهتداء بها وانتم

لها كارهون قوله واياك ان يزل عن خاطرك التفصيل الذى

سبق لا يخفى عليك ان ذلك التفصيل يقتضى ان يحمل نحو ارجل

ضرب على انكار الفاعل فقط ونحو انت ضربت على انكار

الفعل تارة وعلى انكار الفاعل اخرى ونحو ازيد ضرب على انكار

الفعل فقط ثم ان قوله فلا تحمل نحو قوله تعالى الله اذن لكم الاية

يدل على انه يجوز اعتبار التقديم فى نحو الله لا يناسب المقام اذن الآن

اى لا نلزمكم البينة ومعناه ما ذكره فى عدم القسر على قبولها والاهتداء بها

اذ ليس

اذ ليس المراد ان الاذن ينكر من الله دون غيره وذلك

مناف لما تقدم من ان نحو زيد عرف حقه ان يحمل على وجه

تقوى الحكم دون التخصيص واعتذر عن ذلك تارة بانه

اراد ان فى الاية مانعا اخر سوى ما تقدم واخرى بانه

بنى كلامه هنا على مذهب من يجوز اعتبار التقديم وافادة

الاختصاص فى المظهر المعرف ايضا كالشيخين عبد

القاهر وجار الله فهو بالحقيقة اعتراض على ما فى الكشاف

من ان هذه الاية من قبيل اغير الله اتخذ وليا فى كون

الانكار راجعا الى ما يلى الهمزة لا الى الفعل قوله مرادا

منه حال من مفعول احمل الراجع الى نحو الله اذن

وفى قوله تقوية حكم الانكار تنبيه على ان الكلام المشتمل

على التقوى اذا دخل عليه حرف الانكار افاد تاكيد الانكار

لا انكار التاكيد كما ان مثل قوله وما هم بمؤمنين لتاكيد

النفى لا لنفى التاكيد قوله وانظم فى هذا السلك اى سلك

نحو قوله الله اذن لكم وهو الحمل على الابتداء لتقوية حكم

الانكار دون التقديم وهذا فى قوله افانت تكره

الناس افانت تسمع الصم اذ المعنى منهما انكار صدور الفعل

من المخاطب لا انكار كونه هو الفاعل مع تقرير اصل
الفعل واما قولهم يقسمون فالظ منه قصد التخصيص
رد القولهم لولا نزل هذا القران على رجل من القريتين
عظيم وانكار الان يكونوا هم المدبرين لامر النبوة و
المتولين لقسمة رحمة الله الا ترى كيف عقبه بقوله نحن
قسمنا بينهم وكان المص نظر الى ان المخاطب لم يعتقد انهم
مخصوصون بقسمة رحمة الله حتى يرد عليه فتامل واعلم
ان امثال ذلك مما تختلف باقتضاء المقام وتفاوت
الافهام و لا حرج فيها اذا لم يخرج عن سنن القواعد وان
ماتقتضيه ذوق طائفة لا يقوم حجة على اخرين فان قلت
تقوية حكم الانكار او التقرير امر معقول فما معنى تقوية
الحكم في حقيقة الاستفهام في نحو قولك انت ضربت
محمولا على الابتداء قلت كان المتكلم تخايل له ضربه فاستفهم
عن تحققه وتقرره الا ترى الى كثرة التاكيدات في قوله
ائنك لانت يوسف لظهور العلامات المخيلة كما يرشد
اليه جوابه عم لقوله انا يوسف وهذا اخي قوله واذ
قد عرفت هذا بيان لما وعد في بحث تقديم المسند

اى المناسب لحال المخاطب ان لولا قصد التخصيص وان كان المناسب للرد على كلامهم قصده منه

فان قوله وهذا اخي تقرير وتحقيق لكونه يوسف فدل على انهم سالوا عن تقريره وتحقيقه منه

اليه

اليه من ان تضمن الاستفهام يقتضي صدر الكلام الا ان
ما ذكره لا يفي بما وعده لانه يدل على ان المستفهم الذي
هو المط اهم لا على ان الطلب اهم فيجب ان يقدم المط على اداة
الاستفهام فان قلت المط بالطلب والطلب بالاداة فيجب
تقديمها قلت الاهم الذي ذكره هو ذات المط لا صفة كونه
مطلوبا لا يقال نحن نقول ان الطلب اهم من عدمه والا
لم يصدر عنه فكذا اداته لانا نقول هذا منقوض بالاخبار
اذ لابد ان يكون اهم من عدمه والا لم يصدر عنه قطعا
كما ان ما ذكره المص منقوض بالامر والنهي والقول بان
الاستفهام للحصول الذهني الذي هو اشتغال اشرف
الاجزاء وانتقاشه بالصورة الادراكية بخلاف الامر
والنهي فانهما للحصول الخارجي فليسا في تلك المرتبة
من الاهمية مما لا يلتفت اليه في الامور العرفية فان
الحصولات الخارجية المطلوبة بالامر والنهي هي الاهم في متعارف
اهل اللغة قوله فلا يعجبك صيغة غايب من التعجيب
وفاعله لزوم كلمات الاستفهام صدر الكلام اى لصوقها
بصدر الكلام وعدم مفارقتها اياه والصواب في الاستدلال

ان يتمسک بما اشتهر فی کلامهم من ان کلمات الاستفهام
تُغيّر الکلام من نوع الی نوع فوجب تقديمها ليعلم من اول
الامر نوع الکلام ويتفرغ ذهن السامع لتفهمه قوله ووجوب
التقديم عطف علی لزوم بجری مجری التغيير وخص بالذکر
هذه الظروف المقدرة بالجملة علی الاصح کيلا يتوهم ان صدارتها
فی جملتها کافية فلا يجب تقديمها علی ما وقعت هی خبرا عنه وانما
وجب ذلک لانها فی صور المفردات وکذا الحال فی انّی وايّان
لانهما فی معناها وصورتها ولعلّ السر فی وجوب تقديمها
ان الاستفهام فی مثل اين زيد متوجه الی النسبة بين زيد و
الحصول فی مکان مخصوص علی الاطلاق سواء قدر الظرف
بالاسم او بالفعل فوجب ان يقع اين فی صدر هذا الکلام
المشتمل علی هذه النسبة التی توجه اليها الاستفهام کانه قيل
افی الدار زيد ام فی السوق بخلاف قولک زيد اين هو فان
الاستفهام ههنا عن النسبة التی فی الجملة الواقعة خبرا عن زيد وقعت صح
فيحتاج ههنا الی تقدير القول لان الجملة الطلبية وقعت
خبرا للمبتداء فلا بد ان يلاحظ فيها ما يجعلها محالا من
احوالها علی ما تحققته ولا حاجة اليه فی مثل اين زيد لان
الاستفهام

يعنی ان ما ذکره يدل علی ان کلمات الاستفهام باسرها سواء کانت حروفا او اسماء يجب تقديمها فی صدر الکلام الا انه خص بالذکر هذه الحروف المخصوصة دفعا لما يتوهم فيها من انها مقدرة بالجملة علی الاصح فلا حاجة الی تقديمها علی مبتدائها وفی اخواتها انّی وايّان وان لم يذکرهما واما ساير الاسماء الاستفهام کمن وما وغيرهما فمفردات بلا اشتباه فلا وهم فيها منه سلمه

تفسير الاطلاق انه اذا قدر بالاسم فلا شک ان الاستفهام متعلق بالنسبة بين زيد والحصول فی مکان وکذا اذا قدر بالفعل لانهما متحدان فی حصول زيد به الکلام منه

بل الاستفهام داخل بحسب المعنی علی جملة مرکبة من زيد والحصول فی مکان فلا احتياج الی تقدير القول ههنا وقد سبق منا اشارة الی ان هذا المعنی وتفصيله ما اوردنا آنفا فتدبر ولا يکن من الغافلين منه

لان الاستفهام فيه عن نسبة الحصول فی المکان الی زيد فلم
يقع فيه جملة طلبية خبرا للمبتداء حقيقة فتامل ولا تغفل
قوله وما شاکل ذلک يتناول ساير کلمات الاستفهام حروفا
کانت او اسماء فان قلت قد يدخل الجار والمضاف علی کلمات
الاستفهام کقولک بمن مررت وغلام من ضربت فتبطل
صدارتها قلت لا تبطل وذلک لشدة الاتصال بين الجار
والمجرور وبين المضاف والمضاف اليه حتی کانهما شیء واحد
ولذلک تقدر الاستفهام مقدما علی الجار والمضاف واما
ما روی عن بعض الثقات انه قال فعل ماذا او يکون ماذا
فعد قيل ان ماذا فيه متعلق بمتاخر محذوف يفسره ما
تقدمه قوله للامر حرف واحد هذا الحرف انما هو فی امر
لغير الفاعل المخاطب وقد يستعمل نادرا فی امره ايضا
وقوله فی ضبطها ای ضبط الصيغ اشارة الی ان تلک
الصيغ المخصوصة مضبوطة بقواعد فی علم الصرف واما
فانه قال هناک واعلم ان کلما يتعلق
الاسماء المذکورة فی علم النحو فسماعية يحتاج الی عدها اذ
لا ضابط لها الا ما ينسب الی سيبويه من ان فعال من
الثلاثيات المجردة قياسی قوله والامر يعنی به هذا اللفظ

نحو ان يقال فی بمن مررت اَبزيد مررت ام بعمرو وفی غلام من ضربت اغلام زيد ضربت ام غلام عمرو منه سلمه

والمراد بالفرع هنا الدال والمبين فلا يرد ان المفسر يجب ان يکون مقدما منه

الامر ان محذوف من المضارع الزايد فی اوله الی آخر ما قدره هناک منه

المركب من ام رو قيده بقوله في لغة العرب لان الامر
في عرف النحاة عبارة عن الصيغة المخصوصة كاضرب
مثلا واما بحسب اللغة فهو عبارة عما ذكره وبهذا
المعنى يشتق منه في الانكار اللحال لا للفعل الذي هو الكفر
مثلا قلت حال الكفر فعال امره يامره فهو آمر وذاك
مامور ومآله الى ما قيل من ان الامر طلب الفعل بالقول على سبيل
الاستعلاء فطلب الفعل مثلا بالاشارة على سبيل الاستعلاء
لا يسمى امرا حقيقة واورد من اسماء الافعال مثالين لما اشرنا
اليه من ان نحو نزال قياسي عند بعض واعتبر الاستعلاء كما
وما عداه فسماعي عند الكل منه
هو مذهب ابي الحسين دون العلو الذي اعتبره جمهور
المعتزلة لان الادنى اذا كان مستعليا عد في عرف اللغة
آمرا مسيئا للادب ولما بين ان معنى لفظ الامر بحسب
اللغة هو استعمال تلك الالفاظ على الوجه المخصوص شرع
يبين معاني تلك الالفاظ بحسب اللغة ايضا فقال واما
ان هذه الصور اي الالفاظ المذكورة والتي من قبيلها يعني
وهي اربع لينزل وانزل ونزال وصه
اخواتها التي لم تذكر ههنا هل هي موضوعة في اللغة لتستعمل
في الطلب على سبيل الاستعلاء ام لا فانه مما اختلف فيه

على اقوال

وهو استعمال الالفاظ على سبيل الاستعلاء

اي بهذا المعنى اللغوي الذي هو معنى مصدري
يشتق منه الفاظ كثيرة كساير المصادر وهذا
الاشتقاق انما هو باعتبار المآل الذي ذكرناه
كما لا يخفى على ذي مسكة وتوهم بعضهم ان الاستعمال
المذكور معناه اللغوي والطلب على سبيل الاستعلاء
معناه في عرف الاصوليين منه

ولا يخفى ان اعتبار الاستعلاء اولى من اعتبار العلو
وهو قول القائل لمن دونه احدى هذه الصيغ
لان من قال افعل على سبيل التضرع اليه لا يقال امره
وان كان اعلى مرتبة ممن يقول له ومن قال لغيره افعل
على سبيل الاستعلاء لا على سبيل التذلل يقال انه امره
وان كان ادنى رتبة منه ولهذا يصفون من هذا
سبيله بالجهل والحمق من حيث انه امر من هو اعلى
رتبة منه قطب السر ابن علامه

اي والصور التي هي من قبيل هذه الصور نحو يترك وترك وتراك علامه

على اقوال مشهورة في كتب اصول الفقه ثم اختار ان الاظهر
كونها موضوعة لذلك وانها حقيقة فيه اي في الطلب
اي لتستعمل في طلب على سبيل الاستعلاء
على سبيل الاستعلاء واستدل على ما اختاره بالتبادر
الى الفهم حال الاطلاق بلا قرينة فانه من علامات الحقيقة قوله
وفيه بحث لجواز ان يكون التبادر بحسب الاستعمال لا العلم بالوضع
الى جانب الامر اي الطلب الاستعلائي اذ قد عرفت انه
مآل المعنى الذي فسر الامر به ويدل على ما ذكرنا قوله وتوقف
ما سواه من الدعاء الى آخره فان هذه المعاني مقابلة للطلب
الاستعلائي لا الاستعمال فيه ولو حمل لفظ الامر ههنا على الاستعمال
وجعل الضمير المذكور فيما سبق اعني في فيه راجعا اليه ايضا
كما يوهمه كلام السابق لكان ركيكا سمجا وجعل اطباق ائمة
اي قبيحا
اللغة على اضافة الصيغة والمثال والامر الى الامر دون ما عداه
من المعاني التي تستعمل هي فيها مؤيدا لما استدل به اولا بناء
وهو قوله لتبادر الفهم
على ان المتبادر من اضافة الالفاظ الى المعاني كونها موضوعة
لها لانها اخص النسب التي بينهما واقواها وانما لم يجعله
اي بين الالفاظ ومعانيها
دليلا برأسه لاحتمال ان يقال المراد بالامر في هذه الاضافات
اي اطباق ائمة اللغة
نفس الصيغة على العرف النحوي فيكون الاضافة بيانية لكن
هذا الاحتمال ضعيف اذ المتبادر من لفظ الامر هناك

اذ المقابل لا الاستعمال فيه هو الاستعمال في هذه المعاني منه

لان المتبادر من تلك الصيغ الطلب الاستعلائي لا الاستعمال وللزوم الاستدراك في قوله وهي حقيقة فيه ح

هو المعنى اللغوى الذى هو الحقيقة الاصلية وهذا القدر
كاف فى الامداد على ان كون اضافة الالام بيانية مستبعد جدا
وقد تعال تسمية التى ة الصيغة بالامر دون الاباحة مثلا يصح
للامداد ايضا واعلم ان قوله هل هى موضوعة جملة وقعت
خبر القول ان هذه الصورة وكلمة ان مع اسمها وخبرها مبتداء
خبره قوله فالاظهر انها موضوعة والعايد محذوف اى فالاظهر
فيه قوله ولا شبهة فى ان طلب المتصور على سبيل الاستعلاء
يورث ايجاب الاتيان يعنى قد عرفت ان تلك الصور
والتى من قبيلها موضوعة لان تستعمل فى طلب المتصور على سبيل
الاستعلاء ولا شبهة فى ان هذا الطلب يورث ايجاب
الاتيان بذلك المتصور على المطلوب منه وهو المامور اى يقتضى
اى على الذى طلب ذلك المتصور منه
قصد الزام الفعل عليه وحمله بحيث لا يكون له رخصة فى
تركه ونبه بقوله يورث على ان الايجاب ليس فى معنى هذه
الصور لكنه لازم لمعناها ومتفرع عليه ويعلم من ذلك
ان الطلب على سبيل الاستعلاء ليس قدرا مشتركا بين الايجاب
والندب كما ذهب اليه بعضهم قوله استتبع ايجابه وجوب
الفعل وذلك لان الفعل يصير بحيث يكون تركه مظنة

اى من ان الطلب الاستعلائى يورث الايجاب بمعنى قصد الالزام فان هذا المعنى ليس موجودا فى الندب منه

لتوقع

53

لتوقع مكروه وهو معنى الوجوب وقوله بحسب جهات
مختلفة متعلق بوجوب الفعل اى يجب الفعل بحسب
جهات مختلفة كتوقع الايلام او الاستخفاف او الملامة الى غير
ذلك مما يتصور اختلافها بحسب احوال من هو اعلى رتبة
واحوال المامور ومناسبة المقام وقيل معناه يجب الفعل بحسب
اعتبارات مختلفة من الشرع والعقل والعرف قوله والا
لم يستتبعه اى وان لم يكن الاستعلاء عمن هو اعلى رتبة لم يستتبع
ايجابه وجوب الفعل اصلا فان قلت تحقق الايجاب بلا وجوب
كتحقق الكسر بلا انكسار وانه غير معقول قلت قد اشرنا
الى انه اراد بالايجاب قصد الالزام حتى صح ان يكون متفرعا على الطلب
الاستعلائى ولم يرد به حقيقة الالزام وتصيير الفعل بحيث
لا يكون رخصة فى تركه فلا اشكال قوله فاذا صادفت متفرع
على ما سبق وهذه اشارة الى الفاظ الامر واصل استعمالها
ان تستعمل فى الطلب استعلاء والشرط المذكور هو كون
الاستعلاء ممن هو اعلى رتبة قوله والا اى وان لم تصادف هذه الالفاظ
اصل الاستعمال بالشرط المذكور وذلك اما بان يكون الاستعلاء
من غير الاعلى فتفيد ايجابا بلا استتباع وجوب كما مر واما بان لا يكون

هناك الاستعلاء مع استعمالها في الطلب يفيد طلبا للفعل

مجردا عن الوجوب والايجاب واما بان يستعمل في طلب

الفعل اصلا فيفيد معنى آخر كالتهديد والاباحة قوله

ان استعملت بيان لتوليها ما يناسب المقام والدعاء

هو الطلب على سبيل التضرع والالتماس هو الطلب

على سبيل التلطف والتساوى واما الاباحة فلانها

ليست طلبا لانها تسوية للطرفين ولابد في الطلب من ترجيح

والتهديد اولى بان لا يكون طلبا للفعل وكلامه مشعر بان

فيهما طلبا للفعل وقد يتعسف فيقال هناك طلب يتوصل

به الى تسوية الطرفين او التهديد على الفعل وكان الاولى

على المص ان يقول وان استعملت في مقام طلب الافضل

افادت الندب

الباب الرابع في النهى قد عرفت

الخلاف في ان المط بالنهى كف النفس عن الفعل او ترك

الفعل وقوله محذو به حذو الامر محمول على التضمين اى

مذهوب به مذهب الامر ولولا تضمين معنى الذهاب

لقيل محذو حذوه وقد مر مثله والمناسب لما تقدم

وقد طلقناك هناك على جلية الحال منه

في الامر ان يقول في ان اصل استعمال لا تفعل ان يكون

على سبيل الاستعلاء

حيث قال اولا والا لم يفد غير الطلب ثم انتهاج اه فانه يشعر بل يدل على ان جميع ما ذكر من امثلة البيان فيه معنى الطلب الصواب ما قدرناه من ان قوله والا اى وان لم يصادف يتناول اقساما ثلثة احدها ان لا يكون مستعملة في معنى الطلب منه

وانما قال طلبا للفعل اذ قد يوهم ان التهديد طلب لترك الفعل لكن الحق ان ذلك منه

لان الندب لم يتحقق عنده في الطلب الاستعلائى كما تحققه لازم منه للتهديد جايح عنه منه

على سبيل الاستعلاء فان صادف اى لا تفعل ذلك

الاصل بالشرط المذكور افاد الوجوب اى وجوب

الترك وانما قلنا المناسب ما ذكرناه لانه ليس كون

وهو حرمة الفعل بعينها او بلازم لها منه

الاستعلاء من الاعلى معتبرا في اصل استعمال الامر

بل المعتبر فيه مطلق الاستعلاء واما كونه ممن هو

اعلى رتبة فهو شرط لافادته الوجوب وخارج عن

اصل استعماله فكذا الحال في النهى وربما يجاب بان

قوله بالشرط متعلق بحسب المعنى بقوله اصل

استعمال لا تفعل على ما هو مثل الامر في اصل الاستعمال

معنى

ملتبسا باعتبار الشرط المذكور في الجملة فلا يكون

يعنى لافادة الوجوب لا دائما منه

داخلا في الاصل واجيب ايضا بان الاستعلاء معتبر

في كونهما حقيقة والعلو فيهما غالب فيكون واجبا

في الاستعمال فلا يبعد ادخاله في اصل الاستعمال بهذا

الاعتبار قوله والا اى وان لم يصادف لا تفعل ذلك

الاصل بالشرط المذكور افاد طلب الترك فحسب

اى بدون وجوب الترك وتفصيل الكلام ههنا

على قياس ما عرفته في الامر قوله وان استعمل في حق

المساوى

فما ذكر في انما هو باعتبار الحقيقة وما ذكره في النهى انما هو باعتبار الغلبة منه

على سبيل التساوي لكان اوفق لما سبق ولم يحتج
الى نفي الاستعلاء ولم يرد عليه انه يجب نفي التضرع ايضا

ولو قال وان استعمل في مقام الاذن بدل قوله في حق المستاذن وان استعمل
لكان اظهر فيما هو المراد فان قلت ما الفرق بين امر الاباحة
ونهيها قلت هو ان الاول للمستاذن في الفعل فيكون
الاذن في الفعل مقصودا اصالة وفي الترك تبعا والثاني
بالعكس واعلم انه اطلق الدعاء واخواته في مباحث الامر
على المعاني وفي مباحث النهي على الالفاظ تنبيها على انها تطلق
عليهما واعلم ايضا انه قد يستعمل لا تفعل في مقام طلب
الافضل فيفيد ندبية الترك وكراهة الفعل تنزيها
قوله والامر والنهي حقهما الفور يعني انهما اذا تجردا عن
القراين اقتضيا الاتيان بالفعل والترك في اقرب اوقات
الامكان عقيب ورودهما وما اختاره مذهب طايفة في الامر
والاكثرون على انه اذا تجرد عن القراين لم يدل على فور
ولا على تراخ بل يستفاد كل واحد من الفور والتراخي
من دليل خارجي ومذهب كثيرين في النهي بناء على ان
النهي عندهم يقتضي التكرار والتفراق الازمنة بخلاف
الامر فانه لا يقتضي تكرارا والتفرا قابل يقتضي المرة
او المطلق الذي يتحقق في ضمن المرة قوله والتراخي اي

جواز

وكذا لو قال … صح

حيث قال ههنا ولدت الدعاء ولدت السوال ولدت الاباحة ولدت التهديد منه

وانسب بقوله في مقام تسخط الترك منه

حيث قال ههنا سمي دعاء يسمى التماسا يسمى اباحة سمي تهديدا منه

55

جواز التراخي موقوف على قراين الاحوال لفظية كانت
او معنوية ولفظ يوقف صيغة مجهول ماخوذة
من التوقيف بمعنى جعل الشيء موقوفا قوله عند
الانصاف دفع لما يقال من ان مطلق الطلب لا يستدعي
تعجيلا ولا يجوز تاخيرا بل كل ذلك مفوض الى القراين
قوله والنظ مبتدا اخره مثبتة وانما جعله منبها لا دليلا
اما لانه يدعي بداهة المدعى او لانه يحترز عن القياس
في اللغة ولا نزاع لاحد في ان الاستفهام والنداء يستدعيان
الفور والنظ ان هذا الاستدعاء انما هو لاقتضاء
مطلق الطلب تعجيل المط وان احتمل ان يكون ذلك
بخصوصية هذين الطلبين قوله ومما ينبه على ذلك اي
ان الامر والنهي حقهما الفور وقوله الى ان المولى متعلق
بتبادر الفهم وقوله دون تقرير حال من الفهم او من
مجرور الى والمعنى تبادر الفهم الى المفسر متجاوزا تقرير المولى
للجمع بين القيام والاضطجاع في الامر اي الطلب وقوله
وارادة مجرور معطوف على الجمع اي تبادر الفهم الى ان
المولى غير امره بالقيام لا الى انه قدر الجمع بينهما في الطلب

قيل مطلق الطلب مع امكان المطلوب والتقليد يستدعي الفور فيهما اي في الامر والنهي يشاركانهما في ذلك وهذا القايل احترز عن التمني اذ لا يعتبر الامكان في المتمنى وقد سبق منا ان جعله من اقسام الطلب منظور فيه منه

والمستتر في متجاوزا اما للفهم واما للتفسير الذي هو مجرور الى منه

مع ارادة التراخي للقيام وانما خص القيام بالتراخي لان
الامر بالاصطجاع مقيد بالاستمرار الى المساء لو لم يكن مقيدا
به لاحتمل هو التراخي ايضا كالقيام وكذا الكلام فيما اذا
قال المولى لعبده لا تتحرك ثم قال لا تسكن الى المساء فانه يتبادر
الفهم الى تغيير النهي عن الحركة دون تقرير الجمع وارادة التراخي
في ترك الحركة قوله وكذا استحسان العقلاء اي كذا انما ينبه على ان
حقهما الفور استحسان العقلاء ذم العبد اذا لم يتبادر
الى ما امره مولاه وانما يتم هذا التنبيه اذا لم يكن هناك
مع الامر قرينة للفور اصلا قوله واما الكلام في ان الامر
اصل في المرة قدتم في الامر المرة لانها الشبه بان تكون مرادة
بالامر من الاستمرار وذلك اما لان الامر يدل على خصوص
المرة كما ذهب اليه طايفة واما لان الامر يدل على طلب
الماهية مطلقا كما ذهب اليه الجمهور وماهية الفعل تتحقق
بمرة واحدة وهذان المذهبان يتشاركان في ان المرة
الواحدة توجب الخروج عن عهدة الامر المطلق وانما
يختلفان في التخريج وقدتم في النهي الاستمرار لانه الشبه بان يكون
اي في بيان وجه الخروج عن العهدة
مرادا بالنهي من المرة وذلك لان المقصد به انتفاء ماهية

الفعل

يعني ان جنس قضاها صح

فانه اذا كان هناك قرينة كما في قوله اسقني اذا العادة ان لا يطلب الماء الا عند الحاجة الناجزة لم يكن الفور مستفادا من صيغة الامر بل من تلك القرينة منه س

56

هذا ذكره

الفعل والمتبادر انتفاؤها في جميع الاوقات ومن ثمه
ذهب اليه الاكثرون واختار المص في الامر والنهي تفصيلا
بناء على الاشبه الذي لا يخفى وجهه على ذي سلامة فطرة
قوله ولا تظنن الى قوله قبل صيرورته حالا اعتراض
بوسط بين المعطوف عليه اعني كقولك في الامر وبين
المعطوف اعني وقولك في النهي وقوله كما نبهت عليه
في صدر القانون اشارة الى قوله هناك اي الطلب يستدعي
فيما هو مطلوب به ان لا يكون حاصلا وقت الطلب فانه
اذا كان الطلب مستدعيا لما ذكره فلا بد ان يكون الطلب
حال وقوعه متوجها الى ما يكون حصوله في زمان الاستقبال
بالنسبة الى زمان وقوع الطلب ولا شك انه لا وجود
للمط في الاستقبال قبل صيرورة الاستقبال حالا فلا يكون
ح المط بقولك للمتحرك تحرك حاصلا في الحال فلا يكون قولك
تحرك طلبا للحاصل وقوله فالاشبه الاستمرار جزاء لقوله
وان كان الطلب بحسب ما راجعا الى اتصال الواقع قوله المشترك
في الافادة على تقرير الشرط بعدها يعني انها تصلح قراين
بتقدير الشرط بعدها وذلك لانها تدل على الطلب

هذا انتقل بحسب الفهم دون العبارة منه

وان ذلك المذكور

والغالب في المط ان يكون مطلوبا بالغير ووسيلة الى حصوله
فاذا ذكر بعد الطلب ما يصح توقفه على المط وتر تبه عليه
فهم ان المط سبب لذلك المذكور وسبب له وهذا
هو معنى الشرطية فيستغنى عن ذكر الشرط واداته
ويؤتى بالمضارع مجزوما على انه جزء لذلك الشرط
المقدر كقولك زرنى اكرمك فان تقديره زرنى
ان تزرنى اكرمك وقس عليه ما عداه قوله واما العرض
اه اعتراض توسط بين المعطوفين دفعا لما يقال من ان
الابواب المعينة على تقدير الشرط خمسة مشهورة في كلام
النحاة قوله على حدة اى على انفراد براسه بل هو داخل في الاستفهام
لانه من مولدات نحو دخول الدعاء في الامر في نحو قوله تعالى فهب لى من لدنك وليا يرثنى بالجزم وانما جاز ان يكون الا تنزل
لان الهمزة فيه للانكار وانكار النفى اثبات فتوافق
الشرط المقدر مثبتا وقرينته كما هو المعتبر عند الجمهور
قولك لا تدن من الاسد يا كلك على مذهب الكسائى اذ لا
تتوافق هناك بينهما قوله واما قراءة الرفع المضارع بعد هذه
الابواب تجزم اذا قصد السببية وقدر الشرط واما اذا

لم يقصد

بل القرينة بمعنى المقدر مثبت فلم يجز عند الجمهور وانما جوزه الكسائى اعتمادا على دلالة العادة منه

يقال وصديد حقه كقولك وعديد قرينته وعدة منه

مع كونه منفيا وكون الا تنزل مثبتا

57

اذا لم يقصد كان المضارع باقيا على رفعه اما حالا كقوله
فذرهم في خوضهم يلعبون واما وصفا كقولك اكرم رجلا
يحبك واما استينافا كقولك اكرمنى اكرمك بالرفع ثم الجمهور
على ان يرثنى بالرفع صفة وليا ورده المص بانه يلزم منه
ان زكريا لم يوهب من وصفه لهلاك يحيى قبل ابيه وذلك
بط لا لما قيل من انه يجب ان يكون كل دعاء من النبى مستجابا
فانه ضعيف بل لانه يلزم التخلف في كلامه تعالى حيث قال
في سورة الانبياء فاستجبنا له فانه يدل على انه تعالى اعطى
زكريا ما ساله مطلقا من غير تفرقة بين اصل المسئول ووصفه
وقد اجيب عن رده بان الروايات متعارضة والاكثرون
على هلاك زكريا قبل يحيى قال في الكشاف في تفسير قوله تعالى
لتفسدن في الارض مرتين اوليهما قتل زكريا وحبس
ارميا حين انذرهم سخط الله والاخرة قتل يحيى بن زكريا لا يقال
الاستيناف اخبار جازم بانه يرثه فيلزم الكذب في كلامه عم
نظرا على ما اختاره فلا يجوز الحمل عليه لانا نقول المقصود التعليل
لا الاخبار كانه قيل لم تطلبه فقال ليرثنى ولا غضاضة عليه ولا نقصان
في عدم ترتب غرضه على ما يطلبه لاجله فان قلت

اذ لا ضرر في ان لا يكون بعض دعوته مستجابا بل انما الممتنع ان لا يستجاب دعاوه اصلا منه

اسم شخص من اتباع زكريا

لا محيص عن الاخبار الكاذب على قراءة الجزم قلت لعله
بنى الاخبار على ظنه كانه قال ان تهب لى وليا يرثنى فى ظنى
ولا كذب فى ذلك وبهذا التاويل يندفع الاشكال عن قوله
عم كل ذلك لم يكن فى جواب ذى اليدين مع وجود السهو
قوله وقال تعالى قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلوة
اى ان تقل لهم اقيموا الصلوة وينفقوا وفى جعل فعلهم مترتبا
على مجرد قوله عم اشارة الى ان حق العباد المشرفين بالاضافة
الى الله والايمان ان يكونوا يترتب امتثالهم على مجرد امره
عم كما ان فى قولك ان توضأت صحت صلوتك اشارة
الى ان الطهارة هى العمدة فى صحة الصلوة حتى كانها مترتبة
على الطهارة وحدها ومن لم يدرك هذه النكتة اختار
اضمار الجازم اى ليقيموا على طريقة قول الشاعر محمد تفد
نفسك كل نفس اى لتفد واحتاج ايضا الى تقدير القول
اى قل لهم قولى لك ليقيموا ولزمه ان اضمار الجازم نظير
اضمار الجار فى مثل قول رؤبة خير بالجر فى جواب من قال
له كيف اصبحت فان الجزم فى الافعال بمنزلة الجر فى الاسماء
ولا خلاف فى ان اضمار الجار ضعيف فكيف يحمل نظم القران

على ماهو

وانفقوا يقيموا الصلوة

بحيثهم

58

على ماهو نظير للضعيف قوله فانظر اى تفكر حتى يتبين
لك رجحان ما اخترناه قوله وتقدير الشرط استطرادى
وفيه تنبيه على ان تقدير الشرط كثير جار فى غير هذه الابواب
الاربعة ايضا فلا يترك الى اضمار الجازم النادر فيما هو
افصح كلام وابلغ نظام قوله وامثال ذلك فى القران كثير
كقوله تعالى فاياى فاعبدون وقوله اذن لذهب كل اله
بما خلق اى لو كان مع اله آخر اذن لذهب وقوله
فاياى فارهبون ان كنتم ترهبون شيئا فارهبونى ولا ترهبوا
غيرى قوله وكذا تقدير الجزاء لها اى لقرائن الاحوال
كذلك اى كثير فى القران ايضا منه ما قدمر من قوله تعالى
ولو ترى اذ وقفوا على النار ونظايره ومنه قوله تعالى
ان كان القرآن من عند الله اى منزلا من عنده وكفرتم
به اى انكرتم كونه حقا وشهد شاهد من بنى اسرائيل
يعنى عبد الله بن سلام على مثله اى مثل القران وكونه
حقا وفى اقحام لفظ مثل تفخيم القران كما ان فى تنكير شاهد
تعظيما له فامن اى شهد فامن به واستكبرتم عن الايمان به
وههنا قد تم الشرط والجزاء مقدر اى الستم ظالمين

وهذه الهمزة لانكار النفي وتقرير المنفي والمعنى كنتم ظالمين
قطعا وقرينة الجزاء ما ذكره على ان ما يتضمنه الشرط المذكور
ينبئ عن هذا الجزاء اشد انباء فقوله الباب الخامس
فلا حاجة الى الفاء في الجزاء منه
في النداء قوله سبق التعرض لذلك في علم النحو فانه
قال هناك الضرب الذي ينصب الاسماء انما وقع بعد
احرف يا وايا وهيا النداء البعيد حقيقة كنحو يا عبد
الله اذا كان بعيدا عنك او تقديرا التبعيدك نفسك
عنه هضما كنحو يا اله الخلق او لما هو بمنزلة البعيد من
نايم او ساه تحقيقا او بالنسبة الى جد الامر الذي
ينادى له كنداء الله تعالى لنبيه بيا واي والهمزة
لنداء القريب وقد نظم اي في جملة يا و اللندبة خاصة
واعلم انه اراد بتقدير البعد في يا اله الخلق انك تتصور
نفسك فيه كانها في مكان بعيد عن تلك الحضرة بخلاف
النايم والساهي اذ لا تتصور هناك بعدا بل تجعل
كل واحد من النوم والسهو بمنزلة البعد في اقتضاء
فلذلك جعل الاول من تقدير البعد اعلاء الصوت قوله ولكن ههنا نوع من الكلام صورته صورة
والثاني من قبيل ما هو بمنزلة البعيد منه النداء وليس بنداء انبه بقوله نوع من الكلام على ان

هذا

منهم من جعل كلمة عامة للقريب والبعيد منه

اي يجعل النداء البعيد تركا ولا بعد ان يجعل النداء المتوسط بين القريب والبعيد منه

فيه اشارة الى ان ما نودي له امر معتنى به يجب ان يهتم بشانه ويحدث فيه ولا يتهاون بوجه من الوجوه منه

هذا مع كونه منقولا عن النداء باب براسه له امثلة كثيرة
على قياس باب التعجب المنقول عن الاخبار او الاخبار
او الامر وباب التسوية المنقول عن الاستفهام وقد التزموا
في هذا النوع حذف حرف النداء لكن اهتم النحوي باداة النداء
فيما لم يبق فيه معنى النداء اصلا بخلاف نحو قولك يا مظلوم و
يا لله للمسلمين و يا للماء و يا ايها الطلل و يا ناقة جدي و يا عين
بكي اذ فيه شايبة النداء ولو تقديرا قوله على معنى انا افعل
كذا متخصصا بذلك من بين الرجال اشارة الى ان نحو قولك
ايها الرجل مع كونه في صورة النداء وفي حكمه في الاعراب والبناء
منصوب المحل على الحالية والذي يكشف لك عن هذا ان
اصل النداء تخصيص المنادى بطلب الاقبال ثم جرد عن طلب
الاقبال ونقل الى تخصيص ما اريد بلفظ المنادى من امثاله
بما نسب اليه فاذا قلت انا اقرى الضيف ايها الرجل
لم تقصد بقولك ايها الرجل مخاطبا ليكون نداء بل قصدت
به ما دللت عليه بقولك انا وقصدت اختصاصه بما نسبت
اليه اعني قرى الضيفان فصار مآل المعنى الى قولك انا اقرى
الضيف متخصصا بقراه من بين الرجال وقس على ذلك ساير الامثلة

نحو ما احسن زيدا فان اصله حار او استحسن رو يخص او حسن
زيد فان اصله امر منه

نحو سواء علي اقمت ام قعدت منه

يعني ان النداء استعمل ليعلم اصيل المنادى في شيء
مما ينبئ عليه كالاغراء والاستغاثة والتعجب
والتفجع والتحسر في الامثلة المذكورة منه

فعلم من ذلك ان باب التخصيص المذكورة واما نحو قوله عم انا معاشر الانبياء لا نورث
فيحتمل ان يكون بتقدير يا قصدا الى الاختصاص على ما
تحققه وان يكون منصوبا بتقدير اعني او اخص بخلاف
نحو قولهم نحن العرب اقرى الناس فانه بتقدير الفعل
الناصب قطعا وقد يتوهم ان قوله ايها الرجل خطاب
لنفسه بطلب به الاقبال منه على ذلك الفعل تشبيها على انه
امر معني به لا ينبغي ان يكون متهاونا فيه ولا يخفى امتناع هذا
التوهم في مثل قوله اللهم اغفر لنا ايها العصابة قوله واعلم ان
الطلب كثيرا ما يخرج لا على مقتضى الظاهر لما ذكر ان النداء وهو طلب
قد استعمل في غيره عقبه بان كل واحد من الطلب والخبر يذكر
في موضع الآخر وراعى بذلك عادته في تعقيب الفنون ان يعقبه
بذكر اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر قوله قلما يتفطن لتلك
النكت من لا يرجع الى دربة اى عادة في نوعنا هذا اى في علم
البلاغة والعض بضرس قاطع كناية عن الجد في الامر او البلوغ
الى الكمال فيه كانه اخذه باضراسه ليتمكن في اخذه او قطعه بها
حتى وصل الى اعماقه وادرك ما فيه من الطعم اللذيذ يقال عضه
وعض به وعليه وفي الحديث عضوا عليها بالنواجذ فقوله ولا بعض

فيه من

ليس مقصورا على النداء لفظا اى بل قد يكون في صورة نداء العلم نحو انا ابن نهشل او المضاف نحو انا معشر الانبياء بل قد يكون في غير صورة النداء كما في هذين المثالين على الاحتمال وفي نحو قولك نحن العرب اقرى الناس على القطع منه

لمها اى لا يتفطن

يعني انه قد ذكر في الفنون السابقة اولا اخراج الكلام على مقتضى الظاهر عقبه باخراجه لا على مقتضاه فجرى ههنا على تلك العادة منه

فيه من قبيل يخرج في عراقيبها واما الباء في قوله بضرس
فللاستعانة قوله والكلام بذلك اى التكلم باحدهما
في موضع الآخر متى صادف مقامات البلاغة اى مكملاتها
وما يعتبر في تحقق ذاتها لا توابعها الخارجة عنها من
المحسنات البديعية اللفظية والمعنوية قوله افترك
اى كشف وابدى لك ذلك الكلام عن السحر الحلال
ملتبسا بما شئت منه اى بغايته مما يمكن فان العاقل
لا يرضى من امثال ذلك الا بما هو الغاية والمنتهى قوله
ان نظم الكلام اى من ان نظم الكلام فيكون بيانا لقوله
ما قد سبق وهو اشارة الى ما ذكره في مباحث ضبط
القرائن وذيله بقصة السؤال عن المتوفى بصيغة
المتوفي في قوله اذ لا شبهة تعليل بطريق القياس كانه
قيل لا يمتنع ان يستحسن الكلام الواحد من متكلم دون
آخر مع اتحاد المقام لان صحة كون الكلام الواحد مقبولا
في مقام دون آخر مع اتحاد المتكلم امر محقق عندك
لا شبهة لك فيه اصلا مع خبرتك بان اختلاف المتكلمين
كاختلاف المقامين فاذا سلمت اختلاف حال الكلام

اى المراد بالبلاغة [illegible] البلاغة [illegible] بان كل واحد من المحسنات [illegible] الكلام [illegible] هذا من المحسنات [illegible]
يقال افتر فلان ضاحكا اى ابدى اسنانه ضاحكا منه

فى الحسن والقبول بحسب الاختلاف التام اعنى اختلاف
المقام فسلمه بحسب الاختلاف الاول اعنى اختلاف المتكلم
لانه نظيره قوله فلابد لحسن الكلام من انطباقه على ما
لاجله سياق تفريع على صحة اختلاف النظم مقبولا
وغير مقبول عند اختلاف المقام كما لا يخفى قوله ومن صاحب
له عراف اى ولابد له ايضا من ذلك تفريع على امكان
استحسانه من متكلم دون آخر واداه بقوله ما لاجله
يساق النكت والخواص المناسبة للمقام التى يساق
لاجلها الكلام قوله والا لم يمتنع اى وان لم يكن للكلام صاحب
عراف بجهات الحسن غير متخط اياها لم يمتنع حمل الكلام الذى
وجد منه على غير جهات الحسن وح يتعين الكلام عن
الحسن لذهاب كسوته اعنى قصد الانطباق على مقتضى
الحال وينزل منزلة اصوات الحيوانات ولا يعتد بما
يتوهم فيه من الخواص المناسبة للمقام لان المعتبر
هو المعانى المقصودة للمتكلم لا ما يمكن استخراجه من الكلام
مع عدم قصده اليه فان امثال ذلك اتفاقات لا يلتفت
اليها لما مر قوله ولابد مع ذلك اى مما ذكر من الانطباق
ولابد مع ح على ما لا

على ما لاجله يساق الكلام والصاحب العراف من
السامع الحاذق والاصمخة جمع الصماخ وضمير غيرها
للاقسانات والشرطية اعنى قوله اذا انصل مسخه
بيان لما تقدمها من الآفة العظمى والبلية الكبرى من
تلك الاصمخة وضمير ذويها للاصمخة قوله لا تزرى به الدر اى لا تزرى الدر
الثمين بدله ولا تقابله به بل تفضله على الدر مسخها
مصدر مسخه وتفوقه صفة له والعايد محذوف اى
تفوق الكلام بسببه والمشخلب بفتح الميم وسكون الشين
وفتح الخاء المعجمة اردء الخرز واقلها قيمة قوله ولامر ما
تجد القران نكر الامر تفخيما له وان كان معينا معلوما (افعل من الردى)
حتى صح ان يقال ولهذا اى ولان تفاوت حال السامع (اى للامير)
يوجب تفاوتا فى حال الكلام تجد القران متفاوت
القدر ارتفاعا وانحطاطا بين هاتين الطايفتين
فان علماء المعانى والبيان ادركوا ان القران من بلاغته
واشتماله على اللطايف واصل الى حد الاعجاز والجهلة
سووه بكلام الناس واكتفوا فيه بصحة اللفظ واستعماله
المعنى الاصلى بل من مخ الجهلة المتمردين من طعن فيه

من جهتها ايضا كما فصل ذلك في فن دفع المطاعن
قوله والجهة المحسنة لاستعمال الخبر في موضع الطلب اي يبين م
تكش اراد باستعمال الخبر في موضع الطلب استعماله
في معناه الابرى انه جعل فيما مر مثل رحمه الله طلبا
يمتنع عطفه على الخبر الذي قبله اعني مات ونحوه وجعل
مثل لا وايدك الله من عطف الطلب على الخبر دفعا لايهام
خلاف المقصود وقد توهم بعضهم ان الخبر المستعمل في موضع
الطلب باق على معناه وخبريته وذلك بان يجعل ما هو
متوقع الحصول بمنزلة الحاصل ويخبر عنه واقعا قوله
تارة تكون بيان لما تقدم اي تارة تكون الجهة المحسنة
لاستعمال الخبر في معنى الطلب قصد التفاؤل بالوقوع
وقوله ليتفاءل على صيغة المبني للمفعول تعليل لقوله
اذا قيل لك وفي قوله بلفظ الماضي دون ان يقول
بجعله في حكم الماضي اشعار بان ذلك اللفظ مستعمل
في معنى الطلب وانه اي التفاؤل نوع مستحسن الاعتبار
في الكلام قوله اذ احسن اعتبار ما هو ابعد اي من
التفاؤل بلفظ الماضي وذلك الابعد مثل اباء الكتاب

سيأتيك ان تعبيره بحيث يتناول المستعمل في معنى الطلب والباقي على معناه اولى منه سره

فقد فرق بين الخبر المستعمل في موضع الطلب وبين الخبر المستعمل في معنى الطلب بان الاول باق على معناه دون الثاني والحق ان الاول اعم من الثاني كما ستشير اليه منه سره

عما ذكر

62

عما ذكر كيلا يتوهم منه بالتصحيف امر مستقبح وما هو
ابعد من هذا الابعد مثل اباء اهل الظرف اي اهل
الكياسة مع لطافة الطبع اهداء السفرجل كيلا يتوهم
تطير بتصحيف اسمه في لغة العرب والعدول عن عبارة
الاغبياء في قصة هرون الرشيد خامس الخلفاء
العباسية دفعا لتوهم التطير واما ذكر الوفاق في قصة
غيره ففيه احتراز عن التطير بلفظ الخلاف وتفاؤل بلفظ
الوفاق اي او هل خلع غير هرون حين خرج الى الآلات
لم يسمع ما عليه الاغبياء من شجرة الخلاف قوله افترى اي
اتتفأل فتظن ان خلع هرون وغيره كان الامر على ما نحن فيه
من التفاؤل والاحتراز عن التطير قوله حين غضب
ظرف لاغضبه وحين افتتح بدل منه والداعي العلوي هو
الحسن بن زيد بن محمد الحسني من اولاد زيد بن علي وهو
الذي استولى على طبرستان اسم مملكة وما يليها في خلافة المستعين
بالله وسمي بالداعي الكبير وشاعره ابو مقاتل الرازي وقد ولي
الامر بعده اخوه محمد بن زيد الى ان قتل بجرجان قوله عز معنى
وسمي بالداعي الصغير منه سره
التفاؤل اي التطير اذ قد عرفت ان التفاؤل بحسب معناه

ومن هذا القبيل ان هرون سأل المامون عن جمع المسواك فقال ضد محاسنك يا امير المؤمنين فاحترز عن لفظ مساويك منه سره

اي محمد بن اسمعيل بن الحسين بن زيد بن علي بن الحسين بن علي ابن ابي طالب منه سره

اللغوى يتناول التطير ايضا قوله وهل تسمع العرب
يعنى ان ماذكره تفاءلات من واضع اللغة او من اهل
العرف العام لامن المتكلم قوله وتارة لاظهار الحرص فى وقوعه
الط ان يترك الام فى هذه المعطوفات ويقال هكذا وتارة
اظهار الحرص قصد الكناية وتارة حمل المخاطب لينا سب
المعطوف عليه اعنى قوله تارة تكون قصد التفاءل الا انه
لاحظ فى عطفها جانب المعنى فان قولك الجهة المحسنة لاستعمال
الخبر فى موضع الطلب تكون كذا معناه ان استعمال الخبر
فى موضع الطلب تكون لكذا قوله غلط اى غلط الطالب
الحس فى الحكم بخلاف ما خيل اليه تارة واستخرج الطالب الحكم
الحس محملا تارة واخرى وعليه اى وعلى ماذكر من ان الطالب
متى تبالغ حرصه اه وشيخ المعرة وهى من ديار بكر ابو العلاء
صاحب السقط والسرى هو السير بالليل والتاويب
هو السير بالنهار وهما فى موقع الحال على ان المصدر بمعنى
اسم الفاعل اى يصحبنى ساريا ومؤوبا او فى موضع الظرف
بتقدير الظرف مضاف اى وقت سرى ووقت تاويب
قوله وتارة لقصد الكناية كقول العبد للمولى وذلك ان حصول
النظر اليه

63

النظر اليه من المولى فى الاستقبال لازم لطلبه النظر منه
فعبر باللازم عن الملزوم كما هو طريق الكناية التى لها
حسن فى نفسها وقد انضم اليها هنا نكتة اخرى تزيد
فى حسنها وهى رعاية الادب مع المولى بترك صورة الامر
قوله وتارة لحمل المخاطب على المذكور اى على المط الذى ذكر
فعلا كان او تركا وكون الاخبار حملا للمخاطب على المط
ابلغ حملا من حيث انه يدل على تحقق الامتثال حتى صح
الاخبار عنه من حيث الصورة واما كونه بالطف وجه فمن
حيث انه يدل على ان المخاطب فى محبة الطالب بهذه المثابة
اعنى انه بحيث لا يحب ان تنسب الطالب فى كلامه الى
الكذب بحسب الظ قوله كما اذا سمعت من لا يحب ان ينسب
الى الكذب يقول لك تاتينى غدا او لا تاتينى يعنى فيلزمك
الاتيان بما امرت والانتهاء عما نهيت كيلا ينسب
مخاطبك الى الكذب فى الظ ولو قيل الخبر هنا باق على معناه
لكنه استعمل فى موضع الطلب لابلغ حمل بالطف وجه
لكان فى غاية الظهور قوله وتارة مناسبات اخر الرواية
برفع مناسبات على معنى وتارة يقصد مناسبات اعنى كونه خبرا حقيقة

لانه قول العبد للمولى ينظر المولى الى اقرب الى التادب من قوله انظر الى وقطب

فضلا عن ان ينسب الى الكذب حقيقة منه

فهذا المثال تقوى ما توهمه ذلك البعض
من بناء الخبر المستعمل فى موضع الطلب
على معناه الحقيقى والاظهر كما اشرنا اليه
ان يجعل الخبر المستعمل فى موضع الطلب
اعم بحيث يتناول الباقى على معناه والمستعمل
فى معنى الطلب وح يحمل مثل تاتينى ولا تاتينى
على ما هو الظ اعنى كونه خبرا حقيقة الا انه
واقع موقع الطلب للنكتة المذكورة منه

اخر غير ماذكر ولو عطف على قوله قصد التفاؤل
لنصب مناسبات او على قوله لاظهار الحرص وما بعده
لقبيل وتارة لمناسبات كان تقصد الاحتراز عن نسبة
المخاطب الى ما يكرهه من عدم اتصافه بالتقوى مثلا كما
اذا قلت اللهم وفقه للتقوى بخلاف ما اذا قلت وفقك
الله للتقوى اذ ليس فيه هذه النسبة نظرا الى ظاهر اللفظ
او ان تقصد اظهار انقياد الاسباب كقولك اشتريت
لى كذا بدل اشتر لى او اظهار حسن اعتقاد المتكلم بكمال
جود المخاطب كقولك اعطيتنى فى موضع اعطنى او
ان تقصد ادخال السرور فى قلبه كقولك اعطاك زيد
فى مكان ليعطك الى غير ذلك مما يهتدى اليه بالتامل فى المناسبات
قوله وما من آية كلمة من زايد ولاستغراق النفى وآية مبتداء
ومن آى القران وواردة صفتان له والجملة الواقعة بعد الا
خبره وهذا الاسلوب اشارة الى استعمال الخبر فى موضع الطلب
والدليل على ان لا تعبدون ولا تسفكون وتؤمنون و
تجاهدون بمعنى الطلب هو ان اخذ الميثاق والدلالة
على طريق النجاة انما يكونان فى متعارف الناس بالامر والنهى

دون

اخر وتلك المناسبات صح

64

دون الاخبار والنكتة فى العدول الى الخبر اظهار الرغبة
فى وقوع المطلوب وحمل المخاطب عليه ابلغ حمل بالطف وجه
ووصفه بتحقق الامتثال حتى صح الخبر بوقوعه ولو فى الاستقبال
قوله فانظر اى تفكر حتى يتبين لك ان ما ذكرناه من
هذه الاخبار فى موضع الطلب احسن وابلغ من حمل
لا تعبدون ولا تسفكون على حذف ان الناصبة ورجوع
المضارع الى الرفع على معنى بان لا تعبدوا وبان لا تسفكوا
ومن حمل تؤمنون على انه كلام مستانف متاخر فى النزول
بناء على ما روى من انهم كانوا يقولون لو نعلم احب الاعمال
الى الله لعملناها فنزلت الاية السابقة فمكثوا ما شاء
الله يقولون لو نعلم ما هى فدلهم الله عليها بقوله تؤمنون و
ههنا بحث وهو ان تؤمنون سواء كان مقارنا فى النزول
او متاخرا خبر بمعنى الطلب بيانا لما سبق سواء قدر هناك
سؤال او لا يكون حمله على التاخر وجها آخر مخالفا لاستعماله
فى موضع الطلب فتدبر قوله ومن هذا القبيل اى ومن
قبيل الخبر المستعمل فى موضع الطلب وقوله من البلغاء
اشارة الى ان رحمة الله او يرحمه الله اذا صدر عن غير البليغ

لبيننا صح

انث الضمير نظرا الى ان احب الاعمال يتناول متعددا منه صح

فلا صح

لم يحمل على نكتة وليس ما تقدم من قوله اعاذك الله من الشبهة
وعصمك من الحيرة ووفقك للتقوى مغنيا عما ذكره ههنا
لان ذاك مثال الدعاء بلفظ المضي من عند نفسه وهذا
الاستشهاد ولذلك بقول البلغاء الداير فيما بينهم والنكتة
في رحمه الله التفاءل او اظهار الرغبة في وقوعه او الانباء
عن استحقاقها وفي يرحمه الله احدى ما ذكر وان كانت
في صيغة الماضي اظهر قوله ومن الجهات المحسنة لايراد
الطلب في مقام الخبر ذكر لايراد الطلب في مقام الخبر نكتتين
ثم عمم بقوله او ما شاكل ذلك عطفا على النكتة الاولى كما ذكر
فيما مر لايراد الخبر في موضع الطلب نكتا اربعا ثم عمم بقوله
وتارة مناسبات قوله اظهارا الى درجة اى اظهار المعنى
الرضاء الى درجة كان المرضي في تلك الدرجة مط فان ذلك
في غاية الرضاء كما لا يخفى قال كثير مخاطبا العزة اسيئي بنا او احسني
لا ملومة لدينا ولا مقلية ان تقلت اى لا ملومة انت لدينا
ولا مقلية اى مبغوضة من قلاه اذا ابغضه وقوله ان تقلت
التفات من الخطاب الى الغيبة احترازا عن نسبة التقلي
الى العشيقة بطريق المخاطبة قوله فذكر لفظ الامر بالاساءة
اى بمعنى المعشوقة.
ثم عطف

وانما جعله عطفا على النكتة الاولى دون الثانية لانه ادرج ذكر الثانية في ذكر الاولى على وجه لا يمكن عطف او ما شاكل ذلك عليه كى لا يستطلع عليه منه

65

ثم عطف عليه بلفظ او الامر بضد الاساءة يريد ان
المعنى على الاخبار اى انا راض بما تفعلين في حقي لا الومك
اسأت او احسنت ولا ابغضك وان ابغضت
قوله تنبيها بذلك اى بعطف الامر بضد الاساءة بلفظ
او على الامر بالاساءة على ان ليس المراد بالامر الايجاب
وذلك لان الامر بالشيء على وجه الايجاب المانع من الترك
مع الامر بضده معطوفا احدهما على الآخر باو المقتضية
للتخيير مما لا يتصور وقوله لكن المراد هو الاباحة لا تنافي
كون الامر بمعنى الخبر بل هو تقريب له من المعنى الخبري وتبعيد
عن معنى الالزام الذى لا يناسب هذا المقام وقوله فاعلا
كل ذلك حال من قوله ذكر لفظ الامر مع ما في حيزه وقوله
مزيد الرضاء اشارة الى درجة مطلوبية المرضي كما مر وقوله
او توخي اظهار نفى ان يتفاوت جوابه عطف على قوله لتوخي
اظهار مزيد الرضاء لكنه نكتة اخرى لايراد الطلب في مقام
الخبر ليست داخلة في النكتة الاولى اعنى اظهار معنى الرضاء
بوقوع الداخل تحت لفظ الطلب كما توهم من جعل المعطوف
والمعطوف عليه تفصيلا للنكتة الاولى والمراد ان كلام كثير

ي منه عنه جه

مضى ص

حتى قال ذكر من نكتتين لايراد الطلب في مقام الخبر انها اظهار معنى الرضا ولا بدا وجعل تحت الطلب وفضلها الى وجهين ثم اشار الى التضمين بقوله وما شاكل ذلك وهذا وجه احسب المعنى ومن الشارحين من جعل قوله او توخي مرفوعا معطوفا على اظهار معنى الرضا وجعله نكتة مستقلة هذا المعنى بحسب المعنى وان كان مردودا بحسب اللفظ على عكس الاول فتامل منه

فان المستفاد منه ان هذا العدد كاف شاذ ههنا بلا احتياج الى اعتبار الرضاء الكامل بصوم المخاطب كما لا يخفى

محمول اما على توخي اظهار معنى الرضاء الى درجة المطلوب به واما
على توخي اظهار نفي ان يتفاوت جواب الداخل تحت لفظ الطلب
اى الامر بتفاوته اى يتفاوت ذلك الداخل وقوعا كما اذا اساءت
وعدم وقوع كما اذا احسنت وذلك الجواب الذي لا يتفاوت وهو انا
لا نكرمك ولا نبغضك بل نتثبت على محبتك فكانه يطلب منها
ان تسيء وتنظر في حاله او تحسن وتنظر في حاله حتى يتبين لها ثباته
على محبتها بحيث لا يتغير عن ذلك اصلا او حمل ضمير بتفاوته راجعا
الى ما اختارت مما لا وجه له وقوله كما تقول تمثيل اخر للنكتة الثانية
وجدها بخلاف البيت فانه دائر بين النكتتين كما عرفت وفي
قوله ليتبين ثباتك على الصيام صائم هو او لم يصم تصريح بان اظهار
الثبات نكتة مستقلة براسها ليست داخلة في اظهار معنى الرضاء
بوقوع الداخل تحت لفظ الطلب فلا تكن في ذلك على ريبة قوله
اى شك
وعليه اى وعلى توخي اظهار نفي تفاوت الجواب وهو ههنا ان
الله تعالى لا يغفر لهم قطعا بتفاوت الداخل تحت لفظ الطلب
وهو الاستغفار وقوعا وعدم وقوع وكذا الحال في عدم تقبل نفقتهم
سواء وجد الانفاق طوعا او كرها ولا يخفى على ذي مسكة انه لا معنى
لاعتبار اظهار معنى الرضاء في هاتين الايتين فكن فيما حققناه

على بصيرة

اعلم ان يتبين يستعمل لازما ومتعديا والمذكور في عبارة المتن ههنا متعد به كما في نسخ الرواية منه رح

فان ذلك يوهم ان ضمير جوابه للامر وضمير تفاوته لما اختارت وانت خبير بانه لا معنى لتفاوت ما اختارت في خصه احسانه وقوعا وعدم وقوع بل المناسب لما احسانه به الوقوع وايضا المتبادر اتحاد هذين الضميرين في المرجع كما ذكرناه منه

وانما بالغ في ذلك لان بعض الشارحين ههنا اصابوا في المعنى واخطاوا في اللفظ وبعضهم عكسوا والصواب ما اخترناه حيث راعيناه جانب اللفظ وجانب المعنى معا منه

فان المقصود الاعلى بيان عدم الغفران وعدم التقبل واما حديث الرضى بالاستغفار او الانفاق فالقائل عنه اشد النبو عند من له ذوق سليم منه

66

على بصيرة قوله من لطايف الاعتبارات يعني مثل كون الداخل
تحت لفظ الطلب محبوبا او مرغوبا فيه او عجيبا او مستغربا
فيتنبه على ارادة حصوله بلفظ الطلب قوله والامر
مبتداء خبره منخرط اى الامر في باب التعجب منخرط في هذا
السلك اى في سلك ايراد الطلب في مقام الخبر والنكتة
فيه بعض ما اشير اليه بلطايف الاعتبارات كما ستعرفه
وهذا الانخراط انما هو على قول من يقول ان اكرم بزيد معناه
بحسب اصله اكرم زيد اى صار ذا الكرم فزيد الباقي الفاعل
ثم عدل الى صيغة الامر تنبيها على ان ذلك الفعل اعني الكرم
مثلا مما ينبغي ان يطلب فيتعجب منه واما على القولين
الاخرين اعني ان يجعل اكرم بزيد امرا من اكرمته والباء
زايدة في المفعول او يجعل امرا من اكرم زيد صار ذا كرم
على ان الباء للتعدية فليس الامر فيهما بمعنى الخبر بل هو
على معناه كانه قيل صيره ذا كرم اى صفه بالكرم واعتقده
انه كذلك ثم استعمل في معنى التعجب قوله انما من مقتضى
كلام ظاهري تعليل لكون اساليب اخراج الكلام لا على
مقتضى الظاهر متفننة اى كثيرة متنوعة جدا فان اساليب

على ان يكون المعنى اكرم زيدا اجعل زيدا كريما
او اخبر على انه اى جعلته كريما او وجدته على هذا الطريق
والباء مزيدة على المفعول والمعنى للتعدية نقل من الشارح

اى الكلام الذى اخرج على مقتضى الظ مثل ان زيدا قائم فى مقام الانكار
يعنى يخرج ذلك الكلام لا على مقتضاه لاعتبار مثل ان زيدا قائم فى مقام
لا انكار فيه اذ انزل منزلة المنكر لغاية وقس على هذا كل كلام اخرج
على مقتضاه الظاهر ٢

الاخراج على مقتضى الظ كثيرة بحيث لا تحصى كما لا تخفى فاذا
كان لا اخراج على خلاف مقتضاه مدخل فى كل واحد منها
كانت اساليبه ايضا كذلك قوله تاره بالتصريح كما فى اواخر
فنون الاسناد والمسند اليه والمسند وكما فى اثناء بعض
الحالات الماضية وتارات بالفحوى كما فى ايراد امثلة من
خلاف مقتضى الظ بلا تصريح بانها من خلاف المقتضى
قوله عرق فى البلاغة شبه اساليب الاخراج لا على مقتضى
الظ باشجار طيبة لها عروق راسخة فى ارض البلاغة تشترب
تلك العروق من موارد شجر البلاغة الا انه اغرب فى الكلام
فعبر عن تلك المواد بالافانين اى الشعب المتكثرة فكانه
جعل العرق متشعبا من الغصن على خلاف ما هو المعتاد
ومن توهم ان فى كلامه قلبا فقد سها اذ ليست العروق
والافانين ههنا منسوبة الى شئ واحد كما ترى قوله ولا
كالاسلوب الحكيم اى والحال انه لا اسلوب فى تلك الاساليب
مثل الاسلوب الحكيم اى هو افضلها وارسخها عرقا واكثرها
تشعبا وهذا الاسلوب نوعان الاول تلقى المخاطب بغير ما يترقب
والثانى تلقى السائل بغير ما يتطلب فمن الاول ما ذكره من قول

الشاعر

67

الشاعر فانه افتخر فيه بسلوك هذا الاسلوب اتت اى
اتت المراة متشكية عندى مشقة مراول القرى ومعا
لجة الاطعمة للضيفان والحال انها قد رات الضيفان بقصد ون
منزلى وكانت مترقبة منى ان اجوز لها المساهلة فى ذلك
فتلقيتها بخلاف ما ترقبته وامرتها بزيادة الجد والتعجيل
فقوله تشتكى حال من ضمير اتت وقد رات حال من
ضمير تشتكى وكافى حال من ضمير قلت والضيف فى الاصل
مصدر يطلق على الواحد والكثير ومن الثانى اعنى تلقى
السائل بغير ما يتطلبه بسؤاله قوله تعالى يسألونك عن
الاهلة فان المص حمله على انهم سالوا عن السبب الفاعلى
للتشكلات النورية فى الهلال فاجيبوا بما ترى من
السبب الغائى تنبيها على ان السوال عن الغاية والفائدة
هو الاليق بحالهم لان درك هذه الاسباب الفاعلية
لتلك التشكلات بعيد عن اذهانهم هذا والاحسن
ما ذهب اليه صاحب الكشاف من ان هذا السؤال
كان عن الحكمة حيث كانه قال كانه قيل لهم عند السؤال
عن الاهلة والحكمة فى نقصانها وتمامها معلوم ان كل ما يفعله الله
مفعول قبل لهم ٢

عزّ وعلا لا يكون الا حكمة بالغة ومصلحة للعباده
فدعوا عنه وانظروا في واحدة تفعلونها انتم مما ليس
من البر في شئ وانتم تحسبونها براً او على ما ذهب اليه
لم يكن في الآية اخراج الجواب على خلاف مقتضى الظـ
ولا شك ان هذا انسب بما روى من ان السائل
معاذ بن جبل وثعلبة بن غنم الانصاري واما
عبارة ما بال الهلال يبدو دقيقا الى آخره فكما يحتمل
السؤال عن السبب الفاعلي يحتمل السؤال عن
السبب الغائي ايضا ومن الثاني ايضا قوله تعالى
يسلونك ماذا ينفقون فانهم سالوا عما ينفقونه
فاجيبوا ببيان المصرف تنبيها على ان السؤال عن
المصارف اهم لهم فان النفقة لا يعتد بها الا اذا
اصابت موقعها على انه قد ادرج في الجواب بيان
المنفق حيث قيل من خير اي هو الذي يكون فيه
خير ومنفعة قوله تنزيل سؤال السائل هو على
صيغة المجهول بيان لكيفية تلقي السائل بغير ما يتطلب
وقوله ان يسال مبتدا خبره الين والجملة خبر هو

ذكر في الكشاف او لا انهما سالا النبي عم بهذه العبارة ولم يتعرض انها سوال عن اي شئ وحينئذ ما شرع في ربط ما بعد هذه الآية بما صرح بانها سوال عن الحكمة كما في العبارة التي نقلناها منه فتامل منه

والمجموع

والمجموع صفة موضع لا صفة سوال بناء على انه
بمعنى المسؤل عنه والاضافة بيانية فانه مستبعد
جدا وقوله الين بحال السائل كما في الآية الاولى
او اهم له اي للسائل كما في الآية الثانية قوله وان
هذا الاسلوب الحكيم اشار به الى جنس هذا الاسلوب
لا الى معين منه على طريقة قوله عم يكون قوم في آخر
الزمان يخضبون بهذا السواد ومثله قليل
في الاستعمال ونظيره ان يقال هذا الحيوان الناطق
اشاره الى نوع الانسان ولو قال هذا الاسلوب
واشار به الى الاسلوب الحكيم لكان اظهر وقد
يجعل الحكيم صفة لهذا ابعد ما وصفه بالاسلوب
فرجع الكلام الى ذلك الاظهر فتامل قوله لربما
صادف المقام اي طابقه مطابقة تامة وقوله
من نشاط السامع بيان لما سلبه قدم عليه وليست
كلمة من ههنا تبعيضية كما في قولك هززت من عطفه
وحركت الساكن من نشاطه الا بان يتكلف كون
ما سلبه بدلا من المفعول الذي هو من نشاط

لان المتبادر من العبارة ان السوال على معناه وان موضوعه هو المسول عنه فيكون الجملة المذكوره صفة لموضع ويتم المقصود بلا تكلف واذا جعل السوال بمعنى المسول عنه وجب ان يجعل الاضافة بيانية اذ ليس المسول عنه موضع الا على التخيل الذي لا وجه له ههنا وجعلها بيانية تكلف نادر مع الاستغناء عنه باجراء الكلام على ظاهره منه رح

فان الاسلوب اعم من الاسلوب الحكيم فاذا ضم اليه اسم الاشارة وقصد به هذا النوع من الاسلوب ظهر لاسم الاشارة فايدة وكان بمنزلة قولك هذا الحيوان اشارة الى نوع الانسان منه

اشار به الى انه مستبعد جدا لفظا ومعنى منه

لان الوصف الاول تقييد والوصف الثاني توكيد منه

والوقور الحليم الرزين والمسحور من اثر فيه السحر
فجعله متحيرا طايشا والشكيم في الاصل هي الحديدة
المعترضة في فم الفرس يقال فلان شديد الشكيمة
اذا كان قوى النفس ابيا وفلان لين الشكيمة اذا
كان بخلاف ذلك والخارجي هو القبعثرى كان من
الذين خرجوا على علي كرم الله وجهه حين رضي
بالتحكم والتحكيم بصفين والفعلان اعني الان وسل
تنازعا في الفاعل اعني غرار سحره والادهم القيد و
والفرس الاسود والاشهب الفرس الابيض
من الشهبة وهي البياض الذي غلب على السواد
متغابيا اي مظهرا من نفسه الغباوة ومبرزا اي
مخرجا وهما حالان من فاعل قال ترك العطف بينهما
لان التغابي باعتبار ما تقدم على قال من قول الحجاج
والابراز باعتبار ما تاخر عنه من قول الخارجي و
لا تشارك بين هذين القولين فناسب ذلك
ترك العطف بين الحالين وقوله متوصلا حال
ثالثة معطوفة على مجموع الحالين السابقين اي

ومتوصلا

يعني ان قوله متغابيا متعلق بحسب المعنى بقول الحجاج لاحملنك على الادهم وهو متقدم على فقال وقوله مبرزا متعلق بحسب المعنى بقول الخارجي مثل الامير حمل على الادهم والاشهب وهو متاخر عن فقال ولا تشارك الخ منه

69

ومتوصلا بما ذكر من التغابي والابراز الى ان يبرى
الحجاج والامرة بالكسر الامارة يقال اصفدوا اي
قيدوا اعطاه من الصفد بالتحريك وهو العطاء و
صفدوا اي قيدوه من الصفاد بالكسر وهو ما يوثق
به والوعد عام فاذا قوبل بالايعاد المختص بالشر تعين
للخير قوله وليكن عطف على مقدر اي خذ ما ذكرناه
وليكن ومنتعلين حال من ضمير كلامنا وقوله منه
بيان لما نحن فيه فيكون حالا من المجرور وقد قدم
عليه اي اذا اقتضينا الوطر من ايرادنا لما نحن منتصبون
له وبصدد بيانه من علم البيان والاستيناف
الاخذ في التعرض للعلمين هو وغرضه بخصوص مقام
الاستدلال وما يتعلق بالمنظوم من العروض و
القوافي فانه استيناف اخذ فيهما نظرا الى تتميم
المراد بحسب المقامات ولذلك قيل نختم الكلام في
علم المعاني بالآن وقد فرغنا بحمد الله عن شرح
قواعده بابلغ تبيان ومن الله التوفيق وعليه التكلان
في تيسير الكشف عن فوايد علم البيان فانه الموفق

والوعد يستعمل في الشر والخير والوعيد مختص بالشر فاذا قوبل به اختص بالخير منه

والمستعان والله اعلم بالصواب وقد وقع الابتداء بالكتابة
والقراءة من فصل القمر الى هنا تارة بقراءتي وتارات بقراءة شركائي
وسماعي اياهم وانا منخرط في سلك الطلبة في المدرسة التي بناها المرحوم
الوزير الاعظم رستم باشا رحم الله بانيها ومدرسها وساكنيها وخير الانام
في قصبة ردوسجق حرره اضعف عباد الله المولى حسن بن مصطفى في يوم الجمعة
من شهر جمادى الاخرة وهو اليوم الثاني منه لسنة خمس وتسعين وتسعمائة
حامدا ومصليا ومسلما

الفصل الثاني علم البيان